الإيرادات والنفقات العامة في عصر محمد علي

د. نجلاء محمد عبد الجواد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب جامعة بنها

مقدمة:

ترجع أهمية هذا البحث إلى قدسية الأموال العامة التي تتضمنها الموازنة العامة– إيرادات و نفقات عامة– وضرورة المحافظة عليها وعلى الممتلكات والمقدرات العائدة للوطن وأبنائه ولبيان مدى اهتمام الدولة في وضع التشريعات المختلفة للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، وإبراز واقع هذه الرقابة في النظام المصري في عصر محمد على وتحليله لإيضاح أوجه القصور والنقص فيه ومعالجتها من خلال ما يقدم من توصيات واقتراحات لمحاولة وضع تصور لما ينبغي أن يكون عليه هذا النظام، ليساعد على تطوير هذه الرقابة لتحقيق أهدافها بكفاية عالية.

وأنوه إلي أن جانبي الإيرادات و النفقات العامة يعرف في الفكر المالي الحديث بالموازنة العامة التي لم تكن موجودة فعليا في عصر محمد علي بهذا المعني و لكن بما أن الموازنة العامة تعدّ الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة في دول العالم كافة، لكونها تتضمن في جانبيها نفقات الدولة وإيراداتها التي تظهر من خلالها الأهداف المخطّط لها، وتشير أرقام الموازنة إلى تطور الأهمية المتزايدة للموازنة، إثر تطور دور الدولة وتدخلها في تنظيم المجتمع، إذ تعدّ أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والاقتصادية للدولة في تحقيق أهدافها.

أمام هذه الأهمية المتزايدة للموازنة العامة ودورها في المجتمع، ظهرت الحاجة الملحة للرقابة على تنفيذها لتتحقق من نتائج تنفيذ ما تضمنته الموازنة من برامج ونشاطات والفائدة التي حققتها للمجتمع، إذ أسهمت مساهمة فعالة في رفع مستوى أداء التنفيذ.

ولقد زادت أهمية هذه الرقابة في الدول التي تقل فيها الموارد والقدرات لتلبية متطلبات التنمية الشاملة فيها، الأمر الذي ترتب عليه اعتماد هذه الدول على أسلوب

الرقابة على تنفيذ الموازنة للوصول إلى نتائج ملموسة في هذا المجال كما أن دراسة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة تمثل جانباً مهماً في الدراسات المالية. ولأن موضوع الرقابة على تنفيذ الموازنة ضرورة لازمة حتى تتم عمليات التنفيذ طبقاً للقواعد القانونية، والمالية السائدة وفقاً للخطة العامة للدولة، وتتحقق الأهداف العامة التي تتضمنها الموازنة العامة بكفاية عالية واقتصاد وما يعكسه ذلك من آثار إيجابية على الاقتصاد القومي والاستقرار العام للمجتمع.

أولا: مفهوم الإيرادات والنفقات العامة في عصر محمد علي :

وفي مصر جاءت نشأة فكرة الموازنة العامة وتطورها انعكاسا لتطور البلاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، واستمرت مصر حتى أوائل القرن السادس عشر دولة مستقلة يحكمها المماليك إلى أن فقدت استقلالها منذ عام ١٥١٧م وأضحت ولاية عثمانية مدة ثلاثة قرون، ظلت خلالها ترزخ مصر تحت نير استبداد الحكم التركي فتدهورت معه مرافق الحياة كافة، وساءت الحالة الاقتصادية والمالية للدولة، واضطرب الأمن، وسارت الأمور على أساس نظام الحكم الفردي المطلق، بل تستخدم الشعوب لمصلحة السلاطين العثمانيين. ولم تعرف مصر مفهوم الموازنة العامة تحت الحكم العثماني، فكانت يد الحكام مطلقة يفرضون الضرائب ويقررون أوجه إنفاقها، وطرق جبايتها كما يريدون، فكان الوالي في مصر يتصرف بجزء من الأموال التي يجبيها ويرسل الباقي إلى مركز الدولة العثمانية في استنبول، وفي عام ١٨٠٥م تولى محمد علي باشا حكم مصر وظلت تابعة للدولة العثمانية من الناحية الدولية، وكان حكمه فردياً مطلقاً، وبالرغم من عناية الحكومة في عهده بالدقة التامة في تدوين مختلف الإيرادات والمصروفات العامة في سجلات خاصة، إلا أنه لم يكن هناك ثمة تميز بين خزينة الوالي الخاصة وخزينة الدولة فهما شيئان لا يتميزان، وبالرغم من ذلك يسجل إلى محمد علي أنه لم يلجأ للقروض الخارجية، حيث انتهى عهده وكانت حالة البلاد المالية مرضية[1].

جدول (١)

تطور زيادة إيرادات الدولة في عهد محمد علي مقارنة بالنفقات العامة

السنة	الإيرادات جنيه مصري	النفقات جنيه مصري
١٨٢١	١.١٩٩.٧٠٠	٩٤٧.٠٠٠
١٨٣٣	٢.٥٢٥.٢٧٥	١.١٩٩.٠٧٠
١٨٤٢	٢.٩٢٦.٦٢٥	٢.١٧٦.٨٦٠

المصدر: أمين مصطفى عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي , المرجع السابق , ص٣٩٢ .

ولم تتخل الدول الأوروبية وبخاصة إنجلترا وفرنسا عن أطماعها في مصر التي بدأت مع نهاية القرن الثامن عشر، حيث احتلها نابليون بونابرت عام ١٧٩٨م فتمكن الشعب من طرد جيشه بمساعدة تركيا، وبعد ذلك وجهت إنجلترا حملتها إلى مصر، لكنها فشلت فعادت هذه الدول واستخدمت معركة جديدة في أسلحتها ووسائلها، هي الأساليب الاقتصادية والمالية لتحقيق أهدافها، لتسهل السيطرة على مصر لاستغلال مواردها، ولموقعها الجغرافي المتميز، وتنفيذ الدولة المستعمرة سياستها الاستعمارية في المشرق العربي، وقد تحققت أطماعها فعلاً بعد أن تولى الخديوي سعيد الحكم عام ١٨٥٤م وكانت سياسته السبب الرئيسي الذي أفضى إلى بداية الارتباك المالي للدولة، فاتبع سياسة الاقتراض من الدول الأوروبية .

اهتم محمد على منذ توليه حكم مصر في إحداث نهضة تنموية شاملة وأقتضى منه ذلك تدعيم مركزه المالي لتنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية تحقيقاً لطموحاته السياسية والتي تستوجب تحقيق زيادة في الإيرادات لمواجهة النفقات المتزايدة وهو ما استدعى اهتمامه بإدارة الدولة من الناحية المالية وإنشاء سلطة رقابية رشيدة على موارد الدولة المصرية وإصلاح النظم المحاسبية والضريبية ووضع نظام للسجلات والإحصاءات للوقوف على مصادر الدولة من الإيرادات لتلبية النفقات العامة لمشروعاته التنموية وحروبه الخارجية [٢] .

وكان قد استفاد محمد على من النظام العثماني في إدارة مصر المالية حيث كانوا قد وضعوا نظاماً منضبطاً لنفقات وإيرادات الدولة المصرية . وكان يرأس هذه الإدارة الدفتردار ويختص بتنظيم وإشراف على كافة الأمور المالية ويعاونه ديوان الروزنامة[٣] الذي يناط به تحصيل الأموال الأميرية وإنفاقها وتسجيلها في السجلات الخاصة بقيدها , وتعد الضرائب أهم إيرادات الموازنة المصرية حيث كانت يوجه معظمها للإنفاق على مشروعات محمد على وصرف مرتبات الموظفين والجند والمخصصات المالية التي كان يرسلها إلى الباب العالي , ومن ثم يتضح لنا أهمية ديوان الروزنامة كمرتكز محوري في السياسة المالية في عصر محمد على . خاصة وأن سياسة محمد على قد قامت على التخصص الاقتصادي والحرية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي والاحتكار والترجيه [٤].

وينبع مشروع محمد على الاقتصادي والمالي من أنه رغب في تأسيس حكماً ملكياً وراثياً لذلك انصب جُل اهتمامه بأحداث إصلاحات مالية واقتصادية وسياسية في داخل البلاد وخارجها مستنداً على الإصلاحات الإدارية المنضبطة التي قام بها والتي تكرس له إحكام قبضته على إيرادات مصر ومن ثم اهتم بإنشاء المجالس والدواوين لتوطيد سلطة حكمه في البلاد وكذا الاهتمام بتنظيم الموازنة المصرية لضمان حصوله على الأموال في أي وقت والاستفادة من ريع الأرض مباشراً , وهذا انعكاس للتغير في وظيفة الدولة واتساع نطاق مركزية السلطة حيث أضحت تغطى كافة المجالات الإدارية والعسكرية والخدمية والإنتاجية [٥] .

وبإطلالة على الناحية المالية في العصر العثماني كانت الروزنامة قد نظمت تنظيماً دقيقاً في عصر السلطان سليم الأول والتي اعتبرت أحد أسرار الدولة لذلك حررت أوراقها ودفاترها بخط القيرمة وعلى الرغم من ذلك فقد اختلت النظم المالية العثمانية نظراً لافتقارها للنظم القانونية المنظمة لها بدقة والرقابة عليها , ويُعذى وهن واختلال الإدارة المالية العثمانية إلى عدم الاستقرار السياسي وتراجع الدور العثماني الفاعل في مصر وفساد الولاة العثمانيين واهتمامهم فقط بتحصيل الأموال لمصلحتهم وناهيك عن احترام النزاع والفتن والصراعات بين المماليك فيما بينهم وانتشار الرشوة والمحسوبية الأمر الذي أفضى إلى عدم استتباب الأمن وتدهور المشروعات الزراعية والري والصحة والمدارس وتراجع معدلات التجارة ونقص في موارد مصر المالية [٦] .

ونجم عن اضطراب أحوال مصر السياسية في العصر العثماني أن تدهورت أحوال مصر الاقتصادية والمالية والنقدية وأهملت الأرض الزراعية لعدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة لحمايتها من مياه الفيضان أو الانتفاع بها مما أفضى إلى تعرض مصر لكثير من الأمراض والأزمات وحدوث البطالة بين المصريين (٧) .

ويؤخذ على السياسة المالية في العصر العثماني تعدد نظم فرض الضريبة على الأطيان الزراعية وعدم تحديدها بدقة الأمر الذي يستفاد معه تعرض المواطنون للظلم واختلاف سعر الضريبة ومقدارها من منطقة إلى آخري وناهيك عن أن الحصيلة الضريبية لم يكن يتم توريدها كلها للدولة حيث كان يحصل الملتزمون والحكام على قسط غير قليل منها , وهذا بالإضافة لانحلال سلطة الدولة على الفلاحين نظراً لحلول سلطة الملتزمين محلها في القرى وتحكموا فيهم ومارسوا عليهم القهر والطغيان (٨) .

ونميل إلى الاتجاه القائل بأن نظام الالتزام كان ضاراً ضرراً محضاً بالاقتصاد وأحد الأسباب الدافعة للاضطرابات السياسية والاقتصادية والمالية بسبب حدة الصراع بين السلطة الحاكمة والملتزمين بهدف تحقيق الأرباح على حساب خزينة الدولة والمواطنين , وبخضوع مصر إبان الحملة الفرنسية تم إيقاف عمل الروزنامة وجرد المماليك من التزاماتهم وتمت إدارتها بمعرفة الفرنسيين الذين حاولوا إصلاح الإدارة المالية المصرية ولكنهم فشلوا لقصر فترة حكمهم لمصر , ولكن يجدر بالذكر أنه تم عمل مشروع مينو عام ١٨٠١م الذي هدف لتحقيق إصلاحات ضريبية ونظام ملكية الأراضي الزراعية حيث عمل هذا المشروع على إلغاء كافة الضرائب الزراعية وفرض ضريبة وحيدة على الفدان تبعاً لجودة الأرض بواقع عشرين فرنك و ١٧ فرنك و ١٤ فرنك على أن توزع حصيلتها على الحكومة والملتزمين والمشايخ في القرى وإصلاح وترميم الترع والجسور ودفع أجور العمالة وبهذا نجح هذا المشروع في النأى بالملتزمين عن التدخل في شئون القرى والفلاحين والحد من سطوتهم وسلطاتهم التي كانوا يتمتعون بها عليهم وبهذا المشروع أضحت ملكاً للفلاحين يحق لهم التصرف فيها والانتفاع بها ولكن حال دون تنفيذ هذا المشروع انتهاء الحملة الفرنسية على مصر عام ١٨٠١م (٩) .

وبناء على ما سبق إزاء سوء الأحوال المالية والاقتصادية المصرية في ذلك الوقت وضع محمد على من أولوياته إصلاح هذه الأحوال ليتمكن من دفع رواتب الموظفين والجنود المتأخرة وليتمكن من التخلص من سطوة المماليك وضغوط السلطان العثماني عليه والحيلولة دون نفاد الإنجليز إلى حكم مصر ومن ثم بات ضرورياً عليه القيام بإصلاحات اقتصادية وإدارية ومالية لتوطيد أركان حكمه السياسي وذلك بالقضاء على نظام الالتزام والسيطرة على موارد الدولة المالية , كما سعى للسيطرة على الإدارة الصناعية باتخاذ الإجراءات الكفيلة لإخضاع المصانع والمشروعات لإدارة الدولة سواء بتوظيف الحرفيين لدى الدولة والحد من استغلال رؤسائهم لهم [١٠] .

ثانيا: الإيرادات العامة في عصر محمد على :-

كان النظام الضريبي قبل حكم محمد على يتسم بالعديد من التشوهات والاختلالات وعدم العدالة في فرض الضريبة وأسعارها وتعددها خاصة إذا ما علمنا أن الإيرادات الضريبية في ذلك الوقت كانت تعد الرافد الرئيسي للموازنة وتلبية النفقات العامة وهو ما استدعى من محمد على منذ توليه الحكم أن يقوم بإصلاحات ضريبية قوامها فرض ضريبة واحدة ويتولى تحصيلها من موظفي الإدارة الضريبية الحكومية , وبهذا يكون قد أحكم سيطرته على كافة موارد الدولة من هذه الضريبة .

١- ضرائب النفوس :

كانت ضريبة النفوس أو الرؤس أحد الإيرادات الهامة للموازنة المصرية والتي كانت تفرض على الذكور بمجرد بلوغهم الثانية عشرة واتسمت هذه الضريبة بالنسبية حيث كان يتغير سعرها من عام لآخر تبعاً للتغيرات الحادثة في دخول الأفراد كما أنها يتفاوت مقدارها من ١٥ قرش إلى ٥٠٠ قرش , وثاني أساس فرضها على النفوس في المدن وعلى المنازل في الريف على أساس أن تفرض فردة على كبير الأسرة في الريف ويدفع عن أخوته وأولاده إذا كانوا يقطنون معه في نفس المنزل بل ويدفع فرده عماله الذين يعملون في أرضه [١١] .

وتعددت الفئات المعفاه من هذه الضريبة وهم الأجانب من الأوروبيين المقيمين في مصر والنساء والأرامل الفقراء واليتامى والطلاب الفقراء وذوى الاحتياجات

الخاصة من مصابي الحروب المتقاعدين والمنازل والطواحين المهجورة والرهبان والقساوسة والأساقفة , وهذا بالإضافة لانتهاج سياسة التيسير في تحصيلها من الفقراء في أوقات الأزمات والمجاعات والأمراض [١٢] .

وكان من مقتضيات فرض هذه الضريبة بعدالة وعمومية على كل الأشخاص أن يتم قيام إدارة الدولة بتعداد للسكان في كافة أنحاء المحروسة وهو ما قامت به عام ١٨٢١م حيث تم حصر الأهالي في المدن والريف ولم يستثنى من فرضها كافة الموظفين العموم من كتبة وصيارفة وموظفي الدواوين ووكلاء القرى والأشوان والمصانع والبنادر وكافة الجهات العامة وذلك بخصم مرتب شهر عن العام . كما فرضت هذه الضريبة على أصحاب بعض المهن والحرف تبعاً لحالة كل دخل الخاضع لها[١٣] إلا أن الواقع العملي كشف عن عدم عدالة تطبيقها حيث دلت الوثائق على تهرب بعض الخاضعين لها من مشايخ القرى وتحميلها على الفقراء بل وتحصيلها من المتوفين والهاربين من القرى وناهيك عن سرقة متحصلاتها وتحصيل ما هو ليس مستحق بفرضها على الأطفال أو تحصيل ما يزيد عن المستحق بفرضها مرتين على ذات الشخص [١٤] .

ونظراً لاهتمام السياسة المالية في عهد محمد على بمعيار الحصيلة على حساب العدالة فقد أدى ذلك إلى عدم تناسب سعر الضريبة مع المقدرة التكليفية للممولين وزيادتها عن مستويات دخولهم ومعيشتهم فقد أدى ذلك إلى زيادة حالات التهرب الضريبي وعدم دفعها على الرغم من تغليظ العقوبات على المتهربين وهو ما أدى بالأهالي إلى الهروب من أماكن إقامتهم , وكانت حجة محمد على في عدم تخفيف العبء الضريبي من على كاهل هؤلاء المتهربين ومن فئات الجند والعسكر بالجيش المصري مخافة أن ينسحب هذا الإعفاء على باقي الفئات والمناطق مما يضر بالحصيلة حيث لم يكن يشغله سوى تحصيل القيمة الضريبية المقدرة بغض النظر عن تحقيق العدالة الضريبية من عدمها [١٥] .

وفطنت الإدارة المالية وقتها لغلواء الإدارة الضريبية في العسف في جمع الضريبة والظلم الواقع على الفقراء وعدم تحقيق العدالة الضريبية فقد قرر ديوان الإيرادات بناءً على الأمر الصادر من محمد على بزيادة هذه الضريبة على الأغنياء بصورة تتناسب مع حجم ثرواتهم حيث زادت إجمالي هذه الفردة لأكثر من ٢٠٠٠

كيسة ودفعها الأغنياء فقط وأعفى منها الفقراء وهو ما يستفاد منه محاولة هذه الإدارة تخفيف العبء الضريبي على كاهل الفقراء , وعلى الرغم من إلغاء قائمة الضرائب عام ١٨٣٧م على العاملين وأرباب مهن الجزارين والحدادين والبرادين والحلاقين والراقصين والقهوجية وصانعي الحصر نظراً لضآلة الحصيلة الموردة عنها واستنزاف الوقت والجهد والنفقات في تحصيلها إلا أنه أعاد فرضها ثانية بإصدار لائحة بتحصيلها وذلك لتلبية النفقات العامة المتزايدة [١٦] .

وجاءت لائحة الأطيان الصادرة في عام ١٨٤٧م لتأكد على مفهوم العدالة الضريبية حيث جعلت مناط فرض الضريبة على الفلاحين بقدرتهم على تحقيق الدخول وتعديل سعرها تبعاً لما لديهم من ثروة وأراضى يملكونها , ولكن الواقع العملي أيضاً يكشف عن زيادة عبؤها على الفلاحين حيث زادت حالات التهرب منها وهو ما حدا بعباس باشا بأن خفض سعرها عام ١٨٤٨م[١٧] بنحو الثلث[١٨] وعلى أن تحصل من الدخل الناتج من الأراضي . وألحقت بضريبة فردة النفوس الأصلية أنواع أخرى من ضريبة الفردة بصورة استثنائية تلبية لنفقات استثنائية مثل أوقات الحروب وكسوة الكعبة وترعة المحمودية [١٩] .

٢- ضريبة النخيل :

جاء فرض هذه الضريبة على أحد محاصيل الأرض الزراعية وهى النخيل وكانت بداية إدراج هذه الضريبة في ميزانية الحكومة عام ١٨١٣م وحددت بمقدار عشر الغلة وواجهت الإدارة المالية صعوبات في تحصيلها نظراً لسوء الأحوال المعيشية للأهالي والفلاحين وكانت درجات تنظيمها من ١٥ , ٦٠ بارة للنخلة . وتحقيقاً لمبدأ العدالة الضريبية فقد أعفت الإدارة الضريبية حول كل نخلة مثمرة ما مساحته قصبة مربعة من ضريبة الخراج على الأرض الزراعية وذلك منعاً للازدواج الضريبي , وكمساهمة منه في انتشار زراعة النخيل في أرض المحروسة , ومن ثم يتضح أنه إذا كانت كل الأرض مزروعة بالنخيل فتعفى من ضريبة الخراج في مقابل فرض ضريبة العشور على النخيل [٢٠] .

وتباينت أسعار فرد هذه الضريبة بنحو قرشين لنخيل الدرجة الأولى وقرش ونصف لنخيل الدرجة الثانية , وقرشاً واحداً على الدرجة الثالثة عام ١٨٢١م , كما قد ارتفعت أسعارها في الوجه البحري عن الوجه القبلي ويُعزى هذا التباين تبعاً للتفاوت

في مساحة الأراضي الزراعية نخيلاً وجودة هذه الأراضي , وفى عام ١٨١٩م شمل الوعاء الضريبي بجانب إنتاج البلح كلاً من الجريد والسعف وليف النخيل وهو ما لم يكن مفروض عليها من قبل مما يعنى زيادة العبء الضريبي على كاهل الفلاحين ودفع محصلي الضريبة إلى إساءة استخدام سلطاتهم ونفوذهم والإثراء بلا سبب جراء جمعهم هذه المواد الخاضعة للضريبة بأسعار تقل عن سعر السوق ثم بيعها ثانياً للتجار للاستفادة من الفروق بين الأسعار والحصول على منفعة مادية من الوظيفة العامة , وناهيك عن تحصيل ما ليس مستحق أو ما يزيد عن المستحق من جانب محصلي هذه الضريبة حيث دلت الوثائق على تحصيل أحد شيوخ البلاد لفردة النخيل على نحو ١٤٠ نخلة لمدة عامين على الرغم من امتلاك هذا الممول لنحو ٧٠ نخلة فقط وهو ما يعنى استنزاف لموارد الفلاحين ودفعاً لتهربهم من أداء الضريبة المستحقة (٢١) .

واستمراراً لسياسة الاهتمام بالحصيلة الضريبية فقط دون الاهتمام بمعيار العدالة الضريبية وتلافى الازدواج الضريبي فقد فرضت الإدارة المالية ضريبة النخيل على القصبة المربعة حول كل نخلة مثمرة بعد أن كانت قد أعفتها فرض هذه الضريبة اتساقاً مع العدالة الضريبية ومنع الازدواج الضريبي ومن ثم أضحى يفرض على الأرض الضريبة الخراجية وعلى ثمار النخيل ومواده ضريبة فردة النخيل تأسيساً على فرضيته إمكانية زراعة هذه الأرض التي تحت شجرة النخيل مع بقاء الإعفاء فقط في حالة ثبوت استحالة هذه الأرض بأي زرع (٢٢) .

ومنذ عام ١٨٣٥م قررت الإدارة المالية بعدم جواز فرض هذه الضريبة على النخيل إلا بعد انقضاء عشر سنوات على زراعتها وذلك لتحفيز الفلاحون على التوسع في زراعة النخيل وللحيلولة دون قطع هذه الأشجار لتلافى الازدواج الضريبي , ووضع حد لسوء تصرف محصلي الضريبة الذين كانوا يغالون في جمعها وفرضها وحصرها , خاصةً أن الأهالي كانوا قد قاموا بقطع آلاف الأشجار والهجرة من منازلهم والفرار والتهرب من هذه الضريبة (٢٣) .

وتشير البيانات إلى انخفاض نسبة إيرادات هذه الضريبة كنسبة من إجمالي الضرائب العامة والإيراد العام حيث بلغت هذه النسبة ٠,٥% , ١,٧% , ٠,٢% , ٠,٨% أعوام ١٨٢١ , ١٨٢٢ , ١٨٣٢ , ١٨٣٤ على التوالي , الأمر الذي دفع

محمد على لتقرير إلغاءها . وإن كان عاد ثانية لفرضها لتعظيم الإيرادات العامة لمواجهة النفقات العامة المتزايدة . وتشير الوثائق لتقرير حالات الإعفاء من هذه الضريبة في حالة القطع أو الجفاف أو الفيضان وكذلك نخيل الأبعاديات والجفالك وفى حالات القطع من أجل بناء المباني والمنافع العامة (٢٤) .

٣ - ضريبة الجزية :

استمر محمد على في فرض ضريبة الجزية كما كان الحال في فرضها أيام حكم المماليك ومن بعدهم العثمانيين ومن قبلهم أيام الدولة الإسلامية وفرضت على الذكور البالغين ابتداء من سن ١٥ سنة على أهل الذمة في كافة ربوع مصر والموظفين والتجار ولتسهيل تحصيل هذه الجزية كان محمد على يشرف على تحصيلها بإرساله مندوباً عنه يتولى جمعها وبمساعدة المحصلين وحكام الأقاليم ولم يستجب محمد على لنداءات بعض الدول الأجنبية بإعفاء بعض الأفراد منها تأسيساً على خضوعهم لحمايتها , وتباينت المصادر في تحديد سعر هذه الضريبة حيث قدرها البعض للأغنياء في المدن الكبرى بنحو ٣٦ قرش و للفقراء ٩ قروش في حين قدرها آخرون ما بين ٣٦ قرش للفئة الأولى و ١٨ قرش للفئة الثانية , وتسع قروش للفئة الثالثة (٢٥) . في حين تشير الوثائق لعام ١٨٤٠م أنها كانت ٦٠ قرش للفئة الأولى وثلاثين قرش للفئة الثانية وخمسة وعشرون قرشاً للفئة الثالثة (٢٦) .

ويعفى من أداء الجزية الفقراء وذوى العاهات والأطفال غير البالغين , وكان يتم تسليم الممولين دافعي الجزية إيصالات كدلالة على السداد وتجنب دفعها مرة أخرى , وقد كان يأمر محمد على كافة مأموري الأقاليم ونظار الأقسام وحكام الخط والضباط بالقيام بتيسير مهمة محصلي الجزية من أهل الذمة سواء كانوا يعملون في الدواوين الحكومية أو يشتغلون بالتجارة (٢٧) .

وتشير الوثائق إلى انخفاض حصيلة ضريبة الجزية بصفة إجمالية وخاصة في أقاليم الوجه القبلي على الرغم من توطن معظم أهل الذمة فيه وانخفاضهم في الوجه البحري إلا أن كانت هذه الضريبة لا تعكس في جملتها هذا التوزيع الجغرافي حيث بلغت في أقاليم الوجه البحري والقبلي في عام ١٨٤٥م نحو ٩١١٨٥ قرش (٢٨) . ويُعزى انخفاض حصيلة هذه الضريبة إلى تهرب أهل الذمة من دفعها وتخفى الأرمن بارتداء الزى الأفرنجي لخداع المحصلين وهو ما دعي محمد على أن يصدر أمراً

بعدم ارتداء هذه الطائفة لهذا الزى ورقابتهم , واستمر فرض هذه الضريبة حتى ألغاها سعيد باشا في ٢٩ يناير ١٨٥٤م بإصداره قراراً بوقف تحصيل هذه الضريبة [٢٩] .

٤- الضريبة على الأراضي الزراعية :

استمر محمد على في فرض الضريبة المفروضة على الأطيان الزراعية كما كان الحال في الحقب التي سبقته وأولاها عنايته من أجل تعظيم الإيرادات الضريبية والعامة لتلبية النفقات العامة المتزايدة واستعان في بداية حكمه بالزعماء والأعيان والعلماء المصريين للاستفادة من قربهم وارتباطهم بالشعب في جمع وتحصيل المتأخرات الضريبية وأمر الصيارفة بدفع الأموال الضريبية العامة المتأخرة والتي كانت تقدر بنحو ٨٠٠ كيسة وفى سبيله لإرساء نظام ضريبي صارم فقد وضعت السجلات الضريبية السنوية التي تم تسجيل فيها مساحة الأراضي المروية وكذا الضرائب المستحقة للدولة على الملتزمين [٣٠].

وفى عام ١٨٠٦م أصدر محمد على أمراً بتحصيل ضريبة مقدماً عن الملتزمين والفلاحين جبراً عنهم خصماً من ضريبة العام القادم وذلك لاحتياجه الشديد للمال وهو ما دفع الممولين لتقديم شكوى إلى مشايخ الأزهر وانتهى الأمر إلى أن تم دفع ٧٥% من المبلغ المطلوب تحصيله بواقع النصف من الملتزمين والربع من الفلاحين . وفى العام ١٨٠٧م أصدر أمراً بتحصيل الضرائب مقدماً على الأراضي والموظفين للوفاء بمرتبات الجنود المتأخرة [٣١] .

وجاء وضع محمد على للسجلات الضريبية في العام ١٨٠٩م من أجل تقسيم الضرائب في عموم المحروسة إلى أربعة مجموعات بواقع ٨٠٠ بارة و ٩٠٠ بارة , ١٠٠ بارة للفدان وتمت زيادتها بواقع ١١٠٠ بارة للفدان وتُعزى هذه الزيادات المتتالية لهذه الضريبة من أجل الحد من تلاعب الملتزمين والضغط عليهم بدفع الضرائب في وقتها وإزاء حاجته من أموال جاء فرض ضريبة فردة على الملتزمين عام ١٨١١م بمقدار أربعة أضعاف ضريبة الأراضي الزراعية والفائض والمضاف [٣٢] .

وصدر في عام ١٨١٤م أمراً بضبط كافة الالتزامات لحساب محمد على مستغلاً بذلك الملتزمين عن التصرف في الالتزامات الواقعية تحت تصرفهم على أن تبقى أراضى الوسية تحت تصرفهم مدة حياتهم ومعفية من الضرائب[٣٣] , وبذلك يكون محمد على قد أنهى نظام الالتزام والدخول في مرحلة من الإصلاحات الضريبية

الجديدة والتي بمقتضاها يتم تحصيل الضريبة مباشرة من الممولين من خلال صرافي الخزانة العامة , وفى نفس العام أُجرى المسح الأول للأراضي الزراعية والذي بناءً عليه رتبت الضريبة بواقع ١١ ريال للأراضي الخصبة و ٢ ريال للأراضي منخفضة الخصوبة في الوجه البحري في حين جاءت الضريبة بمقدار ٢٠ ريال و ٢ ريال[٣٤] لهاتين النوعيتين من الأراضي السابقتين على التوالي , وبذلك قدر إجمالي الضريبة الزراعية بنحو ٣٩٣٩.٣١٥ قرش [٣٥] .

وساهم فرض ضريبة موحدة على الأراضي الزراعية في تيسير جبايتها واختصار الوقت والجهد والنفقات في تحصيلها والحد من المتأخرات الضريبية التي كانت تظل في حيازة الملتزمين وزيادة التدفقات والإيرادات النقدية في ميزانية الدولة مما يشهد على فاعلية وكفاءة النظام الضريبي الجديد الذي طبقه محمد على وإلغاءه نظام الالتزام [٣٦] .

وإزاء فهم محمد على في تعظيم وزيادة الإيرادات الضريبية فقد قرر زيادة الضريبة الزراعية لتمويل نفقاته العسكرية في حروبه في الحجاز وتأمين طرق الحجيج هذا على الرغم من انخفاض مياه نهر النيل في ذلك العام وذلك بواقع ١٥٣٠ بارة للفدان الواحد . وفى العام ١٨٣٣م زادت الضرائب مرة أخرى حيث قسم الأراضي إلى ثلاث درجات وقسم كل درجة إلى ثلاث فئات وتراوحت أسعار الضريبة بواقع ١١ قرش لأقل درجة خصوبة في أراضى الدرجة الثالثة إلى ٧٢ قرش لأكثر الأراضي جودة لأراضى الدرجة الأولى [٣٧] ، ومن جانبنا نرى من هذا التقسيم أنه لا تفلت أرض من فرض الضريبة عليها وهو ما يثقل كاهل الممولين الفلاحين وهو ما يضغط على الفلاحين ويرغمهم على زراعة الأرض مهما كانت جودتها منخفضة لدفع التكاليف الضريبية المفروضة عليها .

ولم تراع قواعد الموائمة والملائمة في تحصيل الضريبة نافية لذلك تخفيف العبء الضريبي على كاهل الممولين إذ لم يتم تحصيل هذه الضريبة في مواعيد الحصاد صيفاً وشتاءً ولكن يتم التحصيل وفقاً للأمر الصادر بتحصيل الضريبة دون مراعاة لملاءة الفلاحين ومدى توافر النقود لديهم لدفعها ومما زاد الأمر سوءً أن الإدارة الضريبية كانت تسأل الفلاحين حتى عن الضريبة عن فترة الثلاث شهور والتي كان يؤدى فيها أعمال السخرة جبراً عنه لصالح الدولة في المشروعات العامة ,

بل أن من السخرية كان إذا دفع الفلاح المتأخرات الضريبية عليه وضريبة السنة الحالية كان يسأل عن ضريبة السنة التالية , وهذا بالإضافة متزامناً مع ما كان يتعرض له الفلاحين من أقصى أنواع الإهانة والقهر والجبر على أداء الضريبة [٣٨] .

وإزاء تعرض مصر لتفشى مرض الطاعون في العام ١٨٣٥م أن تأثرات الإيرادات الضريبية وتراكمت المتأخرات منها وهو ما وضع أمام الإدارة الضريبية استحالة تحصيلها وهو ما جعل محمد على إلى إصداره أمراً إلى إلغاء ٣٠٠ ألف كيسة كانت مفروضة على أراضى نظراً لإزهاق أرواح كثير من المصريين جراء هذا الوباء[٣٩] ، ومن جانبنا نرى أن تخفيف العبء الضريبي بهذا الإلغاء يعد مساهمة من الدولة في زيادة دخول الأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية وتعويضاً لهم عن حجم المخاطر التي تعرضوا لها وتخفيضاً من وطأة الظلم الذي كانوا قد تعرضوا له سابقاً وبه عدم العدالة في حصر وربط وتحصيل الضريبة , وناهيك عن أن محمد على أراد أن يضفى قدراً من المساندة من جانب الدولة لأفرادها .

واستمرت مصر في التعرض للأزمات المتصلة بانخفاض إنتاجها من الحاصلات الزراعية كنتيجة لأزمة انخفاض مياه نهر النيل نظراً لانخفاض الفيضان عام ١٨٣٧م وهو ما أفضى إلى انخفاض صادرات مصر في الأسواق الدولية مما ترتب عليه انخفاض حصيلة مصر من الصادرات من النقد الأجنبي الذي كان يشكل عصب النظام النقد المصري في هذا الوقت , وهو الأمر الذي حدى بمحمد على أن يدعو إلى اجتماع لكافة مفتشي ومدراء القطر المصري لبحث هذا الأمر والنظر في زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة التي تأثرت إيراداتها نتيجة هذه الأزمة وما ترتب عليها خاصة وأن هذه الأزمة قد أعقبت أزمة عام ١٨٣٥م (وباء الطاعون) ونضبت ثروات الشعب ولم يعد في مكنتهم تحمل أي مزيد من رفع الضرائب ورغم أن هذا الاجتماع كان قد انتهى إلى ضرورة عمل مسح للأراضي الزراعية [٤٠] والذي بمقتضاه كان يتم تخفيض مساحة الأرض الزراعية عما كان معروفاً من قبل . ومن جانبنا نرى أنه يترتب على هذا الخفض أمران الأول إما أن تستولي الدولة على الزيادة الحادثة في الفدان بعد هذا المسح أو يتم زيادة الضرائب على المساحة الزائدة على هذا الفدان إلا أن محمد على رفض إعادة مسح الأراضي تأسيساً على أن عملية المسح تحتاج مدة زمنية طويلة للانتهاء منها وفى ذات الوقت كان يحتاج إلى إيرادات

عاجلة لتلبية نفقاته فكان المخرج هو سرعة تحصيل المتأخرات الضريبية وتيسيراً في السداد اتفق على تقسيطها شهرياً (٤١) .

وتوالت المصاعب المالية التي واجهت محمد على نتيجة زيادة النفقات العسكرية على حروبه في سوريا عام ١٩٣٩م وأضحت البلاد على وشك الإفلاس للموازنة العامة للدولة وفقدان الدولة لجدارتها المالية واستنفاد قدرات الأهالي في تمويل خزينة الدولة ونرى من جانبنا أنه نظر إلى تحقيق طموحاته وأحلامه العسكرية والتوسعية ولو على حساب قوت الشعب المصري وموارده المحدودة حيث أزاد الضرائب بنسبة ٥% من قيمة الضريبة الخاضع لها الفدان (٤٢) .

وتعرضت مصر عام ١٨٤٤م لهجمات من الجراد الذي أتى على الأخضر واليابس ورغم ذلك كانت جيوب وخزائن الشعب المصري المعين الذي يستمد منه محمد على تحقيق أهدافه الخارجية وتكوين امبراطوريته فلجأ إلى زيادة الضرائب بواقع ١٢,٥% مع تحصيل المتأخرات ورغم تقسيطها إلا أن هذا لم يمنع من تزايد حالات التهرب الضريبي وفرار الأهالي من موطنهم وأراضيهم وتعرضهم لصنوف الذل والقسوة والتعذيب والعقوبات من جانب صرافي الإدارة الضريبية (٤٣) ، ومما زاد الأمر سوء على الرغم من انخفاض منسوب الفيضان في نهر النيل إلا أنه فرض ضريبة على الأراضي الشراقى(٤٤) , إلا أن هذا لم يجد نفعاً في تعظيم موارد الدولة من الضرائب حيث لم يعد في مكنة الأهالي دفع الضريبة الحالية أو المتأخرات عنها أو الزيادة عليها وهو ما أفضى إلى إلغاء الضريبة على الأراضي الشراقى بل وعلى الأراضي التي تلفت محصيلها بسبب شح مياه الري (٤٥) .

وترتب على الوضع المالي السئ في مصر زيادة نسبة المتأخرات الضريبية وعدم دفع أجور العمال والموظفين والجند نظراً لأنه لم تجد محاولات دفع الضريبة المتأخرة على الفلاحين في حل أزمة البلاد المالية كما أن تقسيطها لم تسهم في تخفيف وطئتها وسرعة السداد فما كان من محمد على إلا أنه أمر بتحصيلها بالقوة الجبرية وخلال مدة لا تتجاوز العشرين يوماً , وبعد فراغ محمد على من موقعة نوارين عام ١٨٢٧م أبدى اهتمامه بإجراء العديد من الإصلاحات الإدارية والضريبية كمحاولة منه لكبح جماح الفساد الذي استنشرى والحد من الظلم الواقع على الفلاحين من جانب موظفوا الإدارة الضريبية وهذا كان لغاية في نفسه وهى تعظيم موارد الدولة

من الأموال فاتجه إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية حيث كلما زادت هذه المساحة زادت الضرائب المفروضة عليها وذلك لتعويض النقص الناجم عن زيادة المتأخرات الضريبية لدى الفلاحين والتي وصلت عام ١٨٣٢م إلى نحو ٣,٥ مليون فرنك (٤٦) .

وإزاء تعاظم حجم المتأخرات الضريبية على النحو السابق بيانه انتهجت الدولة في عصر محمد على آليتين لتحصيل هذه المتأخرات وهى المسئولية التضامنية الضريبية ونظام التعهد برفع المتأخرات الضريبية وفيما يلي تفصيلها على النحو التالي:

المسئولية التضامنية الضريبية :

جاء تقرير محمد على لنظام المسئولية التضامنية الضريبية لرفع الضرائب المتأخرة على الأهالي من سكان كل قرية وقوام هذا النظام أن تصبح القرية بسكانها مسؤلة مسئولية تضامنية فيما بينها عن دفع الضريبة للخزانة العامة وذلك بهدف استدامة تدفق الإيرادات النقدية إلى الخزانة العامة للدولة واستقى محمد على هذا النظام من فترة حكم المماليك ورغم إلغائه لهذا النظام في بداية توليه الحكم حيث نرى من جانبنا أن فلسفة هذا الإلغاء كانت لعدم عدالته وتحميل الشخص المنتج والدافع للضريبة بانتظام مسؤولية المتهرب منها والفرار من قريته حيث أراد أن يظهر بداية حكمه بالعدالة والنزاهة والإنصاف وإلغاء كل سياسات المماليك غير العادلة إلا أنه اضطر للعمل بهذا النظام عام ١٨٢٤م-١٨٢٥م لمواجهة أزماته المالية وأزمات انخفاض إنتاج الأراضي الزراعية وانخفاض الصادرات وحصيلتها وبهذا نرى من جانبنا أنه جعل للقرية شخصية قانونية مسئولة بالتضامن أمام الإدارة الضريبية بغض النظر عن مسئولية الأهالي أمامها وهذا يجد صداه في النظام القانوني المعاصر في القانون المدني حيث تقرر مسئولية المتبوع (القرية) عن فعل التابع (الأهالي) ، كما تجد صداه في القانون التجاري فيما يعرف بالشركات التجارية التضامنية حيث يسأل الشركاء متضامنين فيما بينهم عن ديون الشركة في ذمم أموالهم الخاصة , وفى قانون الضريبة ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بالضريبة على العقارات المبنية يسأل المستأجر مع المالك في دفع دين الضريبة العقارية فعند دفع المستأجر لها يعود على المالك بقيمتها من الأجرة , ومن ثم يتضح قيام محمد على بإعادة توزيع الضريبة المتأخرة مهما كان سببها ولو كان بسبب عدم انتاجية الأرض بسبب انخفاض

الفيضان على الأغنياء أو الفلاحين أصحاب الأراضي الخصبة , وتشير إلى جباية الضريبة من أقارب الفلاحين الهاربين أو المتهربين وإنزال أشد العقاب بهؤلاء [٤٧] .

ولم يتوقف محمد على عند مسئولية القرية التضامنية عن الضريبة بل أمر بتطبيق هذا النظام على الهيئات العمومية لتصبح كل هيئة مسئولة بالتضامن عن أداء موظفيها بالضريبة بل أكثر من ذلك جعل القرى الأخرى مسئولة تضامنية عن القرى الأخرى [٤٨] . ومن جانبنا نرى في هذا النظام بأن جعل الدولة كلها مديريات وبنادر ومراكز وقرى وسائر الهيئات والحرف مسألة أمام الخزانة العامة عن تقديم الضريبة المقررة والمستهدفة لها وبالتالي يضمن استدامة تدفق الإيرادات النقدية للموازنة العامة تحقيقاً لأهدافه التنموية والتوسعية الداخلية والخارجية تأسيساً على اعتبار أنه وإن كانت الدولة مسئولة عن موظفيها بمنحهم الأجور والمرتبات مقابل عملهم لها فإنهم أيضاً مسئولون أن يعطوا الدولة دخلها من الضريبة .

وبعد هذا العرض يتضح لنا من الناحية العملية أنه بهذا النظام أصبحت كل قرى المركز وكل المراكز مسئولة مسئولية تضامنيه ويتم نقل عبء المتأخرات الضريبية إلى الآخرين أقارب أو جيران متى ثبتت للإدارة الضريبية قدرتهم على الدفع ولو جبراً , وتسأل المديرية عن ديون قراها الضريبية وديون الموتى تظل عبء على الأحياء[٤٩] ، ومن جانبنا نرى أن مسئولية الإحياء عن ديون الموتى الضريبية يجد صداه في الشريعة الإسلامية وفق مبدأ لا تركة إلا بعد سداد الدين ومناط هذا المبدأ أن تظل الشخصية القانونية للمتوفى مستمرة حكماً كحى إلى أن يتم الوفاء بهذه الديون ثم تقسم التركة بين الورثة بعد السداد .

نظام التعهد برفع المتأخرات الضريبية

جاء تطبيق محمد على لهذا النظام بسبب عدم نجاعة المسئولية التضامنية الضريبية في تحصيل المتأخرات الضريبية ومن ثم فقد جاء الأمر من محمد على في عام ١٨٤٠م لإرساء نظام التعهد وقوامه إعطاء القرى عهداً إلى مشايخ القرى الوجهاء وكبار الذوات والمأمورين والموظفين والضباط بشرط التعهد بدفع المتأخرات الضريبية على القرى مع الوعيد لهم بالعقاب الشديد عند مخالفتهم هذا الأمر والنظام [٥٠] .

ومن جانبنا نرى أن هذا النظام يجد صداه في القانون المدني الحديث فيما يعرف بالتعهد عن الغير أو الاشتراط لمصلحة الغير ، ومفاد هذا النظام نرى أنه جعل من كبار المأمورين والضباط والوجهاء ضامنين للدين الضريبي عن المدينين به أمام الخزانة العامة للدولة ، وبهذا أراد محمد على أن يضع حلاً جذرياً لمشكلة المتأخرات الضريبية المتراكمة والتي جاءت نتيجة ظلم الحياة وفسادهم وتكرار مسح الأراضي الزراعية وفرض الضريبة على الأراضي الشراقى والأراضي التي تلفت محاصيلها بسبب ندرة المياه (٥١) .

ويتسم نظام التعهد بالمركزية حيث جعل محمد على أمر الموافقة عليه منه شخصياً حيث يمتنع على الأشخاص الواردة صفاتهم في أمر التعهد إحالة المتأخرات الضريبية إلى العهدة ذاتياً فيلزم الرجوع إليه والتثبت من الأموال والمتأخرات والسنوات والزمام قبل الموافقة على هذا التعهد(٥٢) ، ومن جانبنا نرى أن مركزية هذا النظام مبعثها محاولته وضع قواعد منضبطة للتأكد من حقوق الدولة والتزامات الممولين بدقة كأسلوب للرقابة الشديدة على أموال الخزانة العامة ولمعرفة حجم الإيرادات بدقة لتلبية نفقاته المتعاظمة وخفض تكاليف الجباية .

وتشير البيانات إلى أهمية إيرادات الضريبة على الأطيان الزراعية والتي بلغت نسبتها ٥٢,٧% ، ٥٥,١% ، ٥٣,٤% ، ٤٥% ، ٤٤.٥%، ٥٢,٢% في الأعوام ١٨١٧م ، ١٨٢١م ، ١٨٢٢م ، ١٨٣٠م ، ١٨٣٣م ، ١٨٣٦م(٥٣) على التوالي كنسبة من الإيرادات العامة وهو ما يستفاد منه تعاظم نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي وضرائبه في الناتج القومي وتمويل الموازنة العامة وهو ما يعكس فلسفة اهتمام محمد على بالمشروعات الزراعية ومشروعات الري وشق الترع والقنوات .

١.الضريبة الناجمة عن تطبيق نظام الاحتكار

استدعت فلسفة محمد على التوسعية وبناء امبراطوريته امتصاص والاستحواذ ومصادرة كل الدخول والأرباح الناتجة عن النشاط الزراعي والصناعي والخدمي والحرفي وذلك لتمويل نفقاته العسكرية والتنموية داخلياً وخارجياً ، وإزاء عدم كفاية الأوعية الضريبية سابقة الحديث عنها لتمويل نفقاته ومخصصات الأسرة الحاكمة فقد لجأ إلى تطبيق نظام الاحتكار والذي يقصد به هنا إلزام الفلاحين بالتوريد الإجباري لمحاصيل زراعتهم إلى الدولة بسعر يقل عن سعر بيعها بالسوق المحلى وأسعار

الصادرات إلى الخارج ومن ثم تستفيد الخزانة العامة من الفرق ما بين سعر التوريد وسعر بيعها في السوق ومن ثم يصبح هذا الفرق ضريبة إضافية يتحملها المورد[٥٤] .

ومن جانبنا نرى أن هذا الفرق يعتبر جزء من دخله هذا بالإضافة إلى أن هذا المورد (الفلاح , العامل , الحرفي) كان قد سبق له دفع الضريبة عن نشاطه وأرضه ومن ثم يبدو أنه قد خضع للضريبة مرتين . ومن جانبنا نرى أن هذا الاحتكار يعد في نظرنا كان من أحد الأسباب الجوهرية في إحداث المتأخرات الضريبية على الممولين . تأسيساً على أن الأرض وما تنتجه عليها ضريبة الأطيان الزراعية والضرائب الملحقة بها ويجبر الفلاح بتوريد انتاجها بسعر يقل عن سعر السوق والذي يضطر فيما بعد لشراء هذا الإنتاج بسعر السوق لتلبية متطلباته المعيشية فيدفع هذا الفرق بين السعرين والذي يصبح ضريبة ثانية إضافية على الضريبة الأصلية , وبالتالي لم يكن أمام المصريين مفر سوى الهروب أو التهرب أو العقوبة البدنية أو المالية (المصادرة) أو السخرة .

وساهم نظام الاحتكار مع غيره من الإيرادات الضريبية الأخرى في إحداث تراكم رأسمالي لدى الدولة المصرية وذلك لتكوين الدولة المصرية الكبرى وكانت أولى بدايات احتكار محمد على للمحاصيل الزراعية حيث أمر الكشافين بتجميع المحاصيل والغلال مع حظر بيعها في الأسواق من جانب الأفراد وعدم نقلها من مكان إلى آخر وكان هذا بناءاً على أمر صادر منه في عام ١٨١٢م . ثم توالت الاحتكارات للسلع الصناعية المنتجة في عام ١٨١٦م ومن ثم يكون قد أحكم قبضته على شراء أهم عناصر الإنتاج وهى المواد الأولية بأسعار تقل عن سعر السوق ثم يعيد بيعها للمنتجين والناس بسعر السوق محققاً بذلك أرباحاً صافية دونما تكاليف وناهيك عن احتكاره لصناعة النسيج القائمة على القطن المورد من الفلاحين إجبارياً وحظر على الفلاحين غزله أو نسجه في عام ١٨١٧م [٥٥] .

ولم يشكل نظام الاحتكار هذا عبء فقط على دخول وثروات المصريين وزاد من العبء الضريبي له بل أنه زاد من العبء على ميزانيات الدول الأوروبية جراء ارتفاع أسعار السلع المحتكر لها والتي يوردها المصريون إجبارياً للدولة في ذات الوقت التي تعرضت له في هذه الدول من أزمات زراعية وتلف لمحاصيلها وخاصة بريطانيا التي كانت في أمس الحاجة في شراء القمح المصري عام ١٨٠٨م ,

١٨١١م على أثر سيادة الجفاف لدول البحر المتوسط وتلف محاصيلها وعدم التوريد للقمح بسبب الحرب الروسية التركية واحتياج بريطانيا له أثناء حروبها في الجزيرة العربية (٥٦) ، وبالتالي حقق أرباح طائلة من جراء ارتفاع أسعار القمح نتيجة لهذه الحروب والأزمات . ونرى من جانبنا أن بنظام الاحتكار هذا استطاع محمد على أن يمارس دوراً محورياً في التجارة الدولية ويجعل من مصر محط أنظار الدول للاستيراد منها خاصة في ظل موقع مصر الإستراتيجي وملتقى دول العالم وإطلالها على الممرات البحرية وبالتالي سهل ذلك من نفاذ صادراته إلى كل دول العالم التي دارت على أرضها حروب أو لحقت بها أزمات غذائية.

ونظراً لأهمية الاحتكار الاقتصادية والمالية والنقدية للخزانة العامة ولمحمد على فقد أصدر أمراً بنقل ديوان الزراعة إلى القلعة واهتم بإنشاء الشون والمخازن العمومية لتخزين السلع الموردة بها أو الضرائب المدفوعة عينياً , كما اهتم بعمل السجلات لقيد السلع الموردة وأماكن توريدها (٥٧) . ولم يقتصر تطبيق الاحتكار محلياً بل طبقه في بلاد الجزيرة العربية والشام بإلزام مواطنيها بالتوريد الإجباري لتعظيم ثروة الدولة للإنفاق على البرامج العسكرية والتنموية (٥٨) .

ومن جانبنا نرى أننا نجد في نظام الاحتكار هذا مثيلاً له في مصر المعاصرة وهو نظام التوريد الإجباري لمحصول القطن من الفلاحين إلى الدولة مع تخيرهم فيما بين التوريد أو البيع في السوق لمحاصيل الذرة والقمح والأرز , ومن ثم يتضح أن فلسفة محمد على في الحصول على مزايا الاحتكار كانت هي ذاتها أبان الحقبة الناصرية وحتى الآن من الاعتماد على محصول القطن المورد إجبارياً في تمويل الموازنة العامة والحصول على الإيرادات من النقد الأجنبي لتمويل الواردات وبناء السد العالي وتسليح الجيش المصري .

واستخدم محمد على أساليب الغش والاحتيال في تعظيم الأرباح الناجمة عن الاحتكار وذلك بزيادة خفض السعر المورد للقنطار بعشر قروش عن السعر المورد به للحكومة (٥٩) . كما استخدم أسلوب التطفيف في البيع حيث استخدم مقاييس تتسق مع ما ذكره الشارع الحنيف في القرآن الكريم :

" **وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ** " وهذا أفضى إلى زيادة إيرادات جديدة ناجمة عن زيادة المقاييس

أو إنقاصها . ولذلك فقد قدرت أرباح الاحتكار بنسبة ٢٨% , ٢٢% , ٢٤,٥% من إجمالي مجموع الإيراد العام لعامي ١٨٢١م , ١٨٣٣م , ١٨٣٦م على التوالي (٦٠) .

وتعرض محمد على لضغوط دولية شديدة من جانب الدول الأوروبية لإلغاء نظام الاحتكار ورفض اتفاقية بلطة ليمان التي كانت تنص على إلغاء نظام الاحتكار ولكنه أضطر للموافقة على إلغاءه وفق معاهدة لندن عام ١٨٤٠م , ولكنه عوض خسارة الموازنة من أموال الاحتكار من زيادة فرض الضرائب الزراعية نتيجة زيادة دخول الفلاحين لبيعهم محاصيلهم بسعر السوق , وهو ما يستفاد منه أن ظلت دخول وموارد المصريين المصدر الأساسي لتمويل الموازنة بشتى الطرق , وتذهب بعض الدراسات للقول بأن حكومة محمد على كانت تعتمد على الأنانية الفردية وليس الصالح العام هو هدفها المباشر للمشروعات الإصلاحية التي قام بها رجاله حيث كان يفرض ضريبة معينة من محصول الفلاح نظير استغلاله لأرضه وتحصلها الدولة جبرياً دعماً عن الفلاح فإن لم يسعفه المحصول كان السوط أقرب إلى ظهر الفلاح لتستوفى حقها المالي من بدنه , وتطبيق سياسة العمل الإجباري في ترسانة الإسكندرية والمصانع (٦١) .

٢-الإيرادات الناتجة عن نظام الالتزام :

استمر محمد على في نهجه المالي لتعظيم إيرادات الدولة السيادية ورغم حرصه على مركزية وإشراف الدولة من خلال موظفيها على تحصيل الإيرادات الضريبية إلا أنه أبقى إدارة نظام الالتزام لا مركزياً وهو ما نراه من جانبنا أن هذا النظام كان يقتضى إجراء العديد من الإصلاحات الإدارية والتنظيمية وإصدار اللوائح والمراسيم والأوامر التي تحقق كفاءة وفاعلية هذا النظام ومكافحة الفساد والاختلاسات من جانب الموظفين لذلك أبقى هذا النظام على ما كان معمولاً به في العقود السابقة توفيراً للوقت والجهد والنفقات وضمان الحصول على الأموال دون جهد جهيد (٦٢) .

وكانت طبيعة وأهداف ودوافع العمل بهذا النظام هو حدوث كساد أو انكماش في الأسواق على بعض السلع فيتم إسناد هذه السلع إلى الملتزمين ويتم المزايدة عليها من خلال استخدام أحد أعوانه الذي ينشر أمر اعتزامه بطلب التزام هذه السلعة وينتشر ذلك بين الناس الذين يهرولون للمزايدة عليها مما يفضى إلى ارتفاع ثمن هذه السلعة ويقيد صاحب الالتزام اسمه بدفتر الروزنامة بعد رسو المزاد عليه (٦٣) .

وبهذا يتضح استخدام محمد على لنظام الالتزام في إحداث انتعاش ورواج اقتصادي للمشروعات والقطاعات الاقتصادية والسلع المهددة بالركود والإفلاس من أجل زيادة موارده المالية وذلك من خلال عقد يبرم بين الدولة الملتزم والذي ليس في مكنته تعديل أو زيادة سعر الالتزام وتنفيذ كل بنود العقد مع حق الدولة المطلق في تحديد مدة الالتزام وتعديله أو إلغائه . هذا فضلاً عن اشتراط دفع الملتزم كفالة مالية لضمان سداده للأقساط وكذا توريد مستلزمات وسلع الدولة بأسعار تقل عن سعر السوق وكان جزاء المخالفة عقد الالتزام هو الفسخ (٦٤) .

وعلى الرغم من لامركزية نظام الالتزام إلا أن محمد على وضع نصب عينيه رقابة كشوف كافة المجالات التي يطبق عليها الالتزام لمعرفة حجم المبالغ التي يوردها الملتزمون شهرياً وعقاب المتأخرين عن التوريد . وانطلاقاً من سلطة الدولة في زيادة أو إلغاء الالتزام فكان عندما يحدث رواج للسلعة ويرتفع سعرها في السوق أو تزدهر الصناعة فكان إما أن يزيد الالتزام أو يعيد القطاع أو المصلحة إلى حوزة الدولة ثانياً لتتولى هي إدارتها (٦٥) .

ومن جانبنا نرى أن نظام الالتزام هذا يتوافق مع نظام لتنفيذ المشروعات العامة الخدمية والبنية الأساسية بنظام عقود البوت B.O.T ومفاد هذه العقود أن الدولة حينما تعجز عن إنشاء المشروعات أو تحتاج لتمويل ليس في مكنتها تبرم هذا النوع من العقود حيث تحول القطاع الخاص من بناء المشروع واستغلاله مدة معينة من الزمن وبانتهاء هذا العقد يتحول هذا المشروع إلى ملكية الدولة . حيث يلتزم فيه المشترى ببنود العقد وبسعر الخدمة المحدد في العقد ولا يمكنه زيادتها إلا بالرجوع إلى الدولة وعند مخالفته لهذه البنود يتعرض للمسألة القانونية .

ثالثاً: النفقات العامة وعصر محمد علي :

اعتبرت النفقات العامة في عصر محمد على أحد أدوات السياسة المالية وأحد قسمي الموازنة العامة للدولة والتي وجه إليها كل الإيرادات العامة على النحو السالف بيانه من أجل بناء دولته القوية العصرية وتحقيق مشروعه السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي وبناء جيش وأسطول قوى يخوض به غمار حروبه البرية والبحرية في السودان والشام والمورة وشبه الجزيرة العربية . وهذا بالإضافة إلى دفع

الأجور والمرتبات لموظفيه وجنوده وتدعيم أركان حكمه بإرساله العطايا والهدايا فيما عرف بالخزينة الإرسالية إلى السلطان العثماني . وعلى الصعيد الداخلي وجه جانب كبير من نفقاته لمشروعات الري والصناعة والزراعة والتعليم من أجل بناء قاعدة صناعية وزراعية وخلق الكوادر البشرية القادرة على إدارة الدولة المصرية , وتعددت أوجه الإنفاق العام والتي نستعرضه فيما يلي :

١-الإنفاق على مخصصات أسرة محمد علي :

تنوعت هذه المخصصات بين منح نقدية وعينية بالإضافة إلى بناء القصور وإقامة الاحتفالات وتكاليف السفر والانتقال حيث استحوذت هذه المخصصات على قدر كبير من النفقات العامة وبالتبعية على قسط كبير من الإيرادات العامة . وتمثلت المنح والمرتبات النقدية في دفعات ثابتة تصرف لكل فرد منهم من الخزانة العامة . وبلغ المخصص لكلاً من إبراهيم باشا وسعيد وعباس نحو ثلاثة ملايين قرش سنوياً لكل واحد منهم مع إمكانية حصولهم على أي مبالغ يطلبوها في أي وقت ولقد شاب هذه المخصصات الخفض في أوقات الأزمات والمحن التي تعرضت لها مصر إلا أن أبواب الخزانة العامة ظلت مفتوحة تلبى كافة طلباتهم [٦٦] .

وخصصت الإيرادات الناجمة عن قطاع الجمارك للإنفاق على مخصصات حريم أسرة محمد على والتي تقل عن مخصصات الذكور النقدية بقدر كبير ولا مجال للمقارنة حيث دلت الوثائق على أن الراتب السنوي لكل من خديجة هانم وزينب هانم كان ٧٥٠٠ , ٧٠٠٠ قرش على التوالي في حين كان راتب توحيده هانم نحو ١٠٠٠٠٠ قرش سنوياً[٦٧] وعلى المغايرة هذه بين رواتب الذكور والإناث مبعثها أن الإنفاق بصفة عامة يقع على عاتق الرجال سواء كانوا من الآباء أو الأخوة أو الأزواج وناهيك عن أن كافة المخصصات العينية من زينة والمجوهرات كانت تلبى من الخزانة العامة كما أن أسفارهن ورحلاتهن كانت في معية الرجال الأمر الذي يفسر زيادة نفقات الأخوة الذكور عن الإناث , كما كان يقع على عاتق الأبناء الذكور قيادة الحملات العسكرية في اليونان والحجاز والسودان مثل إبراهيم باشا وطوسون وإسماعيل وهو ما كان يستوجب تمييزهم في المخصصات , وتشير الدراسات التاريخية أن القصور والقلعة يقطنها كثير من النساء الأتراك والشراكسة وهو ما كان يستوجب كثير من المخصصات النقدية كرواتب ومخصصات عينية من ملابس

وحلى ومجوهرات وهو ما كان يشكل ضغطاً على الموازنة العامة وتخصيص كثير من النفقات المأخوذة من الإيرادات العامة , وهذا بالإضافة لمخصصات الزواج حيث بلغت تكاليف هدايا محمد على لإبنته زينب هانم ٢٠٠٠٠٠ جنيه تقريباً عام ١٨٤٥م (٦٨) .

ولم تتوقف النفقات على أسرة محمد علي على المصروفات الشخصية أو المزايا العينية بل امتدت إلى توفير سلع الإعاشة الغذائية والفواكه والخضروات حيث كان ديوان مخصص لذلك يسمى مخزن المؤنة أو الكيلارية بالقلعة يحظى بإشراف ديوان الخديوي والذي به كافة متطلبات القصور والضيوف والأسرة الملكية وهذا بالإضافة للأمتعة والكسوة والمفروشات وقدرت إجمالي هذه النفقات جُلها قرابة ٣ مليون قرش في السنة (٦٩) ، وهو ما يشكل ضغطاً متزايداً على الموازنة العامة ويستنزف مواردها ويسحب كل موارد الأهالي والتجار في صورة ضرائب نقدية وعينية وهو ما يدعونا للقول بالمبدأ الاقتصادي القائل نفقات الفرص البديلة وهو قيمة أفضل إنفاق تالي للإنفاق الأول،لو كانت كل هذه المخصصات توجه للمشروعات التنموية لكان أفضل من الإنفاق الترفي الاستهلاكي غير المنتج , ويخفف عن كاهل المحولين للخزانة العامة خاصة وأن فترة حكم محمد على كانت قد تعرضت لمزيد من الأزمات الصحية والزراعية ومع ذلك لم يرحم الأهالي من فرض المزيد من الضرائب.

واستنزف بناء وتشييد وصيانة وإنارة القصور في كافة أقاليم القطر المصري لأسرة محمد على كثير من النفقات , وناهيك عن الحفلات والموائد الضخمة وما يستتبع ذلك من نفقات التجهيز للولائم من أطعمة ونفقات عمالة ومهندسي الصيانة , وتشير الوثائق إلى تخصيص فردة موظفي الدواوين لتلبية نفقات تشييد هذه القصور في حين زودت خزينة الأمتعة هذه القصور بكافة احتياجاتها من الأثاث والمفروشات باستمرار , وكان محمد على يكثر من إنعاماته على أقاربه في هذا الشأن لتبدو قصورهم في غاية الأبهة والجمال والفخامة سواء في مصر أو في خارجها مثلما أفاض من نعمائه على ترميم قصر إبراهيم باشا يكن ابن أخته , وفى وقت كان المصريون يعانون من الفقر والحاجة والسخرة والمرض والعقوبات والجوع (٧٠) .

وتحملت الخزانة العامة من ضمن نفقات مخصصات أسرة محمد على تكاليف السفر والترحال والسياحة لمحمد على وأسرته مثلما حدث في سفرة محمد على إلى

الأستانة عام ١٨٤٦م لتوطيد العلاقة مع الباب العالي وإنفاقه كثير من الأموال[٧١] هناك على كبار رجال الدولة العثمانية وفقرائها لإظهار المودة والرحمة في وقت كانت الموازنة العامة تعانى شحاً في نقص الإيرادات العامة بعد الأزمات المتوالية التي تعرضت لها مصر .

وتشير الوثائق إلى تعاظم نسبة نفقات مخصصات أسرة محمد على والتي بلغت ٢٢% ، ١٢,٧% ، ١٧% ، ١١% ، ١٥% ، ٨,٥% ، ١٧% في أعوام ١٨١٨ , ١٨٢١ ، ١٨٢٥ ، ١٨٢٩ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٥ ، ١٨٤٦ على التوالي كنسبة من إجمالي النفقات العامة [٧٢] , وهو ما يستفاد منها أنها تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة وأنها نفقات بذخ وترف واستهلاك والتي كلفت جيوب ودخول وثروات المصريين الكثير وأودعتهم بوتقة الفقر المدقع وحرمانهم من أبسط حقوقهم المعيشية والإنسانية حيث لم يترك محمد على نوعاً من الضريبة إلا وفرضها مضاعفة بل إن الشخص قد خضع للضريبة أكثر من مرة .

٢-الإنفاق على الإنعامات المرسلة من محمد على إلى السلطان العثماني وحاشيته

تعد هذه الإنعامات (نقود وهدايا) أحد النفقات العمومية المفروضة على محمد على أن يرسلها للباب العالي وكبار رجال الدولة العثمانية والحاشية والعسكريين خاصة قائد الأسطول البحري العثماني وذلك بدافع شراء الرضا والتقرب وتوقى العزل من ولاية مصر وإصدار فرمانات التجديد لولايات جديدة حيث تشير الوثائق إلى عدول السلطان العثماني عن عزله عندما أرسل إلى السلطان العثماني عريضة التأييد الشعبي المصري كاوالي لمصر حينما أرسل في معية حاملها ٢٠٠٠ كيس كما اشترط عليه السلطان إرسال ٤٠٠٠ كيس عام ١٨٠٦م مقابل إصداره فرماناً بالاعتراف بحكمه لمصر واستمر في تقديم الهدايا والمال مقابل استصدار فرمانات تجديده لحكم مصر لولايات جديدة , وهذا بالإضافة لتقديم الهدايا والمال لحاملي هذه الفرمانات والتي بلغت ٤٩٠٠ قرش عام ١٨١٨م , وناهيك عن استخدام سلاح المال في تيسير استصدار الأوامر أو تعطيل إصدارها أو وقف تنفيذها تبعاً لمصلحته , ومن ثم يتضح لنا شراء محمد على لبقائه في حكم مصر من أموال الفلاحين المصريين التي يقدمها كرشوة إلى رجال الأستانة والحاشية السلطانية ووكلائه

بالأستانة حيث بلغ إجمالي هذه المبالغ المرسلة عام ١٨٢٠م نحو ١٣٥٠٠٠ قرش [٧٣] .

ولم يتوقف الأمر في إرسال النقود والهدايا إلى شخص السلطان وكبار رجالاته بل قدم المبالغ المتطلبة لشراء مفروشات وتأثيث قصر السلطان العثماني للحصول على وده ورضاءه وهذا بالإضافة للهدايا المرسلة في أعياد ميلاد السلطان مثلما أمر بصرف ١٠٠٠ كيسة بمناسبة عيد ميلاد السلطان عبد الحميد , وناهيك عن الهدايا المرسلة لرجالات الحاشية بمناسبة تقلد أو الترقي في الوظائف العليا[٧٤] ، ومن جانبنا نرى أن مثل هذه الهدايا للحاشية وكبار موظفي الدولة العثمانية كان مبعثها تلميع صورة محمد على لدى السلطان العثماني , وعليه يجدي تأثيرهم على صدور الفرمانات من الباب العالي التي تحقق مصلحته وهى ضمان بقاء حكم مصر ولأبنائه من بعده بل وتجنب الدخول في صدامات ونزاعات مع الباب العالي حتى يتفرغ لبناء دولته داخلياً وتحقيق حلمه الخارجي بتكوين الإمبراطورية العلوية في الشام والحجاز والسودان وفرض سيطرته على التجارة البحرية في البحرين الأحمر والمتوسط .

وأفاض محمد على من نعمائه على المحاسيب والمقربين منه في الدول والجزر التابعة لحكمه مثلما منح العطايا والهدايا والنقود والقصور المفروشة إلى المقربين في المورة ووالى جزيرة كريت وشيخ المسجد النبوي ومأمور كسوة الكعبة , وهذا بالإضافة لنعمه على كبار موظفيه بمصر وتقديم الأموال لهم في مناسبات الزواج لهم ولأبنائهم والإنفاق على الفقراء والموالد والمشروعات الخيرية والمعتنقين الجدد للدين الإسلامي [٧٥] .

وتشير الوثائق إلى أن حجم ما أنفقه محمد علي على الإنعامات بأن ما أرسل إلى الدولة العثمانية عام ١٨٣٣م كانت النسبة ٣,٨% من إجمالي النفقات العامة في مقابل ٥,٣% لعام ١٨٢١م كما قدرت الهدايا والإنعامات في عام ١٨٣٥م بنحو مليون ونصف قرش مقابل ٣٦,٥ كيس عام ١٨٣٦[٧٦] ، وهو ما يكشف عن ما تمثله هذه النفقات من عبء على الإيرادات العامة وتحمل الشعب المصري والأرض الزراعية وأصحاب المهن والحرف لهذه التكاليف الذين كانوا يعانون من ظروف صعبة بحق .

٣-الإنفاق على المشروعات التنموية الاقتصادية :

أولى محمد على هذه المشروعات عنايته والمتمثلة في قطاع الزراعة والري والصناعة والتجارة باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق طموحاته في بناء الدولة الكبرى وإحداث النهضة التنموية لتحتل مصر مكانة متميزة بين الدول الأوروبية الكبرى .

ففي قطاع الزراعة والذي كان تعتبر الأرض وما تغله من إنتاج ومحاصيل الرافد الأساسي لتمويل الموازنة العامة للدولة باعتبارها أحد الأوعية التي تفرض معظم الضرائب وتمول الإيرادات العمومية ومن ثم فقد وجه جانب من النفقات العامة للاهتمام بهذا القطاع وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية وتحسين التربة واستيراد البذور والتقاوي الجديدة من المحاصيل لزراعتها في التربة المصرية , والاستعانة بخبراء الزراعة الأجانب وتحمل الموازنة لرواتبهم , وإنشاء المدارس الزراعية , وتزويد الفلاحين بسواقي الري والاهتمام بالثروة الحيوانية وتقديم الخدمات الطبية لها والتفتيش على الجفالك والمزارع وتوعية الفلاحين بأفضل الطرق في تربية الحيوان والعناية بها (٧٧) .

ويتطلب الاهتمام بقطاع الزراعة تطوير نظم الري والتي أولاها اهتمامه حيث نفذ العديد من مشروعات حفر العديد من الترع والقنوات وأشهرها ترع الباجورية والمنصورية والمحمودية والنعناعية والخطابية والشرقاوية وبذلك تحول ري الأرض من ري الحياض إلى الري الدائم , كما نفذ مشروعات بناء الجسور وقناطر على الترع والفروع كالقناطر الخيرية وقناطر في قنا وإسنا والفيوم والجيزة والقليوبية مما حمى الأرض الزراعية من الغرق أوقات الفيضان , خاصة وأن الزراعة هي أحد الموارد لتحقيق بناء جيش محمد على الذي به يحقق مشروعه السياسي (٧٨) .

وتحملت الموازنة العامة نفقات شق الترع فبلغت تكاليف إنشاء ترع المحمودية والسرساوية وإنشاء قناطر بشتيل بالجيزة وسد ترعة الفرعونية بإجمالي ٩٢٤٤,٢٩ قرش والتي تضمنت أجور الحفر والأخشاب والمواد المستخدمة في بناء القناطر الخيرية والتي تراوحت بين ١,٥ – ٢,٨ مليون جنيه(٧٩) وهو ما يكشف عن تعاظم حجم النفقات العامة على هذه المشروعات الخدمية لصالح الأرض الزراعية .

وتقدر الدراسات أن تكاليف إنشاء السدود والترع وتطهيرها والكباري وصيانتها نحو ١,٨% من إجمالي قيمة النفقات العامة عام ١٨٣٣م (٨٠) ، ومن المهم القول

مساهمة مشروعات نظام الري في تطوير القطاع الزراعي وزيادة نسبة مساهمته في الناتج القومي وتعظيم الإيرادات الضريبية المفروضة عليه خاصة مع زيادة المساحة المزروعة بنحو ٤٥ ألف فدان تقريباً عام ١٨٣٥م عن عام ١٨١٣م والتي زادت بنحو ٨٠ ألف فدان عام ١٨٤٠م عن عام ١٨١٣م [٨١] .

ومما لاشك فيه أن زيادة مساحة الأرض الزراعية تعد من السياسات الاقتصادية الإيجابية التي تحسب لمحمد على لتتناسب مع الزيادة السكانية وتوفير السلع الأولية لقطاع الصناعة للتصنيع ولقطاع التجارة للتصدير وزيادة موارد النقد الأجنبي وخفض الواردات والاعتماد على الذات , وتلبية حاجة الجيش من الغذاء والكساء أثناء الحروب خارج القطر المصري .

وحاز قطاع الصناعة على اهتمام محمد على ووجه إليه جانب من النفقات العامة حيث استغلها في إنشاء المصانع وتجهيزها بالآلات والمعدات والخبرات وتدريب العمالة , وشهد هذا القطاع إصلاحات تنظيمية وإدارية وفنية للحد من الفساد الإداري ووقف السرقات والاختلاسات والعمل على تحديث الآلات والمعدات في مصنعي القطن بالوجهين البحري والقبلي , ولذلك قدرت تكاليف إنشاء وتطوير المصانع بنحو ١٢ مليون جنيه ، كما أرسل البعثات العلمية لإتقان الصناعة ودراسة الهندسة وتدبير النفقات لها , واقتضت عملية التصنيع الحديث الاستعانة بالخبراء والعمالة المدربة وكانوا يتقاضون مرتبات مرتفعة تراوحت بين ٧٨٠ جنيه و ١٢٦٠ جنيه في العام , وناهيك عن النفقات المخصصة لشراء الآلات للتصنيع خاصة للغزل والنسيج وحتى كانت مرتفعة الثمن نظراً لاستغلال الأوروبيين حاجة محمد على للآلات لإحداث نهضة صناعية.

وفى إطار العداء الخفي من جانب بريطانيا لمحمد على والوقوف في وجه تقدم مصر صناعياً قاموا بتوريد آلات المصانع إما مستعملة أو متخلفة أو معطبة وغير صالحة للعمل [٨٢] ومن جانبنا نرى أن ذلك أدى إلى انخفاض جودة المنتج المصري خاصة من الملابس وأذهب بالميزة النسبية التي يتمتع بها القطن المصري من جودة عالمية وطلب داخل الأسواق الدولية فأضحت السلع من الغزل والنسيج مرتفعة الثمن نتيجة لارتفاع التكاليف وانخفاض قدرتها التنافسية في مجال التجارة الدولية وعدم قدرتها على منافسة السلع الأجنبية المماثلة .

وتشير الدراسات التاريخية إلى أن إجمالي تكاليف استيراد الآلات والمعدات للصناعة المصرية من فرنسا في الفترة من ١٨٢٦-١٨٣٥م نحو ٣٥٠٠٥٨ فرنك فرنسي [٨٣] وهو ما يكشف عن زيادة المخصصات للإنفاق الصناعي باعتبار أن الصناعة هي قاطرة النمو والتنمية سواء في المجالات المدنية أو العسكرية .

وتشير أرقام الميزانية المصرية إلى أن إجمالي الإنفاق الصناعي كنسبة من إجمالي الإنفاق العام بلغت ٨% ، ٩,٤% ، ٦,٧% في أعوام ١٨٢١م ، ١٨٣٣م ، ١٨٣٥م على التوالي[٨٤] . ومن جانبنا نرى ضآلة الإنفاق الصناعي مقارنة بالإنفاق على الإنعامات ومخصصات أسرة محمد على وهو ما يعكس زيادة الإنفاق على الاستهلاك الترفي الغير منتج والذي لا يضيف أي قيمة في النمو الاقتصادي وإن كان مظهر من مظاهر الغنى والمدنية وإن كان لا يتناسب مع الدولة المصرية الوليدة في هذا الوقت والتي كانت تحتاج لكل المبالغ الناجمة عن إنتاج حقيقي والتي أخذت في صورة ضرائب من أجل تحقيق تنمية حقيقية خاصة وأن عصر محمد على وجدت في زمن الصراعات الأوروبية وتكالب الدول الأوروبية على احتلال مصر والسيطرة على مواردها فكان حرياً بمحمد على أن يدير الإنفاق العام برشادة وانضباط وتوجيه قدر كبير من الإنفاق العام إلى الإنتاج وخفض الإنفاق الاستهلاكي وينبع تحليلنا هذا من أنه عندما تعرضت مصر للعديد من الأزمات الصحية والمياه ونضوب الموارد المالية لم يكن أمام محمد على ثمة طريق للحصول على الأموال من المصريين ولو من خلال نظام الاحتكار واستخدام النظم الاحتيالية للحصول على أرباح على نحو بيان ما أسلفنه بيانه فيما سبق .

وعلى الرغم من هذا الإنفاق الموجه لقطاع الصناعة ورغم ضآلته في نظرنا إلا أن قطاع الصناعة لم يحقق جدواه الربحية حيث زادت التكاليف عن الإيرادات حيث استنفذت الموارد في شراء آلات قديمة وغالية الثمن في ظل الفساد الإداري لها فلم تحقق أرباحاً حتى وإن أظهرتها البيانات الصادرة من المصانع المقدمة للدولة أنها تربح ودلالة قولنا هذا أنه أغلقت هذه المصانع وفشلت ولم يتم تجديدها[٨٥] . ومن جانبنا نرى أن من أسباب عدم نجاح بداية حركة التصنيع في عصر محمد على أنه لم تنتهج الأساليب الاقتصادية في تأسيس المصانع وذلك بعمل دراسات جدوى للمشروعات الصناعية وتحديد الموارد المتاحة ودراسة حجم الطلب الحالي والمستقبلي

وعمل مناقصات ومزايدات لتوريد آلات حديثة للتصنيع وإدارة هذه المصانع من المهندسين الوطنين الشرفاء لتحقيق الربحية والحد من الخسائر وخفض التكاليف الإدارية لتعظيم الناتج القومي وإحداث تراكم رأسمالي للدولة بديلاً عن الإنفاق بلا جدوى .

وعلى صعيد قطاع التجارة فقد نال هو الآخر اهتماماً كبيراً من جانب محمد على خاصة وأن مصر تطل على البحرين الأحمر والمتوسط وتمتلك موانى في الإسكندرية , دمياط , رشيد . وذلك لخدمة مشروعه الاقتصادي والتجاري والعسكري , ومن ثم فقد أنشأ شركات للملاحة في النيل وفى البحر المتوسط بين الإسكندرية واستانبول ، كما اهتم بإنشاء الطرق البرية الداخلية وإصلاح الموانى وإنشاء الأساطيل في البحر الأحمر . وكان مبعث اهتمام محمد على بهذا القطاع هو نمو القطاع الزراعي وزيادة إنتاجه واحتكار تسويق الحاصلات الزراعية والصناعية المصرية محلياً ودولياً .[٨٦] وهو ما كان يستوجب تحديث هذا القطاع بوسائل النقل المختلفة لتعظيم العائد منه وتيسير نفاد التجارة المصرية في الأسواق الدولية وسرعة نقل هذه السلع خاصة القابلة منها للتلف في وقت كان ينعدم فيه وسائل الحفظ والوقاية من التلف.

واستلزم تحديث قطاع التجارة الاهتمام بتأمين الطرق وإنشاء النقاط الأمنية لنشر الأمن وحماية القوافل التجارية وتشير بيانات الإنفاق العام على هذا القطاع بنحو ٦% تقريباً عام ١٨٣٣م من إجمالي الإنفاق العام[٨٧] . وهو معدل لا بأس به خاصة أن هذا القطاع كان يتناغم مع حلم محمد على التوسعي براً وبحراً لذلك حظي باهتمام كبير منه وبتوجيه هذا الإنفاق له والذي يقترب من الإنفاق العام على القطاع الصناعي في عام ١٨٣٥م رغم ضآلة العائد منه , ومن جانبنا نؤكد أن الإنفاق العام على المشروعات التنموية لم تكن متوازنة وهو ما أبان عنه تحليلنا خلال بحث ودراسة عن الإدارة غير الرشيدة في إدارة موارد الدولة المالية وأن الإنفاق يتم تبعاً لهوى الوالي .

٤-الإنفاق على الحروب :

كلفت الحروب الستة التي خاضها محمد على موازنة الدولة الأموال الطائلة وذلك لتأسيس جيش قوى وتجيش الجيوش في الحروب ودفع الرواتب للجند وشراء الأسلحة

وتصنيعها والسفن مما شكل ضغطاً على الموازنة العامة لمواجهة هذا الإنفاق العسكري المتزايد وضمان استدامة هذا الإنفاق لمواصلة توسعاته الخارجية وفرض سيطرته على الدول التي وجه إليه حروبه . وهى القضاء على حملة فريزر ١٨٠٧م وحروبه مع الوهابين في الجزيرة العربية وفتح السودان وحروبه في بلاد المورة (٨٨) فعلى صعيد الإنفاق العسكري للحرب الوهابية فقد احتاجت لأموال طائلة للإنفاق على الأسلحة ومرتبات الجنود والخيول والجمال والتي قدرت نفقاتها فيما بين ٣٠ألف – ٤٠ألف كيسة نقدية من أموال دافعي الضرائب وناهيك عن الإنفاق الموجه لغذاء وكساء هذه الحرب وهو ما حمل الميزانية المصرية ما يقرب من ١٧٠ ألف كيسة في المراحل الأولى للحرب (٨٩) . مما يكشف عن استنزاف الموارد في الحروب التوسعية التي ترضى طموح محمد على وكسب ود ورضا السلطان العثماني وإظهار نفسه أمام العالم الإسلامي بأنه حامى الحرمين الشريفين ويؤمن طرق الوصول إليهما .

وبالنسبة لتكاليف حرب المورةعام١٨٢٤م التي كلفت الخزانة المصرية نفقات طائلة في إعداد وبناء الأسطول البحري والذخائر والرواتب والمؤن والغذاء وعلى الرغم من التكاليف التي قدرت بنحو ٧٧٥ ألف جنيه فلم تكلف هذه الحرب الموازنة العامة للدولة فقط بل أفقدت الجيش المصري ما يقرب من ٣٠ ألف جندي وتدمير معظم الأسطول البحري واستيلاء القراصنة على سفن الإمداد والتموين وهروب التجار الأجانب من مصر (٩٠) . مما أثر على النشاط التجاري المحلى في ظل أزمة انخفاض الفيضان لنهر النيل ، ومن جانبنا نرى أن هذا الإنفاق على هذه الحرب لا طائل منها حيث لم تتحقق منها ثمة مزايا إيجابية على الاقتصاد المصري كفتح أسواق جديدة للسلع المصرية في الخارج والحصول على سلع أولية من بلاد المورة تستخدم في الصناعة المصرية . بل أكثر من ذلك تم طرد الحامية التي تركها محمد على في المورة لرعاية مصالح المصريين وبالنسبة للإنفاق الموجه على حرب الشام والموجه ضد السلطان العثماني فقد كلفت الموازنة العامة الكثير خاصة في ظل تعرض البلاد لتفشى وباء الكوليرا وانخفاض منسوب مياه نهر النيل عام ١٨٣٣م ، وانخفاض الناتج الزراعي المصري بالتبعية وازدياد الأصول المعيشية سوءاً وزيادة

المتأخرات الضريبية مما جعل الموازنة العامة تأن إلى درجة عدم إمكانية دفع رواتب الموظفين والجند لأكثر من سنة ونصف [٩١] .

وبعد هذا العرض يتضح لنا أن الإنفاق العسكري على الرغم من أنه قد وضع مصر في الإطار الدولي كأحد القوى الإقليمية الناشئة بخروج الجيش المصري براً وبحراً واكتساب سمعة وهيبة دولية إلا أن ذلك كان على حساب المشروعات التنموية الاقتصادية والبناء من الداخل أولاً على ركائز قوية فرغم أن محمد على صار في العملية التنموية والعسكرية في مسارات متوازية إلا أن هذا لم يكن من السهل تحقيقه في ظل النهضة الناشئة والمنافسة الاقتصادية والتجارية والعسكرية من جانب الدول الاستعمارية في ذلك الوقت فإنني أرى أنه كان من الأنسب أن يحدث نهضة تنموية محلية أولاً وبؤسس لاقتصاد قوى بإدارة رشيدة خالية من الفساد وتحقيق العدالة الضريبية وإحداث انضباط في الموازنة العامة للدولة في جانب النفقات العامة ثم بعد ذلك يفكر في تكوين الإمبراطورية العلوية وخاصة في ظل محدودية الموارد الأولية الزراعية وناهيك عن أن الحروب والدول التي واجهها لم تعد على مصر بالفائدة المرجوة وتحقيق إيرادات خارجية تعوض الخزانة المصرية عن هذا الإنفاق العسكري الضخم .

٥-الإنفاق على الجيش والأسطول المصري :

وجه محمد على جانب من النفقات العامة إلى إنشاء جيش وبناء أسطول بحري يخوض بهما غمار حروبه البرية والبحرية ومواجهة الأطماع الفرنسية والإنجليزية في مصر ومحاولة التحلل من التبعية للإمبراطورية العثمانية والإنفراد بحكم مصر له ولأولاده من بعده , ولذلك كان سبيله في تحقيق كل هذا أن يعيد بناء جيش حديث مدرباً على الأسلحة الحديثة والفنون القتالية الجديدة وإعادة تنظيم الإدارة العسكرية حتى قيل أن الجيش المصري هو محط اهتمام محمد على وقوام سياسته وأنه السبب الذي من أجله أحدث النهضة الاقتصادية والتنموية [٩٢] .

وإزاء تزايد أعداد الجيش المصري من ٢٤ ألف جندي إلى ٨٠ ألف جندي إلى ١٥٠ ألف جندي أعوام ١٨٢٥م ، ١٨٣٣م ، ١٨٣٩م على التوالي فقد استحوذ تقريباً على أكثر من نصف الإنفاق العامة تقريباً حيث بلغت نسبة الإنفاق عليه مع إجمالي الإنفاق العام ٥٢,٦% ، ٥٩,٧% ، ٥٢,٧٩% ، ٥٠,٣% ، ٥٢,٥% ،

٥٣,٢% ، ٤٨,٨% ، في أعوام ١٨١٩م ، ١٨٢٠م ، ١٨٢١م ، ١٨٢٥م ، ١٨٣٣م ، ١٨٣٥م ، ١٨٤٢م [٩٣] .

وإزاء استحواذ الجيش المصري على هذه النفقات فقد تعرض محمد على لضغوط لتخفيض أعداده وعداده لخفض الإنفاق العام المتزايد الذي يشكل عبء على الموازنة العامة وتحجيم توسعاته السياسية والعسكرية . ولكن فيما يبدوا لنا بأن الجيش المصري كان يعتبره محمد على الضمانة الوحيدة للاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية وغل يدها عن استرجاع الامتيازات والنفوذ والسلطة التي كانت تتمتع بها على مصر بل حتى أيضاً الوقوف في وجه القوى الاستعمارية التي كانت تنتظر الفرصة المناسبة للسيطرة على مصر واستخدمه أيضاً في تأمين طرق الملاحة البحرية والتجارة البرية وتأمين الحجيج وبذلك أضحى الجيش المصري درع وسيف محققاً عوائد غير مباشرة للخزانة المصرية فاقت عوائده المباشرة لها والمتمثلة في استتباب الأمن وحماية ثروات الدولة المصرية والنهوض بالقطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية التي تخدم الجيش والأسطول ولنمو الإنتاج الصناعي في السلع والمؤن التي يحتاج إليها .

ولم يكن الإنفاق العسكري على الجيش والأسطول موجه فقط للرواتب والعتاد والمؤن بل تم توجيه جانب منه إلى إرسال البعثات العلمية في المدارس العسكرية الأجنبية للتعلم على الفنون القتالية العسكرية وكيفية استخدام الأسلحة وصيانتها واستقدام الخبراء العسكريين لتدريب داخل مصر ودفع الرواتب المجزية لهم وأنشىء الثكنات والمدارس والمستشفيات العسكرية ومصانع حياكة الملابس للجيش وصناعة الذخيرة وأنشئ داراً لصناعة السفن الحربية وبالإسكندرية بخبرة فرنسية ودفع مرتبات الجنود والخبراء الأجانب ، وهذا بالإضافة لنفقات إصلاح السفن الحربية المدمرة أو المعطوبة جراء الحروب أو الحرائق [٩٤] .

ويبين مما سبق أنه أضحى لمصر جيشاً قوى نظامي ساهم في تحقيق أحلام محمد على لتكوين امبراطوريته والمساهمة في تحقيق النهضة التنموية الشاملة .

٦-الخزينة الإرسالية :

شكلت نفقات هذه الخزينة الإرسالية الغامرة جانباً من النفقات العامة والتي كانت ترسل سنوياً إلى السلطان العثماني وقد شكلت نسبة الإنفاق عليها كنسبة من إجمالي

النفقات العامة والتي كانت ترسل سنوياً إلى السلطان العثماني وقد شكلت نسبة الإنفاق عليها كنسبة من إجمالي النفقات العامة ٦,٣% , ٢,٦% , ٢,٨% , ٢,٨% في أعوام ١٨٢١م , ١٨٢٩م , ١٨٣٣م , ١٨٣٥م على التوالي وكانت الغاية من إرسال هذا المال لتوطيد العلاقة وكسب ود السلطان العثماني وظلت ترسل سنوياً على الرغم من الأزمات التي تعرضت لها مصر والمصاعب المالية , واستغل السلطان العثماني مناصبة محمد على العداء له بأن زاد مبلغ هذه الخزينة ومحاولة استنزاف الموارد المصرية وبعد معاهدة لندن ١٨٤٠م ضغط السلطان العثماني على محمد على بزيادة مبلغ هذه الخزينة والتي كانت تتمثل قيمتها ربع الإيرادات الضريبية والجمركية [٩٥] .

٧-المرتبات :

خصص محمد على جانب من الإنفاق العام لبند المرتبات والتي كانت تتفاوت بين أصحاب الوظائف والمهن الواحدة , ومن جانبنا نرى أن هذا التفاوت في المرتبات يعزى إلى الفوارق الاجتماعية والطبقة والتعليم والألقاب والجنس والأصل .

وتشير البيانات والتقارير إلى مرتبات كبار الموظفين عام ١٨٣١م بنحو ٦٠٠٠ كيسة (إبراهيم باشا) و ٣٠٠٠ كيسة عباس باشا , ٢٤٠٠ لشريف باشا[٩٦] ، وهو ما يبين زيادة رواتب موظفي الإدارة المالية عن رواتب الكتبة والمباشرين والصيارفة حيث تراوحت مرتبات المباشرين ما بين ٤٠٠ قرش إلى ١٥٠٠ قرش , في حين تراوحت مرتبات الكتبة ما بين ١٥٠ قرش إلى ٥٠٠ قرش في حين تراوحت مرتبات الصيارفة ما بين ٢٥٠ قرش إلى ١٤٩١ قرش [٩٧] ويمكن أن يرد هذا التفاوت في مرتبات هؤلاء إلى ضيق أو اتساع نطاق الاختصاصات الإدارية والمالية والفنية التي يمارسها وحظي الأجانب في عصر محمد على بمرتبات جزية تراوحت بين ٦ كيسة شهرياً للوظائف الصغرى في حين تلقى شاغلي المناصب المتوسطة ١٢ كيسة والمناصب العليا ٢١ كيسة شهرياً , هذا بجانب المنح والعطايا العينية والجرايات وبدل التعين وكان يصرف أيضاً لموظفي الدولة مزايا عينية بجانب الأجور النقدية متمثلة في الكسوة وبدل الانتقال وبدل المائدة والعديد من الإنعامات وفقاً لقرار الوالي . وفى تطور لاحق تقرر صرف بدلات نقدية عن الكسوة والذي يضاف للمرتب لأصحاب الرواتب من ١٠٠ قرش لـ ١٠٠٠ قرش كما كان يصرف بدل الانتقالات

المأموريات خارج نطاق العمل . وهذا بالإضافة إلى إنعامات الوالي على بعض الموظفين ذوى الكفاءة في الأعمال المالية والإدارية بإعطائهم مساحات واسعة من أرضى الأبعدية لضمان حسن عملهم وتوثيق صلاتهم بالدولة ،وزيادة غلات الأراضي الزراعية (٩٨) .

٨-المعاشات :

بدأ محمد على في وضع نظام لصرف المعاشات للمستحقين منذ عام ١٨١٩م وذلك على أ ثر انتهائه من بعض الحروب التي خاضها ونجم عنها وجود العديد من المصابين والعاهات المستديمة التي تعجزهم عن العمل وتمنعهم من وسائل الكسب والإعاشة فأصدر أمره بتحديد الإدارة التي تصرف المعاشات ووضع السجلات والسندات لذلك فكانت الخزينة الخديوية هي الجهة المخولة لذلك وأولاها محمد على عنايته حيث كان يأمر بسرعة صرف المستحقات لمستحقيها وعدم تأخير دفعها لهم خاصة في ظل تزايد أعداد المصابين بعد حروب الوهابين والمورة وكريت (٩٩) .

وإذا كان الحال كذلك مع مصابي الحروب فإنه قد أمر بمنح معاشات للأرامل وأسرهم ، ولكن كانت المغايرة أنه إذا كانت الأرملة تركية تمنح هي وأبناءها قرشاً في اليوم لكل واحد منها في حين لا تحصل الأرملة المصرية على معاش لرعاية أهلها لها ولكن يحصل كل واحد من أبناءها على نصف قرش يومي مع سقوط حق الأرملة وبناتها بالمعاش عند زواجهم ولكن يستمر المعاش للذكور وحتى دخولهم المدرسة (١٠٠) .

وفى عام ١٨٤٥م أصدر محمد على لائحة خاصة بمعاشات الموظفين المدنيين المتقاعدين وأسرهم وفق قواعد معاشات الجنود المتقاعدين والمتوفين . كما أعطى الموظفين المتقاعدين عن العمل صحياً وبصدور قرار من مجلس الأطباء معاشاً أيضاً . كما أعطى أسرة الموظف المتوفى معاشاً لإعانتهم على الحياة (١٠١) . وبلغت نسبة المعاشات من إجمالي قيمة المصروفات العامة ١% , ١,٥% , ٣,٥% أعوام ١٨٢١م , ١٨٣٣م , ١٨٣٦م . وبعد أن صدرت لائحة نظام المعاشات عام ١٨٤٥م أصبحت تضم كافة الموظفين المدنيين والعسكريين (١٠٢) .

وبعد هذا العرض نرى أن محمد على قد راعى البعد الاجتماعي للأسر المصرية التي قدمت خدمات جليلة لمصر سواء على صعيد الجندية وتعظيم الهيبة

المصرية في الخارج أو لمن قدموا خدمات جليلة على صعيد العمل المدني والإداري والمالي والفني وساهموا في تحقيق النهضة التنموية في عصره حيث أنه خفض من الآثار السلبية المترتبة على فقد القدرة على العمل أو وفاة العائل الوحيد للأسرة أو فقدان الموظف للمزايا النقدية والعينية التي كان يتحصل عليها أثناء أداء وظيفته وبالتالي يكون قد خفف من حدة الفقر والعجز خاصة للأسر التي لا تملك سواء العمل ويتحصلون منه على الأجر .

٩-نفقات التعليم والبعثات :

اهتم محمد على بالتعليم وإرسال البعثات التعليمية للخارج باعتباره أن التعليم حجر الزاوية لاستقاء المعارف والعلوم والفنون والمهارات والمرتكز الذي سيعتمد عليه في بناء مصر الحديثة اقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً . كما أنه الرافد الأساسي لتحويل العمالة التقليدية غير المؤهلة إلى موارد وأصول بشرية تستخدم المعارف والتكنولوجيا الحديثة في الصناعة والزراعة والتجارة والبنية الأساسية والمرافق والموانى والجيش وخفض الاعتماد على الخبرات الأجنبية في إدارة الدولة وتشغيل دواوينها . ومن ثم بات ضرورياً على الوالي الأمر بإنشاء مدارس الطب والزراعة والألسن والمهندسخانة والإدارة الملكية والمهندسخانة الملكية والمدارس الحربية لتلبية طلب كافة الدواوين الحكومية من المستخدمين وبلغ إجمالي عدد المدارس بالوجهين القبلي والبحري ٤٦ مدرسة كما أنشئ مدرستين تجهيزيتين بالقاهرة والإسكندرية , كما أسس مدرسة حربية في باريس . وكانت الدولة تتحمل تكاليف الغذاء والكسوة والسكن والمرتبات الشهرية للطلاب . كما حرص محمد علي على توفير الرعاية الصحية للطلاب وشراء الكتب اللازمة لهم وأسس المطبعة الأميرية والعديد من المطابع في الجيزة وطرة وأبو زعبل (١٠٣) .

وفى عام ١٨٣٦م أنشئ محمد على ديوان المدارس بعد أن كانت المدارس تتبع ديوان الجهادية والذي اختص بالإشراف على تيسير إدارة التعليم والمعارف والإشراف على مشروعات الري والمباني المعمارية لصيانتها وعمل رسوم وميزانية بناء القناطر (١٠٤).

وعلى صعيد البعثات العلمية إلى أوروبا فقد أرسل ما يزيد على ٣٣٠ طالب إلى الخارج لتعلم فنون الملاحة والهندسة والعمارة والبناء والميكانيكا والطب حتى يمكن الاستفادة بهم في كافة التخصصات وحلولهم محل الأجانب الذين يستنزفون

الخزانة العامة في رواتبهم ومخصصاتهم المرتفعة . وتشير الوثائق إلى أن إجمالي المنفق على البعثات العلمية في الفترة من ١٨١٣م – ١٨٤٨م ٣٠٣٣٦٠جنيهاً . وقدرت نفقات التعليم بنحو ١٨٠٠ كيسة و ٣٢٥٣ كيسة و ٩٣٥٦ كيسة في أعوام ١٨٢١م ، ١٨٣٥م ، ١٨٣٩م . في حين ذكرت السجلات أن ميزانيات المدارس بلغت في عام ١٨٤٠م نحو ١٠٢٧٨٢٦ قرش (١٠٥) .

١٠-مخصصات الحرمين الشريفين :

كانت مصر تختص منذ خضوعها للحكم العثماني بكسوة الكعبة وكسوة الحجرة النبوية الشريفة ومنذ تولى حكم محمد على مصر أصدر السلطان العثماني فرماناً يلزم فيه محمد على بإرسال مخصصات الحرمين الشريفين وهو ما أكده محمد علي على أمير الضربخانة المصرية بإرسال تكاليف هذه الكسوة كما أمر الدفتردار عام ١٨٢٨م بسرعة إرسال هذه المخصصات , وأولى محمد على عنايته بالصرة الشريفة ومراجعة سجلاتها وكان يطلب من قاضى ومفتى الحرمين الشريفين وإبراهيم باشا وشيوخ الحرم المكي والمدني بتقديم كشوف الفقراء لضمان حسن توزيع مال الصرة وعدم حرمان المستحقين منها ووضع حد للفساد والاختلاس والسرقة في توزيعها (١٠٦)

وبلغت قيمة مخصصات الحرمين كنسبة من الإنفاق العام بنحو ١% , ٥% , ٠.٥% أعوام ١٨٠٦م , ١٨٣٣م , ١٨٣٦م . وهو ما يعنى أهمية هذه المخصصات الدينية والتي كانت تعد تقرباً إلى الله سبحانه وتعالى والتزاما أدبياً ودينياً لا يمكن التخلص منه خاصة وأنه كانت ترسل مع هذه المخصصات النقدية مخصصات عينية لإطعام الفقراء والمساكين في التكايا بالمدينة ومكة والتي زودت بالقمح والشعير والفول والحمص والدقيق (١٠٧) .

١١-مخصصات الصحة :

أولى محمد على اهتمامه بقطاع الصحة خاصة في ظل الأمراض والأوبئة التي تعرضت لها مصر خلال فترة حكمه وأن الاهتمام بالصحة العامة للأهالي يسهم في تعظيم معدلات الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ويزيد من كفاءة العمال وقدرتهم على العمل الفني والمهني والإداري وأحد القطاعات التي تسهم في تحقيق مشروعاته التنموية وتشير الدراسات إلى تعرض مصر للأمراض المتوطنة كالرمد والجدري كما تعرضت لوباء الكوليرا والطاعون والتي تفضي إلى هلاك الناس لذلك اتخذت

إجراءات للحجر الصحي والاستعانة بالأطباء الأجانب لمكافحة هذه الأمراض وناهيك عن إنشاءه لمدرسه الطب وإنشاء المستشفيات وإرسال البعثات الطبية للخارج وحفز الأطباء الأجانب للعمل في مصر (١٠٨) .

كما يؤدى تحسين الصحة العامة إلى اختيار الجنود الأصحاء للالتحاق بالجيش كما أنشأ إدارة طبية لتدير المستشفيات والأدوية . وتشير البيانات إلى أن نفقات المستشفيات العسكرية ومجلس الصحة بلغت ٥٧٠,٠٠٠ قرش عام ١٨٣٥م . وقدرت نفقات المستشفيات الملكية بنحو ٥٧٥ كيسة و ١٤٨ قرش , ٤٦٢٥٥٢ قرش أعوام ١٨٣٠م , ١٨٤٠م على التوالي (١٠٩) .

قدمنا فيما سبق أن الموازنة العامة للدولة تتضمن جانبين للإيرادات العامة المتوقع للدولة أن تحصل عليها والنفقات العامة التي يجب إنفاقها خلال مدة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة مالية وإذا كنا قد استعرضنا في هذه الدراسة كافة هذه الإيرادات العامة في عصر محمد على إلا أنه لم توجد في عصره موازنة عامة وفق المفهوم الحديث لها بالمعنى الفني والمالي الدقيق لها وهو ما سبق أن عرضناه عن مفهوم الإيرادات و النفقات العامة في عصر محمد علي حيث أنه لم تنشر ثمة بيانات عن الإيرادات و النفقات قبل عام ١٨٣٥م , وبالتالي تعددت مصادر هذه البيانات من كبار رجال الدولة والموظفين في كافة المصالح والتجار (١١٠) . وفى تقديرنا الخاص نرى عدم التوجه لوضع موازنة مالية لتلك الفترة هو نابع من مركزية الدولة ومركزية الحكم ورغبة الحاكم في تجميع كافة الإيرادات في يده لينفق على كافة أوجه الإنفاق وفقاً لرؤيته وأحلامه وأهدافه العسكرية والاقتصادية على النحو الذي أسلفنا بيانه في موضعه وناهيك عن عدم رغبة الوالي في أن يعرف الشعب بحجم الإيرادات والنفقات بدقة حتى لا يثوروا عليه ويغدق نعمائه على من يريد في الداخل والخارج دون حساب .

ويؤكد تقديرنا السابق أوامر محمد على الصادرة إلى ناظر جريدة الوقائع المصرية والذي يحظر عليه نشر بيانات إيرادات الضربخانة والخزينة وناهيك عن الكتمان المفروض على مالية الوالي وذلك كله لرغبة منه في أن تغض الدولة العثمانية الطرف عنه ولا تطلب المزيد من الأموال والمخصصات لصالح السلطان وحاشيته .

ومن ثم فقد منع كبار الموظفين من الإفصاح عن البيانات المالية التي تخص كافة الدواوين والإيرادات وتوعدهم بالعقاب الشديد الذي وصل إلى حد القتل [١١١] .

واستمر محمد على في إخفاء بيانات إنشاء قناطر على النيل والحرب في الحجاز وبالتالي شاب كل الموازنات نقص وقصور في بيانات كافة الدواوين الأمر الذي أضحى معه عدم الوقوف يقيناً على كافة بنود الموازنة في كل سنة بدقة حيث اتضح من التقارير أن هناك بعض الدواوين لم تذكر إيراداتها ومصروفاتها وهما يستحيل معهم الوقوف بدقة على حجم الإيرادات والنفقات الحقيقي , ومما ساهم في هذه الصعوبة انخفاض القوى الشرائية للعملة المصرية [١١٢] . بفعل التضخم الناتج عن ندرة السلع بسبب تعرض مصر للأزمات الصحية والفيضان وزيادة نفقات الحروب الأمر الذي أثر بالتبعية على قوة النقد الشرائية الحقيقية للإيرادات لدرجة أن أصبح سعر الريال يساوى ١٢ قرش بدلاً من ٢٠ قرش .

جدول رقم (٢)[١١٣]

إجمالي الإيرادات والنفقات العامة في عصر محمد علي

السنة	الإيرادات بالقرش	المصروفات بالقرش
١٨٠٥-١٨٠٦	٥٣٣١٥٤٠	٤٩٥١٨٣٩
١٨٠٦-١٨٠٧	١٤٦١١٨٧١	١٤١٢٨٢٧٧
١٨١٥-١٨١٦	٨٦٩٠١٤٣٥	٨٦٢٧١٦٥١
١٨١٧-١٨١٨	٩٩٤١١٠٠٣	٧٨٧٨١٣٠٧
١٨١٩-١٨٢٠	١٣١٧٧٦٩٩٣	١٣٢٧٦٤٧٠٤
١٨٢٠-١٨٢١	١٤٧٧٩١٩٢٠	١٤٤١٠٥٢٨٥
١٨٢١-١٨٢٢	١٤٩٥٥٤١٧٨	١٤٨١٩٣٠٧٤
١٨٢٢-١٨٢٣	١٥٢٦٣١٩٠٩	١٤٨٩٨٧٧١٠
١٨٢٤-١٨٢٥	١٠٥٠٥٦٨٩٦	٩٨٣٧١٠٤٩
١٨٢٥-١٨٢٦	١٠٣٩٩٠٧١١	٩٦٣٦٨٣١٠
١٨٢٧-١٨٢٨	٩٣٤٥٩٣٧٦	٨٩٧٧٦١٩٣
١٨٤٢	٢٩٢٦٦٢٥١٧	٢١٧٦٦٨٠٤٦

١٨٤٦-١٨٤٧	٢٨٢٨٢٦٢٥٣	٢٣٩٧٧٨٥١٩
١٨٤٧-١٨٤٨	-	٢٧١٢٩٦٦٩٦

المصدر: سجلات ديوان المالية ، إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية

وبقراءة هذه الأرقام نلاحظ أن الإيرادات العامة دائماً كانت تغطى النفقات العامة مما يكشف وجود فائض مالي في الدولة وتستخدم هذه الزيادة في تغطية النفقات الاستثنائية أو ترحل إلى السنوات التالية مما كان له الأثر الإيجابي في تعظيم قوة الاقتصاد المصري وماليته وعملته وحفزت محمد علي على تحقيق ما كان يحلم به من طموحات سياسية واقتصادية وعسكرية كما يبين لنا من هذه الأرقام أن السنة الوحيدة التي بها عجز في الإيرادات عن تغطية النفقات هو موازنة العام المالي ١٨١٩م-١٨٢٠م والذي يمكن إرجاع هذا العجز لزيادة النفقات عن الإيرادات وتعرض مصر لوباء الطاعون

ومن جانبنا نرى أن الزيادة في الإيرادات بصفة عامة تُعزى إلى مصادرة الوالي لأراضى الوقف وإلغاءه نظام الالتزام حيث كانت تضيع على الدولة جانب من الإيرادات في صورة المنافع والأرباح التي يحصل عليها الملتزمين ومرتبات موظفي تحصيل هذا الالتزام واستبداله بنظام الاحتكار الذي عاد على محمد على بالعديد من المنافع والأرباح مما عظم إيرادات الدولة منه متمثلة في الفرق بين سعر التوريد وسعر السوق وسياسة التطفيف في المكاييل والموازين ونظام السخرة الذي وفر أجرة العمالة في العمل في المشروعات العامة وإعادة مسح الأراضي الزراعية أكثر من مرة الذي ترتب عليه مصادرة جزء من مساحة الأراضي التي يملكها الأهالي أو زيادة الضرائب على الجزء من الأراضي الزائدة بعد هذا المسح .

ويمكن تفسير تذبذب وتراجع الإيرادات العامة خلال سنوات الدراسة السابق الإشارة إليها إلى انخفاض مياه الفيضان في نهر النيل الذي نجم عنه تلف المحاصيل وتصحير الأراضي الزراعية وانخفاض جودة وغلات الأراضي الزراعية مما خفض من الحصيلة الضريبية والذي انعكس هذا بدوره على انخفاض حصيلة مصر من الصادرات في التجارة الدولية وبالتبعية انخفاض حصيلة مصر من النقد الأجنبي وناهيك عن هروب الفلاحين من قراهم وزيادة المتأخرات الضريبية عليهم نتيجة

الظلم والقسوة في فرض وتحصيل الضرائب العامة . وهذا بالإضافة إلى الإنفاق العام على القطاع الصناعي في مشروعات غير ذي جدوى ولم تحقق الربحية المنتظرة مما أضاع على الدولة إيرادات وجهت لهذا الإنفاق ولم يحقق هذا الإنفاق ثمة إيرادات وأرباح تعوض ما تم الإنفاق عليها الأمر الذي ساهم في تذبذب وتراجع هذه الإيرادات .

ويبين لنا في إطار دراستنا لأوجه بنود الإنفاق المعاصر والإيرادات العامة وباستقراء المصادر التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة أن انخفاض الإيرادات العامة وتذبذبها وتراجعها وبالرغم أنها زادت عن الإنفاق العام إلا أن هذه الزيادة كانت بسيطة جداً لا تعكس زيادة في الناتج القومي بل تعكس الوسائل والأساليب التي انتهاجها محمد على المتمثلة في العمل ونظام الاحتكار وإعادة مسح الأراضي الزراعية وتحصيل الضرائب لسنوات تالية مستقبلية ولما كانت المشروعات والحروب في بعضها غير مولدة للدخل الذي كان سيكون عوضاً عن الدخول الناجمة من الضريبة العمومية وهو ما أثر على إجمالي الإيرادات العامة بصفة عامة حيث أن دورة الإيرادات والنفقات والدخل والإنتاج لم تكتمل بصورة كاملة وهذا ناجم عن عدم وضع دراسات جدوى اقتصادية وانتهاج المعايير الاقتصادية في الاستثمار (معيار التكلفة والعائد) في إدارة موازنة الدولة المالية .

ويؤكد ما ذهبنا إليه في التحليل السابق بأن الوالي كان يأمر (عندما تتعرض البلاد لضائقة مالية) التجار بسداد قيمة السلع نقداً مقدماً التي تحصل عليها الدولة من الاحتكار (التوريد الإجباري) ومن الضرائب العينية أو الاقتراض بضمانها من البنوك الأجنبية لحين بيع هذه السلع . كما كان يأمر بإعطاء الموظفين لدى الدولة سندات على الخزينة بقيمة مرتباتهم نظراً لعدم توافر النقود لدى الخزانة ويفرحوا ببيعها للتجار بخصم يصل ربع قيمتها مقابل حصولهم على احتياجاتهم المعيشية [١١٤] . وبهذا الأسلوب أضحى كثيراً من التجار دائني الخزانة العامة وهو ما يعد من الأساليب التي انتهجها محمد على لتجاوز أزمة ندرة الموارد لدى الدولة وكسياسة أيضاً اقتصادية ناجحة في أنه يقلل من حدة الانكماش والركود داخل الأسواق حيث يتم تصريف السلع والخدمات ويجعل دورة الإنتاج تعمل باستمرار وحل أزمة مرتبات

وأجور الموظفين والحد من كثرة الاعتراضات والتذمر عليه نتيجة تأخر صرف المرتبات .

وإزاء القصور والتشوهات التي شابت المالية العامة في عصر محمد على سواء على مستوى تبويبها وطرق القيد والصرف والحسابات فقد نجم عن ذلك العديد من حالات الاختلاسات دلت عليها الدراسات التاريخية والوثائق وذلك من خلال التحقيقات المالية والجنائية بعد وفاة محمد على والتي كشفت عن أن موظفي الإدارة المالية الفاسدين انتهجوا أساليب احتيالية في الغش المالي والمحاسبي صعب على الوالي كشف هذه الاختلاسات المالية مما دفع محمد على إلى الاستعانة بالخبراء المحاسبين الأجانب لتطوير عمل الإيرادات و النفقات العامة وجعلها أكثر انضباطاً ودقة . ويُعزى الخلل المحاسبي في الإيرادات و النفقات العامة في عصر محمد على إلى تقليدية نظم الإدارة المالية وتعقيداتها وتداخل الحسابات وعدم الأخذ بالنظم المحاسبية المنتهجة في أوروبا والتي تقتضى تقديم كافة مستندات النفقات العامة السنوية إلى ديوان تفتيش الحسابات لمراجعتها مع أذون أوامر الصرف ومع بنود الإنفاق المخصصة لها إلا أن الواقع العملي المالي في مصر كان يكتفي بتقديم إجمالي الإنفاق إلى ديوان تفتيش الحسابات فقط وإرسال الدفاتر والمستندات لدار المحفوظات (الدفترخانة) دونما مراجعة أو ضبط أو تصويب , وبالتالي غاب عن الإيرادات و النفقات العامة أحد أهم أساليب الرقابة و الأشراف و المتابعة على تنفيذها مما أفضى إلى انتشار الفساد المالي الذي أثر على مركز الدولة المالي فيما بعد (١١٥) .

ومن مظاهر اختلال الموازنة العامة للدولة في بند النفقات أنه لم تتبع القواعد السليمة فيما يتعلق ببند الخصم والإضافة حيث تشير الوثائق إلى تكرار تسجيل وقائع الإنفاق لواقعة واحدة حيث كان يتم قيد قيم السلع التي تشتريها الحكومة مرتين وثلاث مرات رغم سبق دفعها وخصمها وهذا يكشف عن ضعف نظام المراقبة على بنود إيرادات و نفقات الدولة حيث لم تتم مراجعة القيود المحاسبية بالمصروفات المقدمة والأوامر والسندات الأمر الذي دعى محمد علي إلى إلغاء نظام القيد والإضافة عام ١٨٣٣م لاختصار الوقت والجهد والنفقات في المراجعة والتدقيق(١١٦) . إلا أنه من الناحية العملية استمر العمل بالخصم والإضافة حيث أمر الوالي عام ١٨٣٧م

بمراجعة اشعارات الخصم والإضافة والتسديد لضبط الإيرادات و النفقات العامة للدولة (١١٧) .

وساهم في زيادة حدة اعتلال النظام المالي المصري زيادة المتأخرات الضريبية على نحو ما أسلفنا سابقاً والتي تفاقمت والتي بلغت ٤٠٨١٥٠٠ قرش . ومن ثم وضعت الدولة خططها لتحصيل هذه المتأخرات بشتى الأساليب لعلاج الخلل في الإيرادات و النفقات العامة ومواجهة النفقات المتزايدة خاصة في ظل الأزمات الطبيعية والصحية التي تعرضت لها مصر (١١٨) .

وعلاوة على ما سبق فإن مما زاد الأمر سوءاً هو امتزاج أملاك الوالي وإيراداتها بأملاك الدولة وإيراداتها مكونة بذلك ذمة مالية موحدة وصعب الفصل بين موازنة الدولة وموازنة الحاكم ومن ثم فقد أبانت هذه الدراسة عن السبب الذي كان يدعو محمد على لزيادة الاستهلاك الترفي على أبناءه وأسرته وحاشيته وكبار الموظفين والإنعامات إلى السلطان العثماني وحاشيته في ظل انخفاض المخصص للإنفاق على التعليم والصحة والدواوين الحكومية وتضاؤل إمكانياتها وخفضه للإنفاق الموجه لها مقابل التبزير في مخصصات أسرته (١١٩) .

ولما كان غياب الانضباط داخل الإدارة المالية للدولة وتزايد الفساد المالي والإسراف غير الهام من جانب الدواوين فهذا يفضى لعجز الإيرادات العمومية عن تغطية النفقات العامة الأمر الذي دعا الوالي لأن يأمر " باسيليوس بك " بوضع دفتران الأول للموازنة السنوية للدولة والثاني للموازنة الشهرية مبيناً فيه بدقة حجم الإيرادات والنفقات على أن يتم العرض عليه شخصياً , كما أمر الوالي كافة رؤساء الدواوين بفحص وتدقيق كافة مستندات الخصم والإضافة – والتي كانت أحد مظاهر الاختلاس والفساد في الموازنة – وتسديدها حتى يمكن الوقوف بدقة على حجم الموازنة العامة ليتم تقدير في ضوءها الموازنة المقبلة , كما حث الوالي ديوان المحاسبة على انتهاج أساليب المحاسبة الأوروبية والاستعانة بالمنظم الدفترية وتبويبها لتلافى التلاعب والغش والهدر في المال العام (١٢٠) .

وكمحاولة من الوالي في سبيل علاج الاختلالات في الإيرادات و النفقات العامة فقد أمر بعمل دفاتر نمطية موحدة لكافة الإدارات والدواوين ومغزى ذلك تشابه كافة مفردات الدفاتر ليسهل مراجعتها وتدقيقها وأن يكون دور الموظفين مقتصراً على

كتابة البيانات والمعلومات والأرقام , وأن ترسل له البيانات شهرياً عن كافة إيرادات ونفقات المديريات بل أكثر من ذلك فقد أمر بإرسال هذه الكشوف والحسابات من مأموريات الوجهين البحري والقبلي إسبوعياً إليه عن ما تم توريده إلى الشون والمخازن العمومية وهذا بهدف الوقوف على الوضع الاقتصادي والمالي للدولة أولاً بأول (١٢١).

ومن المفيد القول أن بعض الدواوين لم تكن بالسرعة المتطلبة في الرد على الوالي فيما يتعلق بمستندات الحسابات والصادر والوارد والإيراد والمنفق وهو ما جعل الوالي يأمر جمرك السويس وديوان الجهادية بسرعة إرسال الموازنات المتأخرة عن الأعوام المالية من ١٨٣٧-١٨٣٩م مع عقاب كل المسئولين عن مخالفة أوامره الخاصة بإرسال الموازنات والحسابات والدفاتر بعقوبات متفاوتة سواء بوقف صرف المرتبات أو الضرب أو الإعدام (١٢٢) .

وجاء صدور لائحة تنظيم تأخير تقديم الدفاتر والكشوف والحسابات عن الإيرادات والنفقات العامة عام ١٨٣٣م والتي نظمت أساليب وطريقة وضع وتقديم الحسابات والعقاب لمن يخالف ذلك ويتأخر عن المواعيد المحددة لتقديمها , ولقد حددت هذه اللائحة المسئول عن تقديم هذه الحسابات وهو البشكاتب حتى تحدد المسئولية ولا يتهرب منها أحد ويخاطب شخصياً بذلك دون غيره ومن العقاب على مخالفة ذلك كما أوردته اللائحة الحبس لمدة ١٥ يوم لأول مرة تأخير وعند العود يحبس شهراً مع حرمانه من نصف أجره ، وإن عاد ثالثاً ورابعاً يضرب ١٠٠ عصا و ٢٠٠ عصا على التوالي وإن عاد في الخامسة يفصل نهائياً من الخدمة دونما صرف أية مستحقات له مع حرمانه مستقبلاً من تولى الوظيفة العامة (١٢٣) وهذا كان دافع الوالي في ذلك هو حماية الوظيفة العامة من عبس المفسدين والحفاظ على المال العام من الاختلاس بضمان تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة والحد من فساد الموظفين العمومين ولعل هذه العقوبات تجد صداها في القانون الجنائي المصري في تجريمه بجرائم الاختلاس والاستيلاء والإضرار العمدي وغير العمدي بالمال العام وفق المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات المصري والذي يقرر العقوبات المماثلة ويزيد عليها بأن جعل هذه الجرائم من الجرائم المخلة بالشرف وأنها لا تسقط بالتقادم , وترتب على لائحة الوالي هذه أن أضحت كافة الدفاتر والحسابات تقدم أسبوعياً وشهرياً وسنوياً إلى ديوان المعاونة والتفتيش من أجل الوقوف على

الإيرادات والتكاليف بدقة وذلك من أجل ضمان حسن سير المرافق العامة بانتظام وإضرار [١٢٤] .

وإزاء تعاظم حجم الفساد المالي في المحاسبة الحكومية للموازنة العامة للدولة واستمرار حجم الفساد والتلاعب في أموال الدولة وعدم نجاعة الأوامر والإجراءات والعقوبات الصادرة بحق المتلاعبين جاء طلب من الوالي " بورنج " بالقيام بفحص وتدقيق الحسابات المالية والذي تلاحظ عدم اتساق البيانات والحسابات بين ناظر المالية وموظفيه ومن ثم وضع " بورنج " نظاماً يكفل التثبت من صحة الحسابات والبيانات وضمان عدم التلاعب والتغيير فيها ولأهمية الأمر دعى الوالي لتشكيل ديوان برئاسة عباس باشا حضره النظار وأحضرت دفاتر الحسابات يدققها " بورنج " أمام هذا الديوان وكتب تقرير عن ذلك والذي اقترح فيه ضرورة إعداد الموازنة العامة بالإيرادات والنفقات المتوقعة والمستهدفة قبل بداية العام المالي مع إيداع كافة الإيرادات العامة بالخزانة العامة دونما استقطاع منها أي مبالغ وعدم رصد إيرادات أي إقليم للإنفاق على مرفق خاص من مرافق الدولة ثم بعد ذلك يتولى ناظر ديوان المالية الإنفاق على كل مرفق وكل ديوان تبعاً لأوجه النفقات المحددة وأن المنوط به التصرف في هذه الإيرادات العامة هو ناظر ديوان المالية فقط دون غيره من الأمراء أو كبار النظار أو غيره من النظار على أن يتولى مدققا ومراجعي الحسابات على مراجعة دفاتر الحسابات دونما الأخذ بوسائل ضبط وتنظيم الموازنة وتدقيقها وإجراء المراجعة في كافة الدواوين لتلافى الإهدار في المال العام خاصة وأن $\frac{2}{5}$ من الضرائب العامة المدفوعة من الممولين لاتصل إلى ديوان الخزانة ، ولكن للأسف لم تطبق مقترحات " بورنج " نظراً للعلاقات التشابكية بين الدواوين وكبار موظفيها المفسدين والذين تفننوا في عرقلة سبل إصلاح الموازنة العامة وإفراغ كل إصلاح من مضمونه [١٢٥] ، مما دعى الوالي للاستعانة بالخبير المالي " روسية " Rousset عام ١٨٤٤م والذي أناط به الوالي ضرورة أن تكون الموازنة العامة سنوية ويحدد فيها الإيراد والإنفاق دونما زيادة إلا في الظروف الاستثنائية وأن تكون كافة المدفوعات في صورة نقدية وليست أوراقاً أو حوالات وأن تحدد كافة المدفوعات في صورة نقدية وليست أوراقاً أو حوالات وأن تحدد النفقات العامة تبعاً للإيرادات العامة وعدم إدراج أي إيرادات في الموازنة إلا المتوقع الحصول عليها فعلاً [١٢٦] .

وكان توجه " روسية " بأهمية إلغاء أسلوب الخصم والإضافة في الموازنة العامة أحد روافد الاختلاس الإداري والمالي فيها ونادى بأن يتم التحصيل والقبض من الدواوين نقداً ويتطلب تفعيل ذلك أن يصرف ديوان الخزانة شهرياً كافة نفقات كل ديوان وكل مرفق شهرياً وتوريد المتحصلات إلى خزانة المالية والإبلاغ عن المتأخرات المالية شهرياً كما نادى بأهمية مشاركة نظار الدواوين ومديري العموم وكبار الموظفين في وضع الموازنة العامة للدولة تبعاً للإيرادات المتوقع تحصيلها وذلك لهدف وضع موازنة أقرب للدقة في معرفة أوجه الإنفاق بدقة في ضوء الإيرادات المتوقع تحصيلها ، وفى إطار منظومة الإصلاح المالي والمحاسبي للموازنة العامة فقد ألغى الوالي ديوان الإيرادات وأسس بديلاً عنه ديوان المالية المصرية (١٢٧) .

ومن أجل تفعيل الإصلاح المالي المحاسبي للإيرادات والنفقات العامة وتنظيمها فقد قسم الوالي ديوان المالية إلى عدة أقسام اختص كل قسم باختصاصات محددة وكان من أهمها قسم المحاسبة والذي من مهامه التدقيق في كافة الدفاتر والمستندات والأوامر الصادرة بشأن الإيراد والإنفاق قبل التسليم إلى الدفترخانة كما يختص بمراجعة كافة التقارير الواردة من ديوان عموم التفتيش , ومن أجل تيسير إجراء العمليات المحاسبية جاء صدور اللائحة الخاصة بذلك عام ١٨٤٥م ، والتي حددت كافة أطر وصور المصروفات وقوائم الأخذ والرد ، كما أشرف قسم المتأخرات على تحصيل المتأخرات الضريبية والمستحقات النقدية كما اختص قسم المشتريات والمبيعات بتلقي كافة القوائم الواردة من الأقاليم والدواوين والمحددة كمياتها ونوعيتها لتدبيرها كما أشرف قسم الإدارة على كافة إدارات الأقسام والورش وتقديم تقرير عن ذلك إلى الوالي شخصياً في حين اختص قسم الاستشارة بالنظر في القضايا المعروضة عليه والتحري عنها وإبداء توصية بشأنها ثم ترسل إلى الجمعية الحقانية لكي تصدر الحكم فيها , وبالإضافة إلى كل هذه الأقسام فقد كانت هناك أقسام الاستحقاقات والموازين والأقاليم والعهد والمصالح (١٢٨) .

رابعاً: الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة :

يهدف وضع وتقرير الرقابة على الإيرادات و النفقات العامة وتنفيذها إلى الحفاظ على أموال الدولة العمومية وتحقيق انضباط محاسبي في السجلات والدفاتر

العمومية والتثبت بأن كل ما تم رصده من بنود في جانب الإنفاق العام قد تم تنفيذه وفق الخطة المستهدفة وتحصيل الإيرادات الضريبية والعامة المتوقعة والوقوف على الاختلاسات المالية والأخطاء المحاسبية من أجل تصويبها والحد منها في الوقت المناسب .

ويأتي توجه محمد على لإصلاح كافة أوجه الفساد والإضرار المتعمد بالمال العام إلى إصلاح الإدارة المالية للحد من اختلاسات الموظفين الماليين للمال العام وهو ما يضيع أموال طائلة على الخزانة العامة كان يمكن استخدامها في مشروعات تنموية (١٢٩).

ويُعزى وجود الفساد المالي والمحاسبي في تحصيل الإيرادات وبنود الإنفاق إلى كثرة سرقات جبات الضرائب والصيارفة ووهن نظم الجباية ورقابة الجباة . وتشير الوثائق إلى أن صرافي الإدارة الضريبية كانوا يدعون على خلاف الحقيقة بسرقة الأموال العامة عند ذهابهم لتوريدها إلى ديوان الإيرادات أو الخزانة , وفى محاولة من الدولة للحد من هذه الاختلاسات وضع الجباة تحت رقابة نظار الأقسام والمباشرون ولكن ما يدعوا للأسف بأن المراقبين أيضاً قد اختلسوا الأموال وعدم الحفاظ عليها مستخدمين في ذلك كافة صور التدليس والغش والتزوير في السجلات والسندات العمومية والتي كانت طريقة القيد فيها معقدة لا تظهر حجم الأموال المختلسة بدقة وبصورة معلنة (١٣٠) .

وعلاوة على جرائم الاختلاس والاستيلاء والتزوير في محررات المال العام فقد تفشت جريمة الرشوة من جانب الموظفين الماليين الذين أساءوا استغلال الوظيفة العمومية التي هي تكليف لا تشريف مما أدى إلى الإضرار العمد بأموال الدولة ومما زاد الأمر سوءاً أن شيخ الصيارفة تولى منصبه مقابل الرشوة المدفوعة والذي قام بعزل الصيارفة الأكفاء ووظف من لا يتمتعون بحسن السمعة وسير السلوك وانخفاض كفائتهم في العمل المحاسبي مقابل الحصول على رشوة منه .

وكانت جريمة الرشوة تقترن بجريمة التزوير في المحررات والمستندات المتعلقة بمساحات الأراضي أو تقدير الضريبة مما دفع الأهالي للشكوى للديوان الخديوي مما دفع محمد على للتحقيق في هذه الجرائم والتي أبان التحقيق فيها عن إساءة استخدام الصيارفة لمناصبهم وظلم الفلاحين وأخذ منهم ما ليس مستحق أو ما يزيد عن

المستحق متمثلاً في محاصيل وعلف ومواشي . كما أبانت الوثائق عن تحقيقات أتهم فيها شيوخ البلد وصراف القرى بأخذ الرشوة والتي بناءً على التحقيق فيها والذي انتهى إلى رد المبالغ المتحصلة على سبيل الرشوة وإنزال العقاب الإداري والجنائي بالمخالفين (١٣١) .

وبالإضافة إلى الجرائم التي مثلت اعتداءً على المال العام والإضرار به فإن من صور الفساد المالي والإداري قيام المفتشين باكتشاف وقائع تزوير الأختام والمحررات الخاصة باستيراد المبالغ . وهو ما يستفاد منه عدم إدارة الموازنة العامة وإيراداتها ونفقاتها بانضباط مما يهدر المال العام وعدم وصوله إلى الدولة لتنفق منه على المرافق والدواوين العامة (١٣٢) .

ويعد من أحد مظاهر الاعتلال والاختلال المالي والمحاسبي فرض نظام الاحتكار الذي مثل ظلماً بيناً للفلاح على نحو ما أسلفنا بيانه في موضعه , وناهيك عن ظلم مشايخ القرى للفلاحين وتحصيل الفردة بما هو ليس مستحق أو يزيد على المستحق وعدم تدوين ذلك في الدفاتر المالية , وهذا بالإضافة إلى استغلال الفلاحين بشراء محاصيلهم من جانب الكتاب بأقل من سعر توريدها للشون وهو ما ألحق الضرر الكبير بالأهالي وبالموازنة العامة للدولة (١٣٣) .

ولعل الفساد المالي كان أحد صور الفساد الإداري نظراً لتعدد النظم الإدارية المعمول بها في مصر حيث كانت الدواوين المحلية تدار وتنظم وتعمل بمقتضى لوائح خاصة بها تختلف عن تلك اللوائح المطبقة في دواوين الإسكندرية والقاهرة مما أحدث تشوهات وفوضى في منظومة ودولاب العمل الإداري المصري آنذاك , وهو الأمر الذي حفز محمد علي على بحث النظار وكبار موظفي الدواوين والمدراء بتوحيد قواعد العمل الإداري داخل كافة الدواوين وتتسق وتتوحد القواعد القانونية الإدارية واللوائح المنظمة لها حتى يمكن علاج الفساد المالي وتلافى المتأخرات وإنجاز الأعمال بسرعة وعدم تراكمها حتى أنه توعد كل من يخالف أوامره ولا يتبعها خاصة فيما يتعلق بسرعة إنهاء المعاملات الخاصة بالماليات وضرورة إرسال المستندات ودفاتر إيرادات الدولة ونفقاتها وإلا تعرض للعقاب المالي والبدني (١٣٤) .

وكان محمد على دائماً ما يحث نظار الدواوين وكبار الموظفين على رقابة مرؤسيهم وسائر الخدم والموظفين في وظائفهم المالية والإدارية وإعمال قواعد الثواب

والعقاب للمخالفين لأوامره ولوائحه والقوانين , والتثبت من تنفيذهم لكافة القواعد المعمول بها في إدارة الدواوين والتأكد من صحة الدفاتر والوثائق والمستندات المثبت فيها الإيرادات والنفقات بدقة خاصة وأنه قد أمر بتعيين مفتشي عموم أناط بهم رقابة ومراجعة وتدقيق الحسابات والإدارة المالية في كافة الدواوين بالمديريات بالقطر المصري (١٣٥) .

ومن أجل ضمان فاعلية وظائف مفتشي العموم على حسابات دواوين المديريات فقد ولى ابنه عباس باشا وظيفة التفتيش على دواوين الوجه البحري في حين أناط بسليم باشا التفتيش على دواوين مصر الوسطى كما عين عباس باشا مفتش عام لكافة الدواوين كما أسند لأهل ثقته تفتيش الفبريقات وبيت المال (١٣٦) , ومن جانبنا نرى الذي يُعزى اختيار الوالي لهؤلاء بوظائف التفتيش إلى انتشار الفساد المالي والإداري من جانب الموظفين مما أفقده الثقة في هؤلاء وناهيك عن أبنائه وأقاربه والمقربين منه هم أول المستفيدين من تعظيم إيرادات الدولة وإيداعها كل خزانة الدولة وخفض النفقات نظراً لعظم حجم المخصصات لهم وما ينفق على قصورهم وأسفارهم وحفلاتهم وزواجهم والهدايا المقدمة لهم .

ونظراً لتزايد حالات الاختلاس والسرقات والاستيلاء على المال العام في ديوان الروزنامة وفى محاولة لإصلاح هذا الفساد المالي والحفاظ على أموال الدولة وضمان حصول الخزانة العامة على كافة الإيرادات المستحقة لها عين الوالي أحد الموثوق فيهم هو خليل أفندي لرقابة هذا الديوان وأمره بوضع توقيعه وخاتمه على كافة الإجراءات المتخذة لضمان عدم تزوير المستندات وتزوير الأختام والتوقيع للاستيلاء على المال، وفى سبيله لحث الموظفين كبارهم وصغارهم على العمل المنضبط ورقابتهم فقد حرص الوالي على القيام بنفسه بمهام للتفتيش على الأعمال المالية وكذلك الأعمال الإدارية ذات الصبغة المالية وفى معيته نخبة من الخبراء الماليين والزراعيين والمحاسبين لكشف الأخطاء بسرعة وعلاجها في الحال والقضاء على الروتين الإداري وتيسير إجراءات الصرف والتوريد , ولكن أسفاره وجولاته التفتيشية كانت مكلفة للغاية فهو وإن كان يهدف من جرائها خفض المصروفات والحد من الفساد والاختلاسات وتعظيم الإيرادات إلا أنه كان قد أمر ببناء قصور وفيلات واستراحات ليقيم فيها هو ومن في معيته أثناء جولاته التفتيشية في أقاليم مصر (١٣٧) ،

وهو ما شكل ضغطاً على الموازنة العامة وناهيك عن تكاليف الأمن والحماية والمؤن والانتقال ومراسيم الاستقبال والوداع .

وذهب البعض للقول بوجود مزايا وأهمية لجولات محمد على التفتيشية على الأقاليم حيث كان يتفقد نظم الزراعة والري ومشروعاته من سدود وقنوات وترع وقناطر والتفتيش المحاسبي والمالي والبث في القضايا والمنازعات والشكاوى المقدمة من الأهالي وتظلماتهم وحث الفلاحون والعمال على إجادة أعمالهم لتلافى توقيع العقاب عليهم لأنه لا مجال ولا تهاون مع المقصرين والغير ملتزمين بتنفيذ أوامره ولوائحه المالية والإدارية [١٣٨] ،وإن كنا نتفق مع ما ذهب إليه هذا الرأي نظراً لما لزيارات الوالي من دفع دولاب العمل المالي والإداري للاجتهاد لتلافى العقاب إلا أن غاية محمد على هي تعظيم الإيرادات وسرعة تحصيل المتأخرات الضريبية لزيادة الإيرادات العامة لمواجهة النفقات المتزايدة على بناء الإمبراطورية العلوية التي يحلم بها والإنفاق على مخصصات أسرته والوفاء بالإنعامات التي ملتزم بسدادها للسلطان العثماني وحاشيته , وبناء وتجهيز الجيش والأسطول البحري للقيام بحروبه التي خاضها وليس من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر المدقع ورفع مستويات الأهالي المعيشية .

وكان من مقتضيات الإصلاح المالي والمحاسبي في الموازنة العامة إصدار محمد على العديد من الأوامر واللوائح والإجراءات المنظمة لهذه الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة فجاء وضعه للائحة المجلس العالي عام ١٨٢٤م حيث تولى بنفسه رئاسة الديوان الرقابي وأصدر أوامره وتعليماته إلى كافة النظار للدواوين وحكام المديريات بضرورة عمل الحسابات الشهرية من الصادر والوارد وحجم الإنفاق والإيراد العام وتقديمها إلى المجلس العالي تمهيداً لعرضها على الوالي لتدقيقها والتفتيش عليها , وفى عام ١٨٣٠م تم إضافة قواعد تتصل بتنظيم الأمور الإدارية مثل تعيين موظفي الرقابة المالية ووضع قواعد البحث والتحري والتدقيق في سلامة بيانات وماليات الدفاتر والسجلات والحسابات وحق المجلس العالي في اتخاذ إجراءات التحقيق في المخالفات المالية والإدارية والتعاقد على شراء مستلزمات كافة الدواوين والرقابة على المشتريات العمومية من خلال السماسرة المعتمدين لدى الدولة

, وقد استمر المجلس العالي يمارس دوره الرقابي الفعال لما يقرب من ١٣ عاماً على تنفيذ الموازنة العامة إلى أن تم حله بقرار من الوالي عام ١٨٣٧م [١٣٩] .

ويعد القانون الصادر في عام ١٨٣٠م المسمى بقانون الفلاحة أحد التشريعات الصادرة المنظمة لإجراءات الرقابة المالية الفاعلة من حيث المراقبة والتفتيش والمراجعة والتدقيق وذلك من أجل إغلاق باب التحايل والغش والإهمال من جانب الفلاحين والموظفين العمومين , ومنح هذا القانون الحق للفلاحين بتقديم شكواهم وتظلمهم من الإجراءات التعسفية المتخذة من جانب الموظفين وجباة الضرائب وقرر لهم حق الحصول على التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم , وقرر هذا القانون العقوبات المقررة لمخالفة أحكامه وتتراوح بين العقوبات البدنية (الضرب) أو العقوبات المالية (الغرامة أو المصادرة) أو العقوبات المقيدة للحرية (الحبس) [١٤٠].

ومن جانبنا نرى أن قانون الفلاحة قد وازن بين حقوق وواجبات الفلاحين تجاه الدولة تأسيساً على الدور المحوري والهام للفلاحين في زيادة الناتج القومي من حيث غلة الأرض الزراعية من المحاصيل التي تلبى الطلب على السلع محلياً وتصدير الفائض منها إلى الخارج وفرض الضرائب على الأرض والمحاصيل والتوريد الإجباري لها من خلال الاحتكار بأن أعطاهم حق الشكوى والتظلم والحصول على التعويض المادي لجبر الأضرار وفى المقابل قرر عقوبات للإهمال والتخاذل عن أداء الواجب القومي في العمل الزراعي الذي هو عماد الثروة والدخل للدولة وملبياً لكافة احتياجات الدواوين والجيش والأسطول ومن ثم جاءت العقوبات متنوعة لتتناسب مع الفعل المرتكب .

واستمراراً في إحكام الرقابة على الموظفين العموميين الماليين ووضع حداً لفسادهم واختلاسهم للأموال جاءت لائحة الصيارفة عام ١٨٣٥م والتي نصت في مواد منها على تعيين مراقبين على صيارفة القرى واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه كل من تحوم حوله الشبهات كإجراء وقائي قبل وقوع السرقات والاختلاسات وتحويله إلى التحقيق بمعرفة ناظر القسم وتعرض نتيجة التحقيق على مدير الصيارفة لتقرير العقاب والذي يتم تنفيذه بمعرفة ناظر القسم[١٤١] ، ومن جانبنا نرى أن هذه اللائحة قد خلقت نوعاً من التنسيق والتعاون بين الإدارة المالية والشرطة لاتخاذ الإجراءات

الوقائية لمنع وقوع الجريمة وإشعار الموظفين بأنهم تحت المراقبة وسيتعرض المشتبه فيه للعقاب حفاظاً على المال العام وتوريد كامل أموال الدولة للخزانة العامة .

ونظمت لائحة الصيارفة أيضاً القواعد الرقابية للحد من الاختلاسات وتزييف الأحكام العمومية وتزوير المستندات والدفاتر , أو محاولات التهرب من دفع الفردة المفروضة على الفلاحين إثر تدخل شيوخ القرى حيث ألزمت اللائحة كافة المدراء بالتحقيق في كافة وقائع السرقات والاختلاسات [١٤٢] والتزوير والتهرب الضريبي ورفع تقاريرهم عن نتائج التحقيق إلى المجلس العالي قبل حله وإيقاف العمل به عام ١٨٣٧م.

ومن جانبنا نرى أنه على الرغم من جهود محمد على في إصدار الأوامر واللوائح والتشريعات للحد من الفساد والاختلاسات لكنها لم تفلح في القضاء على الفساد المالي والإداري وهذا مرده إلى غياب العدالة في توزيع الدخل القومي على كافة المواطنين بالمساواة ومن ثم يحاول كل موظف تعويض دخله الضئيل بالسرقة والتزوير والاختلاس في ظل انتشار الرشوة والمحسوبية ، كما أن الفلاحين دافعي الضرائب يهربون ويتركون أراضيهم ويتهربون من أداء دين الضريبة غير عابئين بالعقوبات المقررة لذلك لأنهم يروا أموالهم تؤخذ منهم وتنفق على نفقات ومخصصات الأسرة الحاكمة والسلطان العثماني وحاشيته بل إنهم يرون الكتبة والموظفين والصيارفة يسرقون المال أمام أعينهم , وناهيك عن أن أحد أهم مقتضيات العدالة هو خضوع الحاكم والمحكوم للقانون والمساواة أمام القضاء والمرافق العامة وهو ما لم يحدث فعلياً في الممارسات مما أخرج المنظومة القانونية من مضمونها ثم لم تتحقق العدالة والقضاء على الفساد المالي .

وجاء إصدار لائحة تفتيش الأشوان عام ١٨٣٧م والتي أناطت بمأموري التفتيش في رقابة موظفي الأشوان والرقابة على جرد محتوياتها , وتسجيل كافة السلع والمنقولات الموجودة بها في السجلات المعدة لذلك وإعداد تقارير بذلك وإرسالها إلى مأموري التفتيش للتثبت من صحة بياناتها[١٤٣] ، ويلاحظ على هذه الرقابة أنها رقابة متعددة وكثيرة فهي رقابة على العمل فإن تعدد الرقابة بهذه الطريقة بغير كفاءة وفاعلية فلا جدوى منها وهو ما فتح باب التلاعب والرشوة لتلافى المساءلة لأن في ضوء التقرير المكتوب ستتم المحاسبة وليس وفق المخالفات الفعلية الدافعة في

السجلات ، وناهيك عن كثرة السجلات والدفاتر وهو ما يصعب معه الفحص الدقيق لها .

وفى إطار استمرار محمد على لإصلاح النظام المالي كان عليه أن يصدر بالإضافة لما أصدره من قوانين ولوائح سابقة تحدثنا عنها سابقاً فقد أصدر قانون المنتخبات في عام ١٨٤٥م وهى عبارة عن مجموعة قوانين ولوائح وقرارات تم تجميعها في مجموعة موحدة دارت حول التنظيم الإداري والمالي للبلاد وشئون الزراعة ولم تميز هذه القوانين بين المخالفة الإدارية أو المالية أو الفعل الجنائي حيث كانت العقوبة البدنية هو الجزاء الغالب على هذه الأفعال وخلطت بين الخبراء المدني والخبراء الجنائي وقد ظل قانون المنتخبات معمول به حتى صدور قانون الجزاء الهمايونى في عهد سعيد باشا ، وقد نقل قانون المنتخبات كافة نصوص القوانين السابقة عليها ورتبها حسب صدورها وبلغ عدد مواد قانون المنتخبات ٢٠٣ مادة مأخوذة من القوانين واللوائح التي صدرت وهى قانون الفلاحة (وقد سبق الحديث عنه) وقانون السياستنامة واللوائح والقرارات الصادرة من جمعية الحقانية والتشريعات الصادرة عن ديوان المالية [١٤٤].

بالنسبة لقانون السياستنامة والذي أصدره محمد على عام ١٨٣٧م والذي نظم بمقتضاه دواوين الحكومة ونظام العمل بها وحقوق وواجبات الموظفين ونقل منه قانون المنتخبات تحت عنوان " ما انتخب من قانون السياسة العلية " المواد من ٥٦ إلى ٧٥ ونصت هذه المواد على بعض الجرائم التي يرتكبها الموظفون مثل الاختلاس والتزوير والرشوة وعاقب كل موظف يسبب ضرراً لآخر أو لا يقوم بإبلاغ عما فيه ضرر للدولة وأموالها بل وضرورة الإبلاغ عما يتكاسل من الموظفين في أداء وظيفته المالية والإدارية وكانت العقوبات المقررة هي العقوبات البدنية كالضرب والحبس فضلاً عن مصادرة الأموال خاصة في جرائم الرشوة والاختلاس والتزوير[١٤٥].

وبالنسبة للوائح والقرارات الصادرة من جمعية الحقانية والتي أنشأها محمد على عام ١٨٤٢م وكان لها اختصاص قضائي وتشريعي وبمقتضى هذا الاختصاص التشريعي أصدرت عدة مواد قانونية من أهمها أولاً : لائحة الجسور عام ١٨٤٢م والتي وردت أحكامها في قانون المنتخبات في خمس مواد (٧٦ : ٨٠) وتعاقب على الإهمال في حماية الجسور بعقوبات بدنية (الضرب والحبس) . وثانياً : القانون

الصادر عام ١٨٤٢م ووردت أحكامه في ست مواد (٨١ : ٨٦) من قانون المنتخبات والتي تعالج إهمال الموظفين في أداء عملهم الوظيفي والمالي وتعاقبهم بعقوبات بدنية ومالية وإدارية . وثالثاً : قانون عمليات الجسور الصادر عام ١٨٤٣م والذي تضم إحدى عشرة مادة من قانون المنتخبات (٨٧ :٩٧) والتي تعالج عمل مهندسي الري وتعاقبهم بعقوبات بدنية وجزاء إداري . ورابعاً : سياسة اللائحة والتي صدرت عام ١٨٤٤م واستغرقت تسع مواد من قانون المنتخبات (٩٨ : ١٠٦) والتي عالجت إهمال الموظفين وتعاقبهم بعقوبات بدنية وإدارية . وخامساً : مواد متفرقة صدرت عن جمعية الحقانية ووردت هذه المواد في قانون المنتخبات في أثنى عشرة مادة (١٠٧ : ١١٩) فيما عدا المادة ١١٠ والتي صدرت عن مجلس الشورى وتعاقب هذه المادة على تأخر الموظفين عن مواعيد عملهم في حين جاءت أحكام هذه المواد لتعاقب على الموظفين المتواطئين في جباية الضرائب للدولة . وسادساً : المواد العقابية والتي صدرت عن جمعية الحقانية عام ١٨٤٤م واستغرقت ثلاثة وسبعين مادة من قانون المنتخبات (١٢٢ : ١٩٤) وهى أهم ما صدر عن جمعية الحقانية وتمثل نقطة تحول في نظام العقوبات في مصر لتأثرها بالقانون الفرنسي وتعالج كثير من الجرائم كالقتل والسرقة والحريق وخطف الأطفال ، كما عالجت بعض القواعد الإجرائية في تنفيذ العقوبة . وكانت العقوبات المقررة عقوبات بدنية والغرامة والمصادرة . وبالنسبة للقوانين الصادرة عن ديوان المالية والتي صدرت عام ١٨٤٤م عن ديوان المالية ووردت في آخر مواد قانون المنتخبات (١٩٦-٢٠٣) فضلاً عن (المادة ١٢١) والتي تدور حول اللصوص وقطاع الطرق وعقوبة الإرسال إلى الليمان والنفي وتحدد مسئولية الرؤساء الإداريين عن أعمال مرؤسيهم [١٤٦].

ولم يكتف محمد على بوضع وإصدار القوانين والتشريعات لإصلاح الفساد المالي والإداري بل استعان بالخبير المالي الفرنسي " روسية " لتطبيق القواعد المالية والمحاسبية الأوروبية في صورة النموذج الفرنسي بهدف تحقيق انضباط الموازنة العامة وكفاءة الإيرادات العامة ورشادة الإنفاق العام . وعليه فقد اقترح " روسية " تعيين مراقب مالي بديوان المالية المركزي ليكون على تواصل مستمر مع المراقبين الماليين ومراقبوا الدواوين الأخرى ويعاونه مراجعي حسابات للسنة المالية المنقضية والسنة المالية الحالية من أجل الوقوف على المركز المالي للموازنة المصرية نظراً

للفساد المالي المستشري وصعوبة الإصلاح المالي مرة واحدة وحتى يمكنه الوقوف على أوجه الخلل والكسور والتشوهات في الموازنة العامة ليضع العلاج الناجح لها[١٤٧].

ومن أجل تفعيل نظام الرقابة المالية بإشراف " روسية " صدرت لائحة التفتيش عام ١٨٤٤م والتي نظمت إنشاء مجلس استشاري لكل ديوان من الدواوين العامة وذلك بهدف حل المشكلات المالية والإدارية أول بأول والتفتيش على الأقسام والأقلام والفروع[١٤٨] . ومن جانبنا نرى أنه بذلك أراد جعل الرقابة على المستويات المالية والإدارية الدنيا لأنه يعلم أن الفساد المالي كما في الإدارة العليا يكون في الإدارة الدنيا وبالتالي أراد وقف الرشوة ونزيف السرقات والاختلاسات والإسراف من أسفل السلم الإداري وصولاً إلى أعلى السلم الإداري .

وهدفت لائحة التفتيش إلى انضباط عمليات القيد في الدفاتر والسجلات ورقابة الخزائن ورقابة الفروع كما ألزمت المراجعين بضرورة تدقيق كافة أنواع الدفاتر ومراجعتها للتثبت من عدم وجود حالات تزيف الأختام أو تزوير البيانات والقيد المالي كما قررت عقوبات تمس حرية الشخص هي الحبس لمدة ثلاثة أشهر مع حرمانه من الراتب (هذا الجزاء المالي موضوعي نظراً لأن الأجر مقابل العمل إما لأنه لا يودي عمل وحبس من أجل الإهمال والتقصير ومخالفة اللائحة وبالتالي ليس بأقل من حرمانه من أجل العمل الذي لم يراع فيه ضميره وثقة الدولة له) . وعند العود في المخالفة يرسل إلى الليمان ثلاث سنوات . ومن جانبنا نرى أن المشرع هنا أراد تحقيق الردع العام لهذه العقوبة وهى عقوبة أشد من الحبس لمن يكرر المخالفة ومن ثم تردع كل من تسول له نفسه الإتيان من هذا الفعل أو تكرار الخطأ فيه كما أنها تحقق الردع الخاص للمخالف والذي لم تردعه عقوبة الحبس .

كما ألزمت لائحة التفتيش كافة الموظفين الماليين بضرورة تحصيل كافة أموال المقاطعات والضرائب والالتزامات وتوريدها للخزانة في مواعيدها المحددة وضرورة عمل جرد لكافة الخزائن وفقاً للأصول والقواعد المرعية وإثبات ذلك من جانب كل صراف خزينة في محضر الجرد وذلك للوقوف على عملية العجز أو الزيادة في التحصيل . كما حاولت هذه اللائحة إعمال القواعد الشفافية والنزاهة في العلاقة بين موظفي الإدارة المالية حيث ألزمتهم بعدم إقامة أي علاقات أو الحصول على منافع

مادية أو معنوية من الموظفين الخاضعين للتفتيش لتلافى الإضرار بالأموال والمنافع العامة وإلا تعرضوا للمسألة القانونية (١٤٩).

أما عن أجهزة الرقابة على تنفيذ الإيرادات والنفقات العامة فتعددت الوظائف والأجهزة المختصة في رقابة وتنفيذ الموازنة العامة والتي امتدت هذه الرقابة لتشمل الرقابة على أعمال موظفي الرقابة المالية والضرائبية وأي موظف إداري يكون له اختصاص مالي. وهذه الأجهزة هي :-

١-نظام رقابة موظفي وممثلي السلطة التنفيذية :

حرص محمد على منذ توليه حكم البلاد أن يختص الجهاز الإداري بمهمة تنفيذ سياسته المالية من خلال موظفي الإدارة المالية والتي كان على مدرائها تقديم وعرض التقارير بصفة مستمرة عليه مع حقهم في التفتيش على الأقاليم وعقاب الموظفين المخالفين وكان الوالي يناقشهم في هذه التقارير وينفذوا الملاحظات التي ترد على هذه التقارير (١٥٠).

وكان من اختصاص المديرين العموم إرسال موظفين كمندوبين منهم للرقابة والتفتيش والتدقيق على كافة المديرين والمديريات وكذلك على أعمال نظار الأقسام ومشايخ البلاد والقرى وعند اكتشاف أي مخالفة أو جريمة يعاقب مرتكبيها بعقوبات بدنية أو مالية أو الفصل من الوظيفة كما كان يحق لهؤلاء المندوبين مراجعة الحسابات الشهرية والتفتيش على صيارفة الخزائن وجردها لكشف حالات التلاعب والاختلاس والتزوير بها (١٥١).

وانتظمت اختصاصات مديري العموم في لائحة الفلاحة ١٨٣٠م والتي أوجبت عليهم إرسال التقارير إلى الوالي بدقة ووضوح ووضع كافة المعلومات المالية أمامه خدمة لمصالح الدولة , وكما سبق القول فإن الرقابة داخل كل إدارة من إدارات الدواوين كانت مركبة بمعنى أن كل موظف له رئيس على مرؤسيه سلطة إصدار الأوامر والرقابة والتفتيش والتدقيق في السجلات والدفاتر والسندات مثلما كان يحدث من التفتيش على ديوان الزراعة وكشف إهمال الفلاحين لأعمالهم الزراعية وكان على كل مفتش وموظف أن يرسل تقارير عن سير العمل داخل إدارته من تلقاء نفسه أو بأمر من الدولة لضمان حسن سير العمل بانتظام داخل الدواوين (١٥٢).

وخضع أيضاً المشايخ وحكام الأخطاط ونظار الأقسام للرقابة المالية والإدارية ورفع التقارير إلى ديوان الوالي عن أعمالهم كما كان من مهام النظار رقابة وتفتيش كافة الخزانات ومشروعات الري تحسباً لأوقات الفيضان والسماح للفلاحين بتقديم تظلماتهم وشكواهم ضد الموظفين العموم الذين أساءوا استغلال مناصبهم وأساءوا للدولة المصرية (١٥٣).

ولقد نصت لائحة ١٨٢٧م على تحديد اختصاصات نظار الأقسام في الرقابة والتفتيش المالي بحيث ألزمتهم بإمساك دفاتر مالية لكل قرية ومدينة لقيد الإيرادات النقدية والعينية منها والتثبت من أن التحصيل والسداد قد تم بدقة وفى حالة اكتشاف تلاعب أو نقص في الوارد يحاول حل المشكلة أو تقديم المخالفين للعدالة (١٥٤).

وكان أيضاً من اختصاصات نظار الأقسام السماح لهم بممارسة تنفيذ العقوبة وتأديب الموظفون المخالفون وردعهم لإجبارهم على أداء أعمالهم بدقة وأمانة كما كان أيضاً يتأكدوا من ختم الموازين والمقاييس لتلافى التلاعب والتزوير ضماناً لحصول الدولة على كافة الإيرادات الوارد توريدها للخزانة العامة (١٥٥).

وكان من واجبات حكام الأخطاط القيام برقابة مدى تنفيذ مشايخ القرى لواجباتهم وعرض التقارير الرقابية على نظار الأقسام كما كان يحق لهم رقابة أعمال الفلاحة والزراعة ومدى أداء الفلاحين بإعمالهم بدقة ولمدى التزامهم بتوريد الضريبة إلى الدولة وعقاب المتخازلين أو المتهربين من عملية التحصيل ومنع الفلاحين من الهروب للتهرب من أداء الضريبة و البحث عنهم ويعاقب حكام الأخطاط إذا قصروا في أداء المهام بعقوبة سالبة الحرية (١٥٦).

وكان ينظر إلى شيوخ البلد والقرى على أنهم ممثلي الحكومة والسلطة التنفيذية أمام الأهالي الخاضعين لهم في نطاقهم الجغرافي وقد أناط بهم قانون السياستنامة عام ١٨٣٧م اختصاصات رقابية على أعمال الري والزراعة وتنفيذ أعمال السخرة المطلوبة من الأهالي . كما أسند لهم اختصاص رقابي حيث توجب عليه الاحتفاظ بدفتر يقيد فيه توزيع ضرائب على الأطيان الزراعية لمعرفة الخاضعين لهذه الضريبة وإحضارهم إلى الصيارفة في الزمان والمكان المحدد للتحصيل والدفع . كما اسند لهم اختصاص رقابة الفلاحين وعقاب المتخازلين في أداء أعمالهم الزراعية وعدم التزامهم بسياسة الدولة الزراعية المتعلقة بمدى زراعتهم للمحاصيل التي تؤمرهم الدولة

لزراعتها . كما اسند لهم اختصاص إنزال العقوبات بالفلاحين المخالفين عقاباً بدنياً بالجلد(١٥٧) .

٢-ديوان رقابة وتدقيق وتفتيش الحسابات :

نظراً لأن محمد على كان مغرماً بالنموذج الأوروبي في إدارة شئون الدولة المصرية كمحاولة منه لتطوير وتحديث مصر فقد أصدر أوامره بإنشاء المحاسبة أو تفتيش الحسابات عام ١٨٣٩م كأحد الدواوين المستقلة عن باقي دواوين الدولة والتي اضطلع بدور رقابي مالي حيث كان الوالي يلزم كافة الدواوين العامة بتقديم تقارير سنوية تعرض عليه وكذلك تقديم وإرسال كافة الإيصالات والسندات والحسابات والأوامر إلى ديوان المحاسبة لتراجع هذه الدفاتر والتثبت من انضباطها وكشف المخالفات بها وبعد ذلك تسلم إلى الدفترخانة لتحفظ به(١٥٨) , وبذلك يتضح لنا أن الرقابة تتم بشكل هرمي حيث يوجد على رأس الجهاز الرقابي محمد على ليراقب النظار والمديرين ورؤساء الدواوين من خلال متابعة التقارير التي تصل إليه عن نشاط الإدارة وأدائها .

من جانبنا نرى أن ديوان المحاسبة أضحى يمثل أحد الأجهزة الرقابية الهامة على كافة التصرفات المالية لكافة الدواوين المصرية وكشف التلاعب والتزوير والاختلاسات بالسجلات وأنه لن يرسل كافة المستندات المالية إلى الدفترخانة إلا إذا كانت صحيحة ومن ثم يتضح أنه إذا ثبت تلاعب أو تزوير فيتم عقاب الفاعلين واسترداد أموال الدولة وتوريدها للخزانة العامة .

وأضيف إلى اختصاصات ديوان تفتيش الحسابات حق إرساله مندوبين ماليين ومدققا الحسابات إلى كافة الدواوين قبل إرسال التقرير السنوي إليه لكشف الأخطاء والتثبت من حسن سير التصرفات المالية(١٥٩) . وهو ما نراه من جانبنا يفضي إلى توفير الوقت والجهد في ضبط الموازنة وردع كل من تسول له نفسه أن يخالف أو يسرق وتصحيح المخالفات في وقتها .

كما أنيط بمفتش ديوان المحاسبة اختصاص رقابة المبيعات والمشتريات ورقابة أداء الموظفين وتنفيذهم لمهامهم الوظيفية وجرد خزائن الصيارفة ورقابة المديرين والنظار هذا وبالإضافة إلى اختصاص البت في الشكاوى المقدمة من موظفي الدواوين وإصدار قرار بشأنها . وهو ما يجعل من ديوان المحاسبات سيف مسلط على

رقابة موظفي الدولة وضرورة ضبط سجلاتهم وحساباتهم وتقديم كافة الحسابات في المواعيد المحددة لديوان المحاسبة من أجل تحقيق انضباط في الموازنة العامة للدولة وتحصيل الإيرادات بدقة للوفاء بنفقات الدولة العامة .

٣-ديوان التفتيش العام :

أناط محمد على بديوان التفتيش العام بالنظر في تقارير المفتشين المرسلة إلى الوالي واتخاذ كافة الإجراءات حيالها وإصدار اللوائح والقرارات المنفذة لها وإرسالها إلى الوالي من أجل ضبط الرقابة على الإدارة المالية وإصلاح كافة الأخطاء العمدية وغير العمدية بها , كما اختص موظفوا هذا الديوان برقابة وتفتيش الإدارات والمشتريات والمبيعات الخاضعة لاختصاصهم والتفتيش على خزائن الصيارفة وجرد خزائنهم ومخازنهم والتأكد من مدى مطابقة السلع الموجودة بها مع دفاتر قيدها وإلزام كافة الدواوين بإمساك دفاتر وسجلات تقيد قوائم المبيعات والمشتريات وكتابة توقيتات البيع والشراء والكميات كما من مهامهم رقابة منظومة العمل الإداري والتفتيش على الأخطاط ومشايخ البلاد وتقديم التقارير عنهم إلى الوالي ونظر الشكاوى المقدمة من الأهالي إلى الموظفين العموم وعقاب المخالفين (١٦٠).

ومن جانبنا نرى أن مهمة واختصاص المفتشين كانت وقائية بجرد الخزائن وتفتيشها والتثبت من صحة ودقة حسابات هذه الدفاتر وتقييم مدى كفاءة الموظفين لأعمالهم وبهذا المسلك يتحقق الردع الذاتي للموظفين خوفاً من اكتشاف جرائمهم المالية وتلقى العقوبات البدنية والمالية.

واشترطت الدولة فيمن يتقلد وظيفة بديوان التفتيش العام بأن يكون محمود السمعة حسن السير والسلوك وأن لا يكون قد سبق أن اتهم بجرائم جنائية ومالية أو حامت حوله الشبهات نظراً لاختصاصهم المالي الرقابي مما يؤهلهم لكشف الجرائم والتلاعب المالي ويكون في مأمن من العرض للرشوة لذلك كان العقاب البدني والمالي في انتظار المفتشين المقصرين في كتابة تقاريرهم لما لهذا التقصير من أثر سئ على إصلاح الموازنة العامة للدولة (١٦١).

ويجدر بالذكر أن ديوان التفتيش العام يعد آخر مرحلة من مراحل التطور الأخير لديوان الرقابة المالية والذي كان قد ابتدأ تأسيسه عام ١٨٢٨م بقصد الوقوف على كافة التصرفات المالية في الأقاليم والدواوين والتي كان مطلوب منها أن ترسل

تقاريرها شهرياً وكان في البداية تقوم الرقابة المالية برقابة موظفي الإدارة ووضع تقارير الأداء والكفاءة عنهم في ظل ما كان يصدره الوالي من أوامر للمديرين والنظار بعدم التأخر بإرسال تقاريرهم إليه وعقاب المخالفين لذلك حرصاً منه لتحقيق المصلحة العامة , ولتيسير عملية التفتيش المالي قسمت البلاد إلى ثلاث أقسام رئيسية هي القاهرة, الصعيد والوجه البحري لتيسير عملية الرقابة الإدارية (١٦٢).

٤-المحتسب :

عرف التاريخ الإسلامي وظيفة الحسبة ويرأسها المحتسب واستمر العمل بهذا النظام في عصر محمد على واختص برقابة الأسواق والمكاييل والموازين والمعاملات التجارية ومصادرة المخالف منها كما اختص بعقاب وتأديب المخالفين للوائح والقوانيين المعمول بها في ضوء قواعد العدالة والإنصاف (١٦٣)، وجاءت اللائحة الخاصة باختصاصات المحتسب عام ١٨٣٠م حيث ذكرت حقوقه وواجباته واختصاصات المعاونين له من الموظفين ورجال الشرطة وظل يتابع محمد على مهام المحتسب الوظيفية لاختصاصه الرقابي وكان يأمر بعزل ومحاسبة المقصرين من المحتسبين في أداء مهامهم الوظيفية الواردة في لائحة عام ١٨٣٠م (١٦٤). ومن الوظائف المعاونة للمحتسب كانت وظائف البصاصين الذين أنيط بهم اختصاصات رقابية لضبط الموازين والمكاييل وكتابة التقارير وعرضها على الوالي مباشرة للتأكد من حسن انضباط عمل الأسواق والأعمال التجارية (١٦٥) .

ومن جانبنا نرى أن وظيفة البصاصين تلك تشبه في زمننا المعاصر وظيفة الضبطية القضائية التي تمنح لموظفي الإدارة الضريبية لتيسير أداء مهامهم والذين يزاولون اختصاصهم وفق القانون بناءاً على عرض وزير المالية وموافقة وزير العدل كما أنها تشبه أيضاً وظيفة المخبر السري الذي يتلصص ويجمع الأخبار والحوادث ويرسلها إلى رجال المباحث وهو ما يعنى استمرار عمل الإدارة المصرية منذ زمن محمد على في الرقابة المزدوجة أو المركبة وذلك للوقوف على الحقيقة من أكثر من رقيب .

وعلى الرغم من أن وظيفة البصاصين كانت تخدم نظام الاحتكار الذي اخترعه محمد على بديلاً عن نظام الالتزام وهو ما كان يقتضى إحكام السيطرة والرقابة على

كافة مقدرات الاقتصاد القومي وثروات البلاد والحد من الهروب والتهرب الضريبي ولذلك استخدمت الدولة هؤلاء البصاصون لرقابة أصحاب المهن والحرف في كافة الورش والمدابغ إلا أن دورهم الرقابي أدى إلى كراهية الناس والأهالي وأصحاب الحرف لهم نظراً لممارساتهم الظالمة والإضرار بسمعة وأموال الدولة وناهيك عما أصاب الدولة من مفاسد واختلاسات وحصولهم على الرشوة الأمر الذي اضطر محمد على إلى إلغاء وظيفة المحتسب عام ١٨٣٧م [١٦٦].

الخاتمــة

لقد مثلت الإيرادات والنفقات العامة في عصر محمد على أحد المرتكزات المحورية في تحقيق مشروعه السياسي والاقتصادي والتنموي والتي استوجبت منه إحكام السيطرة المركزية على موارد مصر المالية وإشرافه عليها ضماناً لاستدامة الموارد والتدفقات النقدية للخزانة العامة لمواجهة متطلبات كافة أوجه الإنفاق العام , ومن ثم فإن تطور الإيرادات والنفقات العامة وإدارتها مالياً ومحاسبياً جاء على عدة مراحل تاريخية في عصره مستفيداً من الأخطاء ومحاولات إصلاح النظم المالية والمحاسبية لها والاستعانة بالخبرات الدولية في هذا الشأن , وعمل على استحضار النموذج المالي الأوروبي وصورة الإيرادات والنفقات العامة هناك خاصة تلك المعمول بها في فرنسا تحقيقاً للانضباط المالي ورشادة الإنفاق , ولذلك فقد بدأت الإيرادات والنفقات العامة معتمدة على النظم المالية التقليدية السائدة في ظل الدولة العثمانية حيث وجود ديوان الروزنامة والذي طوره محمد على وأسند اختصاصاته إلى ديوان جديد أكثر فاعلية وارتباطاً بالإدارة المالية للدولة وهو ديوان الخزانة عام ١٨٢١م .

وإزاء تعاظم حجم الفساد المالي والإداري وكثرة جرائم الاختلاسات والتزوير والاستيلاء على المال العام حتى في ظل إنشاء ديوان الإيرادات عام ١٨٣٤م إلا أن محمد على أسرع في تأسيس ديوان المالية عام ١٨٤٤م ليكون بمثابة وزارة المالية الحديثة والذي أضحى ديواناً متخصصاً ومنظماً وضم بين إداراته العديد من الأقلام والأقسام التي ساهمت في تنظيم وإدارة العمل المالي والرقابة على تنفيذ الإيرادات والنفقات العامة .

واهتم محمد على بإصلاح كافة أوجه الخلل والتشوهات في النظام المالي المصري لتفعيل كفاءة الإيرادات والنفقات العامة للدولة المصرية وذلك بإحداث حزمة إصلاحات إدارية وقانونية ولائحية هدفت إلى إصلاح الهيكل التنظيمي للإدارة وموظفيها انطلاقا من أن كل إجراء إداري يسنده إجراء مالي من أجل فعالية المشروع السياسي والاقتصادي والمالي المستهدف , ومن ثم جاء اهتمامه بتدريب الكوادر البشرية والاستعانة بالخبراء الأجانب وإحداث تراكم من الخبرات وإرسال البعثات العلمية والتدريبية إلى الخارج للاستفادة من النظم العلمية والإدارية والمالية الحديثة

هناك كما كانت تنتظم العلاقة بين دواوين الدولة وموظفيها علاقة لائحية ووجود علاقة قوية بينهما من حيث التعيين والعزل من الخدمة أو الوقف المؤقت منها وحصول الموظف على المزايا النقدية والعينية من وظيفته ومستحقات المعاشات بل حق الدولة في تأديب موظفيها وإنزال العقاب المالي والبدني والإداري عليهم .

وانتهج محمد على سياسة التدرج في الإصلاح المالي والإداري لمنظومة العمل المالي والإداري في الدولة خوفاً من انهيار الدولة وضماناً لاستمرار هيئة الدولة وسلطاتها العامة وحصولها على إيراداتها السيادية والإنفاق على كافة المشروعات والمخصصات , ولذلك أبقى دواوين الروزنامة والدفتردار تعمل حتى استحدث دواوين حديثة بديلاً عنها وسلب منها اختصاصاتها , وأصبح دورها شكلياً في النظام المالي والإداري , وظهرت وظائف جديدة لخدمة الإدارة المالية هي مديرو الحسابات ومأموري ومفتشي الحسابات .

وكانت كوادر محمد على الإدارية والمالية خالية من العنصرية والاقتصار على أصل أو جنس أو دين معين فمن توافرت فيه شروط الكفاءة وحسن الأداء والسمعة كان يوظف وفق معيار الأمانة والقوة العقلية والذهنية والكفاءة بحسب الأصل لذلك كانت كوادر العمل خليطاً بين الأجانب والمصريين والأتراك والأرمن ومن اليهود والأقباط والمسلمين هادفاً بذلك الاستعانة بكافة الخبرات في تنفيذ مشروعه الاقتصادي والمالي والعسكري .

وساهمت الإصلاحات الإدارية التي أحدثها محمد على في تطوير ونجاح المشروعات التنموية في كافة القطاعات الاقتصادية والزراعية والري والصناعة والتجارة لتعظيم الناتج القومي وتحصيل كافة الضرائب المستحقة وتحقيق الربحية من الاحتكار وعوائد الصادرات وسك النقود والجمارك والتجارة والصناعة , كما أبانت هذه الدراسة عن تباين نظام الالتزام العثماني وبين نظام الالتزام لمحمد على الذي نفذه على المقاطعات والضربخانة والجمارك والذي فرض رقابة صارمة عليه وحدد حقوق وواجبات الملتزم وفق العقد لا يجوز له الخروج عليه وإلا تعرض للعقاب .

وعلى الرغم من تزايد حجم الإنفاق العام على كافة المخصصات كما أوضحته الدراسة إلا الإيرادات العامة كانت دائماً تغطيه نظراً لجهد الإدارة المالية في عدم السماح في حدوث عجز في الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة خاصة وأنه

كان يعتمد على كافة الإيرادات المحلية في تغطيته والذي يحمد لمحمد على أنه نفذ كل هذه المشروعات والحروب والتنمية دونما أن يستدين قرشاً واحداً من البنوك والدول الأجنبية إذ رحل بعد فترة حكم ٤٤ عاماً تقريباً ما بين ١٨٠٥-١٨٤٨ ورحيله عام ١٨٤٩ ولم تفقد مالية الدولة ماليتها و جدارتها الائتمانية وذلك كله مبعثه لدى محمد على هو عدم إعطاء الدول الأجنبية فرصة التدخل في مصر خاصة وأنه جاء في حكم مصر بعد فترة الحملة الفرنسية وخروجها من مصر عام ١٨٠١ ومحاولات انجلترا المستميتة في احتلال مصر حتى بعد توليه الحكم وجاءت بحملة فريزر على رشيد عام ١٨٠٧ ، وهو ما حفز محمد على لبناء جيش وأسطول بحري قوى سخر له كافة الإمكانات والموارد المالية وليحقق به طموحاته الإستراتيجية وبناء دولة كبرى مستقلة .

ولذلك جاء اهتمام محمد على بكافة القطاعات الاقتصادية والخدمية التي تصب في مصلحة مشروعه العسكري والاقتصادي حيث اهتم بالتعليم والصحة والأجور والمعاشات والبعثات العلمية والوفاء بالالتزامات تجاه الدولة العثمانية متمثلة في الخزينة الإرسالية والإنفاق على المؤسسات الدينية والإنعامات ومخصصات الأسرة العلوية .

وجاء مشروع محمد على بإصلاح النظم المحاسبية للحفاظ على تدفقات الإيراد لمواجهة النفقات المتزايدة للدولة وعمل على تنظيم مالية الدولة وفق النموذج الفرنسي والاستعانة بالخبير المالي " روسية " ولذلك حققت الإدارة المالية للدولة فوائض مستمرة على نحو ما أبانت عنه الدراسة بالمقارنة بحجم النهضة التي أحدثها محمد على في كافة القطاعات التي تناولتها الدراسة , وجعل من مفهوم الرقابة على إيرادات و نفقات الدولة أحد الأعمال السيادية التي تقوم الدولة وترعاها وذلك للحد من الفاقد والتسرب المالي من إيرادات الدولة ووضع لها القوانين واللوائح المنظمة لها وعقاب الفاسدين والمختلسين بكافة أنواع العقوبات , وبذلك جنى محمد علي ثمار ما حقق من استقلالية مصر وحمايتها من التدخل الأجنبي فيها وجعل ثرواتها حكراً على المصريين وحكامهم وأن تكون مصر دوحة الشرق في زمانها حيث طبقت النظم المالية والإدارية التي لم تكن تطبق في أي دولة في الشرق .

وينتهي الباحث إلي أنه يمكن من تنظيم الرقابة على الإيرادات و النفقات العامة وتحقيق النتائج المرجوة منها عن طريق الأتي :

١- ضرورة الإبقاء على أجهزة الرقابة القادرة على تحقيق الرقابة المحكمة والرشيدة على الإيرادات و النفقات العامة و تطور هذه الرقابة باستمرار، وإجراء التنسيق والتكامل بينها من جهة وبينها وبين أجهزة التنفيذ من جهة أخرى لتلافي الازدواجية والتكرار والإسراف في الرقابة الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة العمل وتعطيل الإنتاج وشيوع المسؤولية عما يقع من أخطاء أو ما لا ينفذ من أهداف الإدارة المالية للدولة.

٢- دقة اختيار القائمين بالرقابة على الإدارة المالية للدولة فلابد أن تتوافر فيهم شروط الأمانة والكفاءة والمهارة في العمل والتدريب المستمر لهم لاستخدام الوسائل المتطورة والاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية الجادة لتطوير عملية الرقابة، ومعايير تقييم الأداء على أسس سليمة تحقق أهداف الرقابة بصورة أكثر فاعلية وأقل تكلفة، فوجود جهاز رقابي مستقل وكفؤ يستطيع حماية مقدرات وإمكانيات الشعب.

٣- ضرورة إنشاء مجلس تأديبي للمخالفات المالية يتبع جهاز الرقابة المستقلة وتحديد أنواع المخالفات المالية البارزة، ووضع عقوبات صارمة ورادعة مما يضع حداً للانحرافات والأخطاء التي تحدث عند تنفيذ تحصيل الإيرادات و أنفاقها في بنودها المخصصة لها، ومنح جهاز الرقابة المستقلة حق إحالة المخالفات الجرائم المالية إلى القضاء المختص ووضع عقوبات رادعة بحق القائمين بتحصيل الإيرادات وأنفاقها إذا تبين فيما بعد أن هناك خطأ أو انحرافاً قد وقع منهم بعد تأشيرهم نتيجة عدم بذلهم العناية المهنية الكافية واللازمة.

٤- ضرورة الأخذ بأسلوب الرقابة الشاملة والتي تتضمن الرقابة المالية ورقابة الأداء حيث تهتم بتحقيق أهداف الإدارة المالية للدولة إلى جانب التأكد من سلامة وقانونية عمليات التنفيذ، والنص على ذلك صراحة في القواعد القانونية، وتوفير الكوادر الفنية المتخصصة،المؤهلة في ممارسة هذه الرقابة.

٥- دقة إعداد بنود الإيرادات و النفقات العامة، وعدم المبالغة في تقدير الاعتماد المالية المطلوبة سنوياً بحيث تستبعد أية نفقة من الموازنة العامة يمكن الاستغناء عنها دون التأثير على الأداء العام، الأمر الذي يحقق ترشيد النفقات العامة، فنجاح الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة يعتمد على دقة وصدق إعدادها وتقديراتها، وتحديد أهدافها بوضوح حتى يتمكن العاملين في الأجهزة الرقابية والتنفيذية من فهمها.

٦- اهتمام السلطات العليا بأجهزة الرقابة على الإيرادات و النفقات العامة، والعمل على دعمها وتطوره، ومتابعة ملاحظاتها وتوصياتها ونتائج أعمالها والعمل على تنفيذها.

الهوامش

١- أمين مصطفى عفيفي عبد الله: تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط٣،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٤، ص ١٣-١٥ ، ٤٢ ، ٣٩٢ .

- سليمان محمد الطماوي: النظم السياسية والقانون الدستوري، دراسة مقارنة، ١٩٨٨, ص٣١٢ .

- محمد كامل ليلة: القانون الدستوري، دار الفكر العربي، ١٩٦٧، ص١٨٣ ، ١٨٨ .

٢- خالد فهمي : كل رجال الباشا ، محمد على وجيشه وبناء مصر الحديثة ، ترجمة شريف يونس، ط١ ، دار الشروق،، القاهرة، ٢٠٠١ ، ص ص١١١-١١٧ .

- فرد لوسون : الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد على ، ترجمة عنان الشهاوى ، مراجعة وتقديم رؤوف عباس ،المجلس الأعلى للثقافة ، عدد ٩٥٤ ، المشروع القومي للترجمة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩-٣٠ .

٣- ديوان كلمة فارسية الأصل تعنى السجل أو الدفتر . راجع : أحمد عطية الله : القاموس الإسلامي ،جـ٢ ،مكتبة النهضة ، القاهرة ،١٩٩٦ ، ص٤٢٨ .

- أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ،ط٢ ،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص٣٤ .

- أمنية عامر : نظام الالتزام , التحول من الملكية الحكومية إلى الملكية الخاصة ، الروزنامة " الحولية المصرية للوثائق " العدد الأول ، الهيئة العامة دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٣، ص٢٦٧ .

٤- نبيل عبد الحميد سيد أحمد : الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري (من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٩٢) , جـ١ , التحديد القانوني للأجانب وأثرهم الاقتصادي والسياسي ، مكتبة نانسي ، دمياط ٢٠٠٤، ص٤٥ .

- إسماعيل محمد زين الدين : الأجانب ودورهم في الإدارة المصرية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٨٤-١٨٥ .

- أجرى محمد على إصلاحات مالية وإدارية لسيطرته على مالية وإدارة مصر بالحد من دور ونفوذ موظفي الإدارة خاصة الكشافين لكثرة ظلمهم للفلاحين وحصولهم على الأموال بغير حق كما قضى على نفوذ المباشرين الأقباط المتخصصين في الإدارة المالية وانتهاجهم الاحتيال والغش في تحصيل المال وتوريث وظائفهم إلى أبنائهم وأقاربهم , راجع :

- حلمي أحمد شلبي : الموظفون في عصر محمد على , الهيئة العامة المصرية للكتاب , ١٩٨٩ , ص١٦-١٧ .

- عفاف لطفي السيد : مصر في عهد محمد على ، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين ، المجلس الأعلى للثقافة عدد ٥٥٤ ، القاهرة ،٢٠٠٤ ، ص٣٠٥ .

٥- أحمد محمد حسن الدماصى : الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر (١٨٠٠-١٨٤٠) ، جـ١ ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٢٧ .

- إلياس الأيوبي : محمد على وسيرته وأعماله وآثاره ، دار الهلال للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٢٣ ، ص١١٨ .
- رؤوف عباس حامد : مقدمة المجلد الأول من الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد على ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ ، ص٧ .

٦- أمين مصطفى عفيفي : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ، ط٣ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،١٩٥٤ ، ص٣٨٥ .

- زين العابدين شمس الدين نجم : الإدارة المالية في مصر في عهد محمد على ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، العدد ٨ ،١٩٩٠ ، ص١٢١ .
- أحمد نظمى عبد الحميد:مبادئ في الاقتصاد والتجارة ،جـ٢ ،المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص٢٠٣ .

٧- يوسف نحاس : الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، مطبعة المقتطف والمقطم ، مصر ١٩٢٩ ، ص١٦ .

- راشد البراوى , محمد حمزة عليش : التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص١٦ .

٨- عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، جـ١ ، دار المعارف ، القاهرة ،١٩٨١ ، ص٤٥ .

- محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ١٩٤٤ ، ص٤٩ .
- اعتمدت الإدارة العثمانية منذ بداية حكمها لمصر على نظام الالتزام جباية ضريبة الجزية حيث أشارت محافظ دشت المحاكم الشرعية عام ١٥٢٤م حيث يذكر نص التقسيط اسم ملتزم الجوالى والامتداد الإقليمي المقرر جباية الجزية منه ومقدار المطلوب تحصيله وتوريده لديوان الجوالى وأسماء الضامنين والكفلاء لهذا الملتزم . انظر محافظ دشت المحاكم العثمانية , محفظة رقم ٤ ، ص٤٤٧، م٢ ، ٦ ربيع الآخر ٩٣١هـ/١٥٢٤هـ .

٩- شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٦١ ، ص١٨ .

- إبراهيم عامر : الأرض والفلاح (المسألة الزراعية في مصر) ، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص٧٥ .
- محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ -١٨٠١) ، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ، المجلد الرابع ، جـ١ ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص٥ .
- يُعزى إلغاء نظام الالتزام لأنه وضع حاجزاً بين الدولة وبين الفلاحين باعتبار الملتزم كان وسيطاً فيما بينهما لدرجة أن أصبح للملتزم سلطة تفوق سلطة الدولة في القرى ومن ثم دافع محمد على عن مصادرته أراضى الالتزام بداعى حاجته إلى وحدة الدولة الإدارية

والمالية وسيطرتها على مواردها , كما أنشأ ديوان الزراعة عام ١٨١٩م ليسيطر على القرى ويشرف على الزراعة وإرشاد الفلاحين والاهتمام بجودة المحاصيل وتسويقها كما أنشأ دار الغلال والأرز للعناية بهما وتسويقهما في القاهرة والإسكندرية ودمياط ورشيد وبولاق . راجع:

- رؤوف عباس حامد : تصوير الجبرتي للمجتمع الريفي , بحث في ندوة الجبرتي , اشراف أحمد عزت عبد الكريم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص٤٢٠ .
- تقرير للعرض على المسامع الكريمة : مطبعة بولاق ، د.ت ، ص٢ .

١٠- عبد الرحمن زكي : محمد علي وعصره ، مطبعة وادي النيل ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص١٢٢ .

- نوال قاسم : تطور الصناعة في عهد محمد على حتى عهد جمال عبد الناصر ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،١٩٨٧ ، ص٥٠-٦٣ .

١١- أ.ب كلوت بك : لمحة عامة على مصر ، ترجمة محمد مسعود ، دار الموقف العربي ، ط٣ ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٤٩٠ .

- زين العابدين شمس الدين نجم : الضرائب وطرق جبايتها في مصر في عهد محمد على ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، العدد ٨ ، ١٩٩٠ ، ص١٩٢ .
- نظراً للتفاوت في القيمة النقدية للعملة المستخدمة في أثر في قيمة الجزية النقدية المفروضة على أهل الذمة الخاضعين لها والتي على أساسها تحسب إيرادات الجزية ، وإزاء هذا التفاوت الناتج من الاختلاف بين القيمة السائدة لوحدات العملة التي يتم بها الدفع إلى الخزانة نقداً وبين بنود الإنفاق العام من هذا الإيراد , وحتى لا تتأثر حصة الخزينة السلطانية فقد صدرت الفرمانات لفرض زيادة إضافية على القيمة النقدية الأساسية للجزية نظراً لرواج المسكوكات وأسعارها الجارية , ونظراً لغش في سك العملة بخلط النحاس بالذهب وتضارب أسعار الفضة أصدرت الدولة العثمانية فرماناً إلى محمد على بتوحيد العملة بجعلها القرش لتكون عملة جباية الضرائب المعتمدة . انظر :
  - الفرمانات السلطانية : فرمان ٣، ٩٦٥ جمادى الآخر ١٢٢٦هـ ،١٨١١ م .
  - المصدر نفسه : فرمان ٢٨٥ ، ١ رجب ١٢٣٢هـ/١٨١٦ م .
- حدد الفرمان سعر الذهب استنابولى بقيمة ٧ قروش والبندقي الذهبي ١٠ قروش والحجر الذهبي ١١ قرش ومحبوب الذهب مصر ٦ قروش والقرش المصري بقيمة ٤٠ بارة . انظر : الفرمانات السلطانية : فرمان ١٦٥ ، ٣٠ جمادى الآخر ١٢٢٢هـ ، ١٨٠٧م .

١٢- أعفى من أداء الجزية استناداً إلى المعاهدات المبرمة بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية فيما سمى بالامتيازات الأجنبية كما خضعت بعض الإعفاءات لموافقة رجال الإدارة وشملت جل هذه الإعفاءات طوائف القناصل والمترجمون والتجار الأجانب وسماسرة القنصليات . انظر : سجلات الديوان العالي : س٣ ، ص١٤ ، م٢٥٣ ، في آواخر رجب ١٢١٨هـ/١٨١٣م .

- زينب محمد الغنام : الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني (١٥١٧م/١٧٩٨م) ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص١١-١٩ .
- عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، جـ٧ ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص٨٤ .
- محمد عبد المنعم السيد الراقد : الغزو العثماني لمصر , رسالة ماجستير منشورة،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ١٩٦٨ ، ص٤٣٩ . محمد فهمي لهيطة : المرجع السابق ، ص٢١ .

١٣- دفتر ترتيب وظائف : وثيقة ١٨٣ ، أمر ٤٧٩ ، تاريخ ٢٤ شوال ١٢٦٠هـ/٦نوفمبر ١٨٤٤م ، ص١٠١ .

- عبد السلام عامر : طوائف الحرف (١٨٠٥-١٨١٤) ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٣٣ ، ص ١٧٥-١٨٤
- چي فارچيت : محمد على مؤسس مصر الحديثة , ترجمة محمد رفعت عواد ، ط٢ ، المجلس القومي للترجمة ، عدد ٢/٤٩٢ ، القاهرة ٢٠٠٨ ، ص١١٩ .

١٤- أثرت حصيلة ضريبة النفوس على الموازنة العامة حيث أثرت سلبياً على إيرادات الجزية المرسلة إلى الخزينة السلطانية حيث تأثرت حصيلتها بنفقات جبايتها , ولقد كان يحرص السلطان العثماني على أهمية التوازن بين الإيرادات والنفقات لتفادى العجز بالموازنة والحرص على إيرادات خزينته بالإستانة ففي عام ١٨١٣م حدث عجز في موازنة إيرادات هذه الضريبة والتي قدرت إيراداتها في ذلك العام ٦٠٦٤٩٠ قرش في مقابل نفقات الوظائف أو الحرمين الشريفين أو النفقات العسكرية قدرت بنحو ٧٥٠٨٥ قرش وكان العجز بمقدار ١٤٤٣٦ قرش ومن ثم بلغت نسبة العجز في إيرادات هذه الضريبة لعام ١٨١٣ بنسبة ١٩,٢٢% وهو ما دعا السلطان العثماني لإصدار فرمان إلى محمد على والدفتردار لحل مشكلة هذا العجز وبحث ما إذا كان ناجماً عن تضارب بين عدد أوراق النقود المحصلة من هذه الضريبة وبين عدد أهل الذمة الخاضعين لها ويسجل ذلك في دفاتر وترسل إلى السلطان العثماني . انظر : الفرمانات العثمانية ، فرمان رقم ٢٢٢ ، ١٥ رجب ١٢٢٩هـ ، ١٨١٣ .

- علي شلبي : الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٣ ، ص٣٩ .

١٥- أنور دبور : نظام استغلال الأراضي الزراعية في الشريعة الإسلامية، القاهرة ، دار الثقافة العربية ، ١٩٨٧ ، ص١٥٧ .

- جرجس حنين بك : الأطيان والضرائب في القطر المصري ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، القاهرة ١٩٠٤ ، ص٢٧٦ .

١٦- ديوان المالية : صادر الدواوين ، سجل ٣٩، جـ٢ ، وثيقة ١٧١ ، ص١٠٤ , ١٥ محرم ١٢٦٠هـ/٥ فبراير ١٨٤٤ .

- بلغت إيرادات هذه الضريبة وفق فرمان ١٨١١م نحو ٦١٩,٥٠٠ قرش وفق فرمان ١٨١٢ نحو ٦٠٩,٠٠٠ قرش , ووفق فرمان ١٨١٧ نحو ٦٣٨,٠٠٠ قرش , ووفق فرمان ١٨٣٦ نحو ٤٣٥,٠٠٠ قرش ووفق فرمان ١٨٣٩ نحو ٤٤٩,٠٠٠ قرش وكان عدد الأوراق الموزعة على أهل الذمة في كل هذه السنوات ثابتاً بإجمالي ٢٠ ألف ورقة على عدد فئات الضريبة الثلاثة وهم العالية والمتوسطة والدنيا وكان حصتهم من الأوراق ١٥٠٠ ورقة للفئة الأولى و ٤٥٠٠ للثانية و ١٤٠٠٠ ورقة للثالثة على التوالي ويرجع ثبات ذلك إلى تشديد السلطان العثماني على توازن الأوراق الموزعة على عدد أهل الذمة الواجب عليهم الأداء فعلياً ، ويعزى التفاوت في قيمة الضريبة وإيرادها من سنة إلى أخرى إلى الزيادة التي فرضها السلطان العثماني لمواجهة التفاوت في السعر النقدي للعملات المتداولة في ولايات الدولة العثمانية . راجع :
  - الفرمانات السلطانية : فرمان ١٨١ ، ١٥ ربيع الأول ١٢٢٧هـ/١٨١٢م .
  - الفرمانات السلطانية : فرمان ٢٩٥ ، ١٥ ربيع الأول ١٢٣٣هـ/١٨١٧م .
  - الفرمانات السلطانية : فرمان ٤١٦ ، ٣٠ ربيع الآخر ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م .
  - الفرمانات السلطانية : فرمان ٤٨٣ ، أول رجب ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م .
  - الفرمانات السلطانية : فرمان ٤٩٧ ، أواخر شعبان ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .
  - الفرمانات السلطانية : فرمان ٦٢١ ، ١٢ ذي الحجة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .
  - الفرمانات السلطانية : فرمان ٩٢١ ، ٦ ذي الحجة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م .

١٧- حمدي الوكيل : ملكية الأراضي الزراعية في مصر خلال القرن التاسع عشر ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص٤٠٦ .

١٨- تباين تقدير حجم ضريبة الفردة من إجمالي الضرائب العامة والإيراد العام حيث قدرت بنسبة ١٤,٥% من إجمالي الإيرادات العامة عام ١٨٣٣م ، في حين قدرها البعض بسدس إيراد الخزانة المصرية . راجع :
  - محمد فهمي لهيطة : المرجع السابق ، ص١٣٣ .
  - أحمد أحمد الحتة : المرجع السابق ، ص٣٣٢ .

١٩- الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، جـ٤ ، بولاق ، القاهرة ١٧٢٩، ص٢٩ .

٢٠- نجيب يوسف : علم المالية العامة والتشريع المالي ، مطبعة توماس ، ١٩٤٦ ، ص١٤٦.

- يعقوب أرتين : الأحكام المرعبة في شأن الأراضي الزراعية ، المطبعة الكبرى ، بولاق ، ١٣٠٦هـ ، ص١١ .

٢١- معية سنية تركي : دفتر ٩ ، محفظة ١٣ ، وثيقة ٣٦٤ ، ٢٨ جمادى الأولى ١٢٣٧، ١٢٣٧هـ/٣٠فبراير ١٨٢٢م ، ص١٨٥ .

- الجبرتي : المرجع السابق ، ص ٧ ،٤٣٦ .
- ديوان الجهادية : المحفظة ١٧ ، دوسية ٥ ، أمر من محمد على إلى مدير قسم ثاني قبلي محرم أغا ، ٢١ محرم ١٢٥١هـ/١٨٣٥م .

٢٢- محمد فؤاد شكري وآخرون (عبد المقصود العناني – سيد محمد خليل) : بناء دولة عصر محمد على (السياسة الداخلية)، دار الفكر العربي ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة , ١٩٤٨ ، ص٧٣ .

٢٣- معية سنية تركي : دفتر ٩ ، وثيقة ٣٤٩ ، ٢٨ جمادى الأول ١٢٣٧هـ ، ٣٠ فبراير ١٨٢٢م .

٢٤- معية سنية تركي ، دفتر ٣٤ ، محفظة ٣٧ ، وثيقة ٦٧ ، ص٣٢ ، ٩ جمادى الآخر ١٢٤٣هـ /٢٨ ديسمبر ١٨٢٧م .

- عمر طوسون : مالية مصر منذ عهد الفراعنة إلى الآن ،الإسكندرية ، ١٩٣١، ص٧١ .

٢٥- عصمت محمد حسن : جوانب من الحياة الاجتماعية لمصر من خلال ، كتابات الجبرتي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص١٠١ .

٢٦- ادراج الدار ، محافظة عابدين ، محفظة ١٥٩ ، وثيقة ٩٨ ، درج ١٠ ، ٣ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ م٥ مايو ١٨٤٠ ، ص٦٧ .

٢٧- معية سنية تركي ، دفتر ٢٥ ، وثيقة ٤٩٨ ، ٢٠ جمادى الآخر ١٢٤٢هـ / ١٩ يناير ١٨٢٧م ، ص٦٩ .

٢٨- ديوان المالية ، وارد الدواوين ، سجل ١٩٩٩ ، جـ١، وثيقة ١١٢، ص٩٨ ، ٦ ربيع الأول ١٢٦١هـ .

٢٩- حمدي الوكيل : ملكية الأراضي الزراعية في مصر خلال القرن التاسع عشر ،المرجع السابق ، ص٤٠٦ .

٣٠- محمد فهمي لهيطة : المرجع السابق ، ص٢١ .

- هيلين آ ن ريفلين : الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى – مصطفى الحسين ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص١٧٨ .

٣١- كينيث كونو : فلاحو الباشا ، الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري (١٧٤٠م-١٨٥٨م) ، المجلس الأعلى للثقافة ، العدد ١٣٦ ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص١٦٢ .

٣٢- عصمت محمد حسن : جوانب من الحياة الاجتماعية لمصر من خلال كتابات الجبرتي ، المرجع السابق، ص ١٠٢.

- جلال يحيى : مصر الحديثة (١٨٠٥م-١٨٤٠م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الإسكندرية ١٩٨٣ ، ص٣٧٥ .

٣٣- أمين سامي : تقويم النيل ، جـ١ ، ط٢ ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص٢٤٧ .

٣٤- الريال يساوى قرشين وعشر بارات .

٣٥- عفاف لطفي السيد : مصر في عصر محمد على ، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين ، مراجعة السيد أمين شلبي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٤ ، ص٢١٥ .

- تلاعب موظفو المساحة في تقاريرهم بالتزوير عن مساحة الأراضي الزراعية فيعطوا تقارير غير صحيحة عن الأراضي المزروعة كتاناً , كما زور موسى أفندي والشيخ حبيب مندوبي مساحة إقليم قسم المحلة في عملهم وأخذ الشيخ حبيب وقصابيه رشوة وعندما علم المجلس العالي بذلك أمر إبراهيم بك مأمور قسم المحلة بالتحقيق في التزوير والرشوة وإرسال نتيجة التحقيق إلى المجلس , كما تحالف المساحون والمشايخ ضد الأهالي في الاستيلاء على أراضى الأهالي , كما قبض الوالي على ٣ أقباط كتبة لحصولهم على رشوة أثناء قياس الأرض بالمنوفية ، انظر:

- معية سنية تركي ، محفظة ٩ ، دفتر ٨ ، وثيقة ١٤٦، أمر محرر لحاكم المنوفية ٢٣ محرم ١٢٣٧هـ/أكتوبر ١٨٢١م .
- ديوان خديوي تركي ، تراجم ملخصات دفاتر ، محفظة ٤٣ ، دفتر ٧٦٣ ، وثيقة ٣٥٤ ، من الديوان الخديوي إلى إبراهيم بك مأمور قسم المحلة ، ذي الحجة ١٢٤٥هـ/يونيو ١٨٣٠م .

٣٦- أ.ب كلوت بك : المرجع السابق ، ص٢٨٩ .

٣٧- عبد الحميد البطريق : عصر محمد على ونهضة مصر في القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٨٨٣) ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ ، ص٩٥ .

- أولى محمد على اهتمامه بالزراعة والفلاحين حيث نهى جنوده عن سلب الثمار والأخشاب ومراعاة الأصول العسكرية وعدم مخالفتها لأن وجودهم لحماية الفلاح وليس سرقته وأمر بالإبلاغ عن مثل هذه الحالات ويعاقبوا بقطع الراتب ومحو أسمائهم من الدفتر , وفى ذلك حرص من محمد على لاستقصاء الحقائق وتنفيذ أوامره كما حذر أعضاء مجلس المشورة بعدم التسليم بكل ما يصلهم من يوميات الموظفين وتقاريرهم ، انظر :
- ناصر أحمد إبراهيم : الشورى الأبوية ، صناعة القرار عند محمد على باشا ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، مجلد ٤٤ ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٦ ، ص٣٥٠-٣٥١ .

٣٨- هيلين أن ريفلين : المرجع السابق ، ص١٥٠ .

- على بركات : تطور الملكية الزراعية في مصر(١٨١٣- ١٩١٤) و أثره على الحركة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٧، ص ٣٢ .

٣٩- هيلين آن ريفلين : المرجع السابق ، ص١٨٦ .

- يوسف نحاس : الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ،المرجع السابق ، ص١٢٤ .

٤٠- يضع مسح الأراضي عباً جديداً على كاهل الفلاحين حيث كان قد أجرى أول مسح للأراضي الزراعية عام ١٨١٤م ترتب عليه انتقاص مساحة الفدان من ٤٠٠ قصبة قبل المسح إلى ٣٣٣,٥ قصبة وما زاد عن مساحة الفدان وزمام القرى استولت عليه الدولة . راجع :

- رؤوف عباس حامد : تصوير الجبرتي للمجتمع الريفي ، مقال في ندوة الجبرتي ، أحمد عزت عبد الكريم ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص٤٢٥ .
- على بركات : المرجع السابق ، ص ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

٤١- أمين سامي : المرجع السابق ، ص٣٨٧ .

٤٢- جلال يحيى : المرجع السابق ، ص٣٨٧ .

٤٣- رؤوف عباس: أوامر ومكاتبات محمد على ، المرجع السابق،ص٥٥٤ .

- على باشا مبارك : الخطط التوفيقية , جـ١٢ , المطبعة الأميرية الكبرى , القاهرة , ١٣٠٥هـ , بولاق , ص١٢٤ .

٤٤- يقصد بالأراضي الشراقى : هي التي يصعب ريها بالغمر ، لانخفاض مياه النيل أو الفيضان ويضطر مالكها إلى استعمال والآلات ومعدلات لرفع المياه وريها . انظر:

- د. عصام حسنى محمد عبد الحليم : المبسوط في التشريعات والقوانين الضريبية وفق أحدث التشريعات الصادرة ، د.ن ، القاهرة ٢٠٠٨ ، ص١٢١.

٤٥- هيلين آن ريفلين : المرجع السابق ، ص١٨٦ .

٤٦- ديوان خديوي تركي : دفتر ٧٣٦ ، وثيقة ١٠٨ ، ص١١ ، ٥ ذي الحجة ١٢٤٢هـ / ٣٠ يونيه ١٨٢٧م .

- كان من فساد الإدارة الضريبية حيث كان يحصل الصرافيين ضريبة الفردة أكثر من مرة بدعوى تحصيلها ناقصاً أول مرة كما سجل المشايخ المنازل بأسماء الأطفال للحصول على فردة المنازل عام ١٨٢١ مخالفاً اللوائح , انظر معية سنية تركي , تراجم ملخصات دفاتر , محفظة ٩ , دفتر ٨ , وثيقة ٢٠ , مكاتبة إلى محمد بك المعية لتنظيم القليوبية ، ١٢ صفر ١٢٤٢هـ / أكتزبر ١٨٢٦م .

٤٧- معية سنية تركي : دفتر ٦٣ ، ص١١٠ ، وثيقة ٣٧٥ ، ٥ ذي الحجة ١٢٥١هـ / ٢٣مارس ١٨٣٦م .

- أمين سامي : تقويم النيل ، جـ٢ ،المرجع السابق ، ص٢٨٣ .
- على بركات : المرجع السابق ، ص٦٩ .

٤٨- أ .ب كلوت بك : المرجع السابق ، ص٤٩١ .

٤٩- ج بيير : دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة ، ترجمة وتقديم عبد الخالق لاشين ، عبد المجيد الجمال ، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة ١٩٧٦ ، ص٥٩ .

٥٠- أدى فشل إدارات الدولة في الالتزام بتوريد حصيلة الضرائب أو تحصيلها في مواعيدها إلى الإضرار بخزينة الدولة سنوياً فقد تسبب الفساد المالي والإداري لموظف بضياع ٣ ألاف كيسه نقدية وتحميله ديون كبيره للأهالي عام ١٨٣٢ في وقت كانت تعانى فيه البلاد من أزمة مالية طاحنة وتأخرت مرتبات الجنود والموظفين بنحو ٣١ مليون قرش , انظر : معية سنية تركي : دفتر ٤٧ ، وثيقة ٢٠ أمر عالي من المعية سنية إلى ناظر المجلس ٩ شعبان ١٢٤٨هـ / ٣١ ديسمبر ١٨٣٢م .

٥١- الوقائع المصرية : العدد ١٣٧ ، ٢٩ ذي القعدة ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م ، الحوادث الداخلية صورة ما استقر عليه رأى مجلس الزراعة المنعقد في المالية من جهة بقايا القرى التي في العهد.

- على شلبي : الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ط١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص٣٩ .

٥٢- محافظ شورى المعاونة : محفظة ٢ ، وثيقة ٣٠٩ ، ص١٤٥٢ ،٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٨هـ / ١يوليو ١٨٤٢م.

- على بركات : تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ، المرجع السابق،ص٣٠٩ .

٥٣- فائق حليم جبره : ضرائب الأطيان في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب , جامعة القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص٣١٩ .

٥٤- نجم عن تطبيق الاحتكار زيادة صادرات مصر من القطن والقمح والأفيون , واهتم بزراعة القطن وتنويع أصنافه خاصة قطن سيلان والأمريكي , وإزاء تذبذب أسعار الدولة أرسل محمد على إلى بوغوص بك ناظر ديوان التجارة لخفض أسعاره ولما استقرت أسعاره زادت أسعاره , ولكن تشير الوثائق إلى تلاعب السماسرة لأسعاره مما أدى به لتحذيرهم ورقابتهم ونفى المخالفين لأوامره بعد تحقيق لجنة الحقانية في ذلك , كما هدد بعقاب كل من يخلط القطن الجيد بالردئ وألزم المديرون بفرق الثمن والمصاريف إن كان الخطأ راجع إلى تفتيشهم ويتحملها نظار الشون إن كان التلاعب من جانبهم , كما فضل محمد على البيع نقداً عن التعامل بالحوالات , وبلغت قيمة صادرات القطن سنوياً ما بين ١٠-١٥ مليون فرنك مما زاد من حصيلة الموارد المالية للخزانة العامة .

- ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٢ من الجناب العالي إلى بوغوص بك في ٤ جمادى الآخر ١٢٤٠ .
- ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٧ ، مكاتبة من الجناب العالي إلى بوغوص بك، في ٢٤ ذي القعدة ١٢٥٠هـ .
- السيد رجب حراز : المدخل في تاريخ مصر الحديث (١٥١٧-١٨٨٢) ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص٢١٣ .

٥٥- صحيفة الوقائع المصرية : العدد ١٤٥ حوادث مجلس المشورة ، ١٩ ذي القعدة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ، ص٢ .

- أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون : الأرض والفلاح ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤، ص٢٦٢ .

٥٦- محمد شفيق غربال : محمد على الكبير ، القاهرة١٩٤٤ ، ص٤٢ .

- Driault : Mohamed Aly et Napoleon (1807-1841) : le eaire١٩٨٦ , p.231 .

٥٧- ديوان خديوي تركي : دفتر ٧٤٣ ، ص٤٢ ، مسلسل ٩٠ من الديوان الخديوي إلى رستم أفندي مأمور نصف البحيرة ، ١٥ جمادى الآخرة ١٢٤٣هـ/١٨٢٧م .

- على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة ،جـ١ ، ط١ ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ،١٩٨٧ ، ص١٨١ .

٥٨- عبد الحميد البطريق : المرجع السابق ، ص٩٩ .

٥٩- عبد المنعم عبد الرحمن عبد المجيد : مخصصات أسرة محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨) ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر أسيوط ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٩ ,٢٣٠.

60- Crouchley , (A,E) : " Economic development of modern Egypt ", Bristo : , 1938 , p.102 .

- أمين سامي : تقويم النيل ،المرجع السابق ، ص٤٢٦ .

- معية : دفتر ١٥ ، وثيقة ٧٩ ، ٢٨ ربيع الأول ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

٦١- جيلبير سينويه : الفرعون الأخير محمد على بين ١٧٧٠-١٨٤٩ ، ترجمة حافظ الجمالي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ٢٠٠٥ ، ص٢٤٠-٢٤٣ .

- حليم عبد الملك : السياسة الاقتصادية في عصر محمد على ، مكتبة الإنجلو ، القاهرة , ١٩٤٦ ، ص٢٨ .

- صلاح أحمد هريدى : " الحرف والصناعات في عهد محمد على " ، رسالة ماجستير ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، ١٩٧٨ ، ص١٣٧ .

٦٢- أ.ب كلوت بك : المرجع السابق ، ص٤٩ .

٦٣- الجبرتي : المرجع السابق ، ص ٢٦-٢٧ .

٦٤- ديوان خديوي تركي : دفتر ٨٠٦ ، وثيقة ٩٤ ، ٢٤ رجب ١٢٥٠هـ /٢٦ نوفمبر ١٨٣٤م

٦٥- يوسف نحاس : الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، مصر ، مطبعة المقتطف والمقطم ١٩٢٦ ، ص ١٥-١٩ .

٦٦- عبد المنعم عبد الرحمن عبد الحميد : المرجع السابق ، ص٢٢٣ .

٦٧- الجبرتي : المرجع السابق ، جـ٣ ، ص٥٠٧ .

٦٨- مالك أحمد رشوان : مخصصات أسرة محمد على ، القاهرة ١٩٩٥، ص٣٣ .

- سهير حلمي : أسرة محمد على ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص١٢٤ .

٦٩- خزينة الأقنعة : سجل ٣٤٠٢ لسنة ١٢٤٥هـ /١٨٣٠م .

- زين العابدين شمس الدين : الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، بحث في المؤتمر الدولي في كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص٢٢٧ .

٧٠- بوركهات : العادات والتقاليد المصرية من الأفعال الشعبية في عهد محمد على ، ترجمة إبراهيم شعلان ، ط٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص٢٦١ .

- أندريه ريمون : القاهرة تاريخ وحاضرة ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص٢٦٥ .

٧١- عبد المنعم الجميعي : أواخر أيام محمد على باشا الكبير ، مقالة في كتاب مصر في عهد محمد على إصلاح أم تحديث ، تحرير رؤوف عباس حامد ، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ١٠٢-١٠٤ .

٧٢- ديوان المالية : إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية ، سجل ١٦٢٠ توتي ١٢٢٠ .

- ديوان المالية : إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية ، سجل ١٦٢٣، توتى ١٢٣٣-١٢٣٤ .

٧٣- أوامر ومكاتبات من محمد على : سجل ٢٤٨٤ ، جـ١ ، ١١ شعبان ١٢٣٦هـ / ١٤ مايو ١٨٢١م ، ص٢١ .

- ديوان خديوي تركي : دفتر ٧٢٩ ، وثيقة ٩ ، ٢٧ رجب ١٢٤١هـ / ٧ مارس ١٨٢٦م ، ص١٤٩ .

- معية سنية تركي : محفظة ٢١ ، دفتر ١٨ ، وثيقة ٣٥٧ ، ٢٣ شوال ١٢٣٩هـ /٢١ يونيو ١٨٢٤م ، ص٢١ .

- محافظ بحربرا : محفظة ٧ ، وثيقة ١٢٤ ،١٣ شوال ١٢٣٦هـ /١٤ يوليو ١٨٢١ .

- معية سنية تركي : محفظة ٤٤ ، دفتر ٤١ ، وثيقة ٧٢ ، ٢٢ شعبان ١٢٤٦هـ / ٢٥ فبراير ١٨٣١م ، ص٢٣ .

٧٤- معية سنية تركي : دفتر ١٢ ، محفظة ١٥ ، وثيقة ٩٣ ، ٩ شوال ١٢٣٨هـ / ١٩ يونيه ١٨٢٣م ، ص٩٣ .

٧٥- ديوان المالية : إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية ، سجل ١٦٢٠ ، توتى ١٢٢٠ .

٧٦- أمين مصطفى عفيفي : المرجع السابق ، ص١٩٧-١٩٨ .

- فتحي عبد الفتاح : القرية المصرية ، الملكية وعلاقات الإنتاج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩١ ، ص٤٦ .

٧٧- أنطونيو بيليرى : الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد على باشا ، ترجمة عماد البغدادي ، المجلس الأعلى للثقافة ، الإصدار رقم ٩٧٢ ، القاهرة ٢٠٠٥ , ص١٣ .

٧٨- ديوان شورى المعاونة : محفظة ٣ ، وثيقة ٥٥٣ ،٢٢ رمضان ١٢٥٩هـ / ١٦ أكتوبر ١٨٤٣م ، ص٥٥٣ .

٧٩- خميس عبد الله عرفات : وزارة الأشغال والري من عصر محمد على إلى عصر مبارك (١٨٤٠-٢٠٠٢) ، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص٢٣ .

- حسين خلاف : التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، دار إحياء الكتب العربية ، ط١ ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص١٣٤ .

٨٠- محمد فؤاد شكري : المرجع السابق ، ص٨٤ .

- صلاح الدين الشامي : مياه النيل ، مكتبة مصر ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص٦ .

٨١- أمين مصطفى عفيفي : مرجع سابق ، ص١٩٨ .

- أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادي ،المرجع السابق ، ص٥٢-٥٣ .

- جورج يانج , تعريب على أحمد شكري : تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل ، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٤٣ ، ص٨٠ .

٨٢- عمر طوسون : المصانع والمدارس الحربية في عهد محمد على باشا ، مطبعة صلاح الدين الكبرى ، الإسكندرية ١٩٣٢ ، ص٢٠ .

- أميل فهمي : تاريخ التعليم الصناعي حتى ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير منشورة ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص٨١ .

٨٣- معية تركي : محفظة ١٠١ ، أبحاث دفتر ٢١ ، ١٤ ذي القعدة ١٢٤٠هـ / مكاتبة رقم ١٨٠ .

- راشد البراني , محمد حمزة عليش : التطور الاقتصادي في العصر الحديث ، ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٥ ، ص٦٩ .

- على الجريتلى : تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت ، ص٣٥ .

٨٤- تقرير بورنج , نشرها محمد فؤاد شكري وآخرون (عبد المقصود العناني , سيد محمد خليل) : بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) ، ط١ ، دار الفكر العربي ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١ ، ٤ .

٨٥- هنري دودويل : الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد على مؤسس مصر الحديثة ، ترجمة أحمد محمد عبد الخالق ، على أحمد شكري ، مكتبة الآداب ، الجماميز ١٩٩٦، ص٢٤٨ .

٨٦- ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٦ من الجناب العالي (محمد على) إلى الباشمعاون في ١٧ جمادى الثانية ١٢٥٩هـ .

- ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٨ من الجناب العالي إلى الباشمعاون في ٣ ذي الحجة ١٢٥٨هـ .

٨٧- تقرير بورنج : المرجع السابق ، ص٤٤٦ .

٨٨- كانت من أسباب فتح السودان رغبة محمد على في اكتشاف مناجم الذهب والماس وتجنيد السودانيين في الجيش المصري والرغبة في التخلص من فرق عسكر الأرناؤد الباقية , والقضاء على المماليك الفارين إلى دنقلة وتوسيع ملك مصر من الجنوب واكتشاف منابع النيل وإيجاد الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان وتوسيع نطاق التجارة مع مصر . راجع :عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد على ، جـ٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص١٦٠ .

- فطين أحمد فريد على : الفن الحربي الأوروبي وأثره على بناء وتطور الجيش المصري خلال عصر محمد على ، بحث منشور في كتاب مصر في عصر محمد على إصلاح أم تحديث , تحرير رؤوف عباس حامد , المرجع السابق , ص٣٢١ .
- إدوارد دريو : محمد على ونابليون ١٨٠٧-١٨١٤ ، مراسلات قناصل فرنسا في مصر ، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، ط١ ، القاهرة ٢٠٠٨ ، ص٥٠-٥١ .

٨٩- ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٦ من محمد على إلى ابنه الباشا في ١٦ جمادى الأول ١٢٥٤هـ .

- عزيز خانكى : نابليون ومحمد على ، د.ن ، القاهرة ١٩٤٦ ، ص٢٧ .

٩٠- إسماعيل محمد زين الدين : المرجع السابق ، ص٦٨ .

- الأمير عثمان إبراهيم , كارولين وعلى كورخان : محمد على الكبير ، خصوصيات عائلة ملكية ، مذكرات حميمة (١٨٠٥-٢٠٠٥) ، ترجمة هدى كشرود ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٥ ، ص٤٢-٤٣ .
- ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٤ ، وثيقة من الجناب العالي إلى الخواجة بوغوص في ذي القعدة ١٢٤٣هـ .

٩١- عفاف لطفي السيد : المرجع السابق ، ص ٣٣٣ -٣٣٤ .

٩٢- كانت بداية ظهور البحرية المصرية الحديثة عام ١٨١٠ وبفضلها نجحت الحملة الوهابية لفضلها في الاتصال بين مصر وجنوب الحملة في الحجاز وهى التي مكنت مصر من السيطرة على البحر الأحمر وثغوره .راجع :عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد على ،المرجع السابق ، ص٣٦٧ .

- إبراهيم مصطفى : فضل محمد علي على مصر ، مطبعة العلوم ، القاهرة ١٩٤٦ ، ص٣٢ .
- أمين سامي : المرجع السابق ، ص١٩٤-١٩٥ .

٩٣- أوامر ومكاتبات من محمد على ، جـ٢ ، ميزانية ١٢٥٨هـ/١٨٤٣م .

- محمد فؤاد شكري وآخرون : المرجع السابق، ص ١٤٩ ، ١٥١ .

٩٤- أشارت الوثائق عام ١٨٢٦ عن صفقات محمد على مع ليفورنو لتشييد قراويت لأسطوله , كما أشارت وثائق ١٨٢٧م عن حماس محمد على المحموم لبناء أسطوله في ترسانة ليفورنو في ظل نقص إمكاناته المالية , كما أشارت وثائق ساماركو عام ١٨٢٧ عن وصول الأسطول اليوناني للإسكندرية في ١٨٢٧/٦/١٦ وإطلاقه النار على أسطول محمد على والسفن العثمانية وإشعال الحريق فيه وفى المنشآت العسكرية , كما أشارت الوثائق في ١٨٢٧/٩/١م عن حدوث كارثة للأسطول المصري في نافارين حيث تحرك الأسطول البحري المصري الذي يضم ٨٩ سفينة تضم بوارج ومزقاطات وقراويت وسكونات تحت قيادة محرم بك إلى نافارين , كما تعرض أسطول محمد على لحريق مدمر عام ١٨٢٧ , وأشارت الوثائق إلى شروع الوالي في إصلاح سفنه المدمرة في نافارين حيث جهز ٥٤ سفينة , كما تشير الوثائق إلى معارضة الدولة العثمانية عام ١٨٢٩ إنشاء الأسطول المصري بمنع توريد الأخشاب اللازمة لبنائها , كما أشارت تقارير ساماركو إلى اقتصار الوالي بعد نافارين على ترسانته الخاصة لبناء السفن خفضاً للنفقات العامة وإعادة التوازن إلى الموازنة المصرية المتأثرة بالفيضان عام ١٨٢٩م والتي بلغت خسائرة ١٦٠٠٠٠٠٠ قرش وخفض الإنفاق العسكري للتخلص من الركود الذي ساد التجارة المصرية . راجع : إنجلو ساماركو : وثائق البحرية المصرية في عهد محمد على – المساهمة الإيطالية , ترجمة ولاء عفيفي , دار الكتب والوثائق القومية , القاهرة , ٢٠٠٦ ،ص١٤-١٥ .

- عبد اللطيف محمد الصباغ : جهود محمد على التعدينية بالشام أبان الحكم المصري (١٨٣١-١٨٤٠) ، دراسة وثائقية في كتاب مصر في عصر محمد على إصلاح أم تحديث ، المرجع السابق ، ص٣٩١ .

٩٥- ميخائيل بك شارولييم : الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث ، جـ٤ ، القاهرة ١٩٠٠ ، ص٨٦ .

٩٦- عبد الرحمن زكى : الجيش المصري في عهد محمد على باشا الكبير ، ط١ ، ١٩٣٩ ، ص١٨٨ .

٩٧- ديوان خديوي تركي : دفتر ٧٦٠ ، محفظة ٢٥ ، وثيقة ٨٧ ، ٢٣ ربيع الثاني ١٢٤٥هـ / ٢٢أكتوبر ١٨٢٩م ، ص١٧ .

- الوقائع المصرية : عدد ٤٠٠ ، ٥ صفر ١٢٤٨هـ / ٤ يوليه ١٨٣٢م ، ص٥٢.

٩٨- معية سنية تركي : دفتر ٣٦ ، محفظة ٣٩ ، وثيقة ٤٦ ، ٢١ شوال ١٢٤٤هـ / ٢٦ أبريل ١٨٢٩م ، ص٤٦ .

- ديوان الروزنامة : قيد تقاسيط الإبعاديات ، دفتر ٢٦٩٨ ، محفظة ٩٣ ، وثيقة ١٥ ، ١٧ جمادى الأولى ١٢٦٤هـ / ٢١ إبريل ١٨٤٨م ، ص١٥ .

٩٩- معية سنية تركي : محفظة ٥٥ ، دفتر ٥٠ ، وثيقة ٧٩٢ ، ١٦ شعبان ١٢٤٩هـ / ٢٩ ديسمبر ١٨٣٣م ، ص٢٠٨ .

١٠٠- دفتر ترتيب وظائف :الروزنامة وترتيب المعاشات ، ص٢٩٠ .

- ديوان خديوي تركي : دفتر ٧٧٧ ، محفظة ٢٩ ، وثيقة ٣٩٠ ، ص٤٣ ، ١٨ ربيع الأول ١٢٤٧هـ / ٢٧ أغسطس ١٨٣١هـ .

١٠١- دفتر ترتيب وظائف : الروزنامة وترتيبات المعاشات ،ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

١٠٢- محمد فؤاد شكري : تقرير كامبل ،المرجع السابق ، ص٧٢٨ .

- محمد فؤاد شكري : تقرير بورنج ،المرجع السابق ، ص٤٦٤ .
- محمد فؤاد شكري : تقرير دوهاميل ،المرجع السابق ، ص٢٥٤ .
- دفتر ترتيب وظائف : الروزنامة وترتيبات المعاشات ، ص٢٥٦ .

١٠٣- ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٢٧ من الجناب العالي إلى أرتيين بك مدير الأمور الأفرنجية في ٢٧ محرم ١٢٦٤هـ .

- ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٦ من الجناب إلى محمود بك ناظر الجهادية في ١١ ذي الحجة ١٢٤٦هـ.
- مايسترو عموم المحاسبة بديوان المالية : سجل ٥٠١٣ ، ج/١/٨٩/٤ ، توتى ١٢٦١ ، ص٥١ .
- محمد شفيق غربال : محمد على الكبير ، القاهرة ، دائرة المعارف الإسلامية ، د.ت ، ص١٠٨ .

١٠٤- ديوان المالية : وارد الدواوين ، جـ١ ، سجل ١٩٩٩ ، وثيقة ٢٩ ، ٢١ رمضان ١٢٦١هـ/٢٣سبتمبر ١٨٤٥م ، ص٢٠ .

- ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ١٣ من محمد على إلى كتخدا صاحب السعادة في ٦ رجب ١٢٥٥هـ .

١٠٥- ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٦ من الجناب العالي إلى محمود بك ناظر الجهادية في ١١ ذي الحجة ١٢٤٦هـ .

- دفتر مايسترو الخزينة الخديوية : عربي صادر ، سجل ١٥٢٢ ، ج/١/٨٩/٢٥، ١٦ رجب ١٢٥٦ إلى ٢٤ رجب ١٢٥٧هـ /١١ سبتمبر ١٨٤١م ، ص١٢٨ .

١٠٦- مصطفى محمد محمود رمضان : وثائق مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني وأهميتها في تاريخ الجزيرة العربية ، (الندوة العالمية الأولى لتاريخ الجزيرة العربية) ، جمادى الأولى ١٩٧٧ ، ص١٤ .

- ديوان المالية : وارد الرخصة والفروع ، سجل ٢٣٤٨ ، جـ١ ، وثيقة ٢١ ، ٨ رمضان ١٢٦١هـ / ١٠ سبتمبر ١٨٤٥م ، ص٢١ .

١٠٧- مايسترو حساب المتأخرات:سجل ٥٠٢٠ ، ج/١/٨٩/٣٦ ، خزينة خديوية عربي صادر ، توتى ١٢٦١ ، ص٨ .

١٠٨- مصطفى أبو شعيشع : تعداد النفوس في مصر عام ١٢٦٢هـ /١٨٤٦م ، دراسة وثائقية ،عالم الكتب ، المجلد السابع ، العدد الثالث ، ص ٣١٠ – ٣١٦ .

١٠٩- مايسترو عموم الخزينة الخديوية : سجل ٥١٢٢ ، ج/١/٨٩/٢٢ ، ١١ رجب ١٢٥٦هـ إلى ٢٤ رجب ١٢٥٧هـ/١٨٤٠-١٨٤١م ، ص١٥٤ .

١١٠- محمد فؤاد شكري : تقرير كامبل ، مرجع سابق ، ص٣٨٢ .

١١١- معينة سنية تركي : ملخصات دفاتر ، محفظة ٥٢ ، دفتر ٤٩ ، وثيقة ٨٥ ، ٢١ رجب ١٢٤٨ /١٣ديسمبر ١٨٣٢م ، ص١٥٣ .

١١٢- محمد فؤاد شكري : تقرير بورنج ،المرجع السابق ، ص٤٩٤ .

١١٣- أوامر ومكاتبات محمد على ، جـ٢ ، رقم ٢٤٨٤ ، توتى ١٢٥٨ ، ص٤٨٩ .

-مايسترو الخزينة الخديوية ، خزينة خديوية عربي صادر ، سجل ١٥٢٤ ، ج/١/٨٩/٢٧ ، ٢٨ رجب ١٢٧٥هـ / ٩ رجب ١٢٥٨هـ .

-مايسترو الخزينة الخديوية : سجل ٥١٢٥ ، ج/١/٨٩/٢٣ محرم ١٢٥٨هـ ، ذي الحجة ١٢٥٨هـ / يناير ١٨٤٣م ، ص٥٩ .

-بلغت إيرادات الدولة المصرية في عهد محمد على أعوام ١٨٢١م ، ١٨٣٣م ، ١٨٤٧م نحو ١,١٩٩,٧٠٠ جنيه مصري ، ٢,٤٢١,٦٩٠ مليون جنيه مصري ، ٣,٩٥٠,٠٠٠ مليون جنيه مصري . راجع في ذلك : عمر طوسون : مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠٠٠ ، ص٧٥ .

١١٤- محافظ ديوان التجارة والمبيعات:محفظة ٣ ، وثيقة ٣١٩ ، ٢٠ شعبان ١٢٥٢هـ/٣٠نوفمبر ١٨٣٦م ، ص١٢٧ .

- محافظ ديوان المالية : محفظة ٢ ، أوامر مالية ، وثيقة ٥٥٦ ، ١٢ شعبان ١٢٦١هـ/١٦ أغسطس ١٨٤٥م ، ص٢٣٥ .

١١٥- أوامر ومكاتبات محمد على : ج٢ ، أوامر إلى الكتخذا ، غرة رجب ١٢٥١ هـ ، ص٤٦٩

- ديوان خديوي تركي : محفظة ٣١ ، دفتر ٧٨٤ ، وثيقة ٢٠٩ ، ٢٩ رجب ١٢٤٧هـ / ٣ يناير ١٨٣٢م ، ص١٠٤ .

١١٦- الوقائع المصرية : العدد ٣٤٣ ، ٣ رمضان ١٢٤٧هـ / ٥ فبراير ١٨٣٢م ، ص٢٤٧ .

١١٧- محافظ ذوات : محفظة ٧، وثيقة ٦٥ ،١٦ شوال ١٢٥٣هـ / ٢٣ يناير ١٨٣٨م ، ص٥٩٣ .

١١٨- مايسترو : حساب المتأخرات لغاية توتى ١٢٦١ ، سجل ٥١٣٧ ، ج/١/٨٩/٣١ خزينة خديوية ، عربي صادر .

١١٩- جلال يحيى : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص٣٨٣ .

١٢٠- معية سنية تركي : دفتر ٥٣ ، وثيقة ٣٨٠ ، ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٩هـ / ٩ أغسطس ١٨٣٣م / درج ١١ .

١٢١- معية سنية تركي : محفظة ٣ ، وثيقة ٢١٣ ، ١٧ ذي الحجة ١٢٤٣ .

- ديوان المالية : ج٤ , سجل ٤١، صادر الدواوين ، وثيقة ٦٩٠ ، ١٥ ربيع الأول ١٢٦١هـ / ٢٤ مارس ١٨٤٥م ، ص٦٠ .

١٢٢- أوامر ومكاتبات من محمد على : ج٢ ، ١٧ رمضان ١٢٥٢هـ / ٢٦ ديسمبر ١٨٣٦م ، ص٢٣٢ .

- محافظ ديوان التجارة والمبيعات : محفظة ٥ ، أوامر ، وثيقة ١٤٣ ،١٣ محرم ١٢٥٣هـ/١٩ أبريل ١٨٣٧م ، ص٣١٠ .

١٢٣- سجلات الدار : دفتر أمور جنائية ،ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

١٢٤- محمد عيد الغريب , عمر الفاروق الحسيني : شرح قانون العقوبات (القسم الخاص) ، د.ن ، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، ص١٢٧ -١٥٢ ، ص١٩١ -٢٠٨ .

١٢٥- محمد فؤاد شكري : تقرير بورنج ، المرجع السابق ، ص ص ٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٧٠٣ .

١٢٦- عبد الكريم مروان : فرنسا ونظرة التحديث في مصر في عهد محمد على ، (في عصر محمد على) إصلاح أم تحديث ،المرجع السابق ، ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ .

١٢٧- ج.بيير : تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة (١٨٠٠-١٩٥٠) ، ترجمة عطيات محمود جاد ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٨٨ ، ص١٥ .

١٢٨- ديوان الجفالك : سجل رقم ٥٦٤٨ ،٢٤ محرم ١٢٦٣هـ / ١٢يناير ١٨٤٧م ، ص٤٨، ٤٩ .

- ديوان المالية : صادر وارد ورشة المشتريات والمبيعات ، سجل ١٤٤٤ ، ٢٩ شعبان ١٢٦٠هـ / ١٣ سبتمبر ١٨٤٤م ، ص٥٣ .

١٢٩- تنوعت جرائم الإضرار بالمال العام حيث كان الموظفون يسرقون المستندات الحكومية لإخفاء الحقيقة عن الإدارة كسرقة صراف بالفيوم لأوراق الصرف وهروبه ، كما حدثت سرقة جماعية للسمن من الشونة من جانب الناظر والقبانى ومساعده والسمان ومساعده كما لجأ الموظفون للغش على الحكومة بإخفاء سرقاتهم مثلما قام مسئولي نقل الغلال في المراكب العامة بخلط الغلال بالتراب والماء لإخفاء سرقتهم . انظر :

- ديوان خديوي تركي : محفظة ٢٥ من الجناب العالي إلى مأمور الديوان , وثيقة ١٠٣ , ٥ شعبان ١٢٥٣هـ / نوفمبر ١٨٣٧م .
- الوقائع المصرية رقم ١٢١ , ٢ شعبان ١٢٦٤هـ / يوليو ١٨٤٨م .
- ديوان خديوي تركي : تراجم ملخصات دفاتر , محفظة ٢٥ ، وثيقة ٤٠ ، من الديوان الخديوي إلى حسن أغا مأمور الفيوم ، ١٢ جمادى الأولى ١٢٤٥هـ / نوفمبر ١٨٢٩م .

١٣٠- تنوعت صور الرشوة بين نقدية أو عينية ومورست أحيانا بصورة جماعية مثلما كان البصاصون في مأموريات كفر الشيخ وفوة يأخذون خفية من مشايخ القزازين ألف قرش رشوة

شهرياً بانتظام ، كما فرض الموظفون الرشوة على الأهالي حيث أجبر على ديب أحد مشايخ قرى المنوفية بإجبار ١١ فلاحاً على دفع الرشوة وعندما عجز أحدهم طرده مع أولاده من القرية ولما أثبت التحقيق ظلمه تم عزله من الوظيفة كما دفعت الرشوة من الموظفين إلى رؤسائهم للتستر على فسادهم . انظر :

- الوقائع المصرية عدد ٢٠٩ ، ٢٧ جمادى الأولى ١٢٤٦هـ/نوفمبر ١٨٣٠م .
- معية سنية تركي : محفظة ٩ ، وثيقة ٦٦ ، أمر محرر محاكم المنوفية ، ٢٢ ذي الحجة ١٢٣٦هـ / سبتمبر ١٨٢١ .

١٣١- تشير الوثائق إلى فساد حاكم منفلوط الذي يتسم القمح من الأهالي بسعره ريال والفول بسعر ٣ ريال للأردب مع قيده في الدفاتر بسعر ١٠ أردب مما يعنى ضياعه على الدولة والأهالي حقوقهم المالية بقيمة الفارق بين سعر الشراء وسعر القيد ويزيد من كراهية الأهالي للدولة ويدفهم لعدم زراعتها ثانية لعدم جدواها اقتصاديا أو الامتناع عن التوريد ويتعرضون للعقاب وفق نظام الاحتكار , كما أرسل محمد على عام ١٨٣٢ إلى ٣١ موظف بالأقاليم يحثهم على تحصيل المتأخرات الضريبية والتي تكلف الدولة نفقات مضاعفة لتكرار إصدار الأوامر وإرسالها إلى أربابها في وقت اشتكى سامي بك إلى محمد على من انخفاض عدد القواصبين الذين يحملون الأوامر ويرسلوها إلى متلقيها ، وقد بلغت متأخرات مديرية البحيرة الضريبية ٤٠١١٧ كيسه ففي دمنهور تحصل فقط ١٤ كيسه من أصل ٢٥٤٧ كيسة . انظر:

- معية سنية عربي : س٤/١٣/١ ، ص٤٧ ، رقم الوثيقة ١١٣ يومية الجوابات والأوامر الكريمة الصادرة بورشة الجرنالات ، الجمعة ٢٢ شوال ١٢٥٠هـ / فبراير ١٨٣٥م .
- ديوان خديوي تركي : تراجم ملخصات دفاتر، محفظة ٦ ، دفتر ٧٨٩ ، وثيقة ٥٦ ، ٥ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ / ٢٩ أكتوبر ١٨٣٢م .

١٣٢- تعددت حالات التزوير في المستندات الرسمية والعملة والمكاييل والموازين حيث زورت أعداد العمالة في مشروعات الدولة لكي يحصل الموظفون على فروق الأجور مثلما حدث في تزوير دفاتر عمال القناطر الخيرية وأمر محمد على " محمود بك " بالتحقيق في ذلك , كما زورت مراسيم وأوامر الوالي من رحمي أفندي ، كما زورت دفاتر الفردة لصالح بعض القرى نظير رشاوى كتزوير الدفترخانة عام ١٨٤٥م ، كما زورت القيمة المالية لبعض الإيصالات المالية كتزوير المعلم جرجس حنا إيصالاً بمبلغ ٣٠٠ قرش و٣٠ بارة ، كما زورت إيصالات بديوان الجهادية . راجع :

- معية سنية تركي : دفتر ٦٩ ، وثيقة ١٣٥ ، من الجناب العالي إلى شرحي أفندي مدير نصف ثاني الغربية ، ١٧ جمادى الثاني ١٢٥١هـ / أكتوبر ١٨٣٥م .
- ديوان خديوي عربي : سجل ١٢ ، دفتر قيد اللوائح والأوامر ، رقم ٤٧١ ، ٤ صفر ١٢٥٨هـ / مارس ١٨٤٢م .

١٣٣- ديوان خديوي تركي : محفظة ٥، من الجناب العالي إلى مأمور الديوان ، وثيقة ١٠٣ ، ٥ شعبان ١٢٥٣هـ / نوفمبر ١٢٣٧م .

١٣٤- ديوان المالية : صادر فابريقات : سجل ١٤١٥ ، جـ٤ ، وثيقة ٤٦٩ ، ١٥ شوال ١٢٦٢هـ / ٦ أكتوبر ١٨٤٦م ، ص٢٨ .

- ديوان خديوي تركي : دفتر ٧٦١ ، مسلسل ٤١٥، ص١٤٣ ، من مأمور الديوان الخديوي إلى المبر لواء محمد بك ، ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م .

١٣٥- ديوان خديوي : دفتر ٧٨٤ ، وثيقة ٢٠٦ ، ٢٦ رجب ١٢٤٧هـ / ٣١ ديسمبر ١٨٣١م ، ص٢٠٦ .

- ديوان الجهادية : محفظة ١٧ ، أمر من على إلى دفتر داربك،١٣ رمضان ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م .

١٣٦- أمين سامي : تقويم النيل ، جـ١ ، طـ٢ ،المرجع السابق، ص٤٣٦-٤٥٠ .

١٣٧- تعرضت سجلات تعداد السكان والمنشآت للتزوير عام ١٨٤٧م بدافع الحصول على الفردة من الأشخاص الذين لم يسجلوا في الدفاتر أو التزوير بعد الحصول على رشاوى من القرى لتزوير عدد من مشايخ دمياط في دفاتر التعداد عام ١٨٤٧م ، كما زور المعلم إسحاق طنان إيصالات مالية بأقل من قيمتها الأصلية وبيعها للتجار ، كما زورت مكاييل ومقاييس الشون في القطن والغلال والموارد الغذائية وخلط السلعة الجيدة بالرديئة كذلك كان الباشا يعدم من يغش الحكومة : راجع

- شورى المعاونة تركي : دفتر ١٥٨ ، وثيقة ٧٩٤ ، ص١٧٣ ، أمر عالي إلى حسين بك مدير الغربية ، ٢٩ ذي القعدة ١٢٥٣هـ / مارس ١٨٣٨ م .

١٣٨- أحمد أحمد الحتة : تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد على الكبير ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٠، ص١٢٨ .

- روبرت هنتر : مصر الخديوية " نشأة البيرقراطية الحديثة " ، ترجمة بدر الرفاعي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥ ، ص٤٤ .

١٣٩- فتحي زغلول : المحاماة ، القاهرة ١٩٠٠ ، ص١٦١ .

١٤٠- وسع محمد على حقوق الفلاح في الأرض التي يزرعها بإصداره لائحة ترتيب زراعة الأرض بطريقة الاشتراك مع المسرى ليصبح للفلاح جزء من محصول الأرض وبذلك قيدت الدولة الأرض كأداة للإنتاج الزراعي وهذا لم يكن في مصلحة الإنتاج أصدرت لائحة ١٨٤٦م خولت للفلاح حق الانتفاع بالأرض وحرية التصرف بالرهن والتنازل للغير عن حق الانتفاع على أن تعود الأرض للدولة في حالة إهمالها وتوقف عن دفع الخراج المفروض عليها. راجع:

- أمين مصطفى عفيفي :المرجع السابق ، ص١٥٣ .
- خالد فهمي : كل رجال الباشا ،المرجع السابق ، ص٢٠٥-٢٠٦ .

١٤١- محفظة الميهى : وثيقة رقم ١/١٨ ، قرار مجلس مصر الملكي ، ٢٣ جمادى الأولى ، ١٢٥١هـ ، ص٣ .

١٤٢- المصدر نفسه، ص٥ .

١٤٣- أوامر ومكاتبات من محمد على : جـ٢ ، أمر منه شرحاً على لائحة تفتيش الأشوان ، ٦ شوال ١٢٥٢هـ ، ص٣١٦-٣١٧ .

١٤٤- هيلين آن ريفيلين : المرجع السابق ، ص١١٥ .

١٤٥- اعتبر قانون السياستنامه كل موظف عام أخذ مبالغ تحت إدارته أو سلم له على وجه الأمانة أو شراء الأشياء اللازمة لإدارته من خارج الحكومة مع كونها موجودة في مخازنها من أجل منفعة شخصية أو من يتاجر بالأموال الأميرية يعد مختلساً ، وتعددت في الواقع صور الاختلاس لأموال المخازن أو الآلات والمواد الخام من المصانع كما كان هناك اختلاس فردى وجماعي يعتمد على أهل الوظيفة أو المهنة الواحدة مثل اختلاس الشون والقطن مثلما قام قبانى شونة حيث غمر بالاشتراك مع مباشر الشونة وكتابها باختلاس مبالغ كبيرة . راجع :

- معية سنية تركي : تراجم ملخصات دفاتر ، محفظة ٤٥ ، دفتر ٤٢ ، وثيقة ٥٢١ ، ٢٠ ذي القعدة ١٢٤٦هـ / أبريل ١٨٣١م .
- ديوان خديوي تركي : محفظة ٢٩ ، وثيقة ٧٦ ، من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي ، ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٦هـ / نوفمبر ١٨٣٠م .

١٤٦- قيد القرارات والخلاصات الواردة للمالية ، سجل ٣١٦٨ ، ٥ رمضان ١٢٦١هـ / ص٢ .

- Augustus : Egypt and Mohamed ali az travels un the vally , vol..2.p.412 .
- قيد القرارات والخلاصات الواردة للمالية : سجل ٣١٧٠ ، صادر من المالية ، ١٩ رمضان ١٢٦١هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٤٥م ، ص١٦٣ .
- على بركات : تقنين علاقة القرية بالسلطة في عهد محمد على في (مصر في عصر محمد على) ، إصلاح أم تحديث ،المرجع السابق ، ص٣٤٤ .
- صوفي حسن أبو طالب : تاريخ القانون في مصر ، العصر الإسلامي ، جـ٢ ، ط٣ ، القاهرة ٢٠٠٠ ، دار النهضة العربية ، ص ٢٤٢ – ٢٤٥ .

١٤٧- عابدين تراجم ملخصات دفاتر ، محفظة ٤٢ ، ص٤٥ ، وثيقة ٢٣١ ، ١٧ جمادى الأول ١٢٦١هـ / ٢٣ مايو ١٨٤٥م .

- أظهرت الرقابة المحاسبية عن العديد من حالات الاختلاس ففي عام ١٨٣١ روجعت حسابات المعلم حنا الأبيارى صراف نواحي بيروم والغدادنة وظهر في ذمته مبالغ كبيرة ترجع إلى الضرائب عن المدة من أغسطس ١٨٢٥م إلى يوليو ١٨٢٨م وقُبض عليه وأودع بالسجن . راجع :

- ديوان خديوي تركي : تراجم ملخصات دفاتر ، محفظة ٥٣ ، وثيقة ٩ ، ٢٤ ذي القعدة ١٢٤٤هـ /٢٧ مايو ١٨٢٩م .
- شيوه كار : إحياء بلادي محمد على باشا ، ترجمة إميل مراد ، دار المعارف ١٩٤٣ ، ص١٧٧ .

١٤٨- نظمت لائحة ١٨٤٤ ديوان التفتيش بتحديد مهامه بجرد الخزينة والمصالح سنوياً والتفتيش على الدفاتر والنظر في المبيعات ومتابعة الصادر والوارد في الأشوان ورقابة المكاييل والموازين والآلات في المخازن والأشوان وتم عمل استثمارات كنموذج ليتم التفتيش وفقها ، وبموجب هذه اللائحة أجرى تفتيش موسع في كافة الأقاليم والنواحي والأسواق والمصالح ، واتسم التفتيش بالسرية ، تفاتيش أقاليم بحري ، محفظة ١ ، ملف ٦٠ ، وثيقة ١ ، ١٤ ذي القعدة ١٢٦٠هـ / ٢٤ نوفمبر ١٨٤٤م .

- ديوان الجفالك : سجل ١٩ ، لوائح ، ١٢٦٠هـ /١٨٤٤م .
- بطاقات الدار : درج ١٢ إدارة , وثيقة ١٤٤ من الجناب العالي إلى وكيل ناظر الجهادية , ١٩ ربيع الثاني ١٢٥٢هـ / ١ أغسطس ١٨٣٦م .

١٤٩- معية سنية تركي : تراجم ملخصات دفاتر، محفظة ٧٥ ، وثيقة ٩٢ ، من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي ، ١٣ رجب ١٢٥١هـ / ٤ نوفمبر ١٨٣٥م .

- بطاقات الدار : درج ١٠ إدارة ، وثيقة ١٧٠ من مأمور الديوان الخديوي إلى مأمور منوف وأشمون وجريس ، ١٣ محرم ١٢٤٤هـ / ٢٥يوليو ١٨٢٨م .

١٥٠- أشار قانون السياستامة الصادر في ١٨٣٧م في بند ٢٥ إلى مهام المفتش ومنها تفتيش المصالح التابعة لتفتيشهم تبعاً للوارد بلائحة التفتيش مع جرد خزائن الصيارفة فجأة ، وكانت قد تكونت بكل ديوان جمعية تتكون من ٣-٤ أشخاص تبعاً لحاجة كل ديوان تختص بمراجعة جرانيل تفتيش الفروع الواردة إليهم من المفتشين والفصل في القضايا الموجودة بها كما يختصوا بتقسيم أقلام الديوان بينهم ويقوموا بتفتيشها في أوقات معينة . راجع :

- ديوان الجفالك : لوائح ، سجل ١٩ ، لائحة صادره عن الجمعية بالرد على البنود المقدمة من المسيو روسيه ، ١٢٦٠هـ/١٨٤٦م .
- طبق محمد على الرقابة الإدارية والمالية الداخلية نظر للخلل في ديوان الروزنامة نظراً لوقوع حالات الاختلاسات العديدة ولذلك عين خليل أفندي " مراقباً " كاتباً للذمة عام ١٨١٠م وأصدر تعليماته بعرض كافة الأوامر عليه أولاً ، وإزاء تزايد شكاوى الأهالي ضد المديرين والنظار ومشايخ الريف وحاجة الدولة للأموال فأمر محمد على عام ١٨٢٦ بتعيين موظفين اختصوا بالمرور على الأقاليم والاستماع إلى شكاوى الفلاحين ورد كافة الحقوق إليهم لإصلاح أحوال الريف . راجع :

- محكمة منوف الشرعية ، سجل ١١٤٦ ، وثيقة ٥١٧ ، ص١١٦ ، مرسوم صادر من ديوان مصر المحروسة إلى أهالي نواحي منوف وأشمون وجريس ، غرة شعبان ١٢٤١هـ / ١٠ مارس ١٨٢٦م .

١٥١- تنوعت هذه التقارير المرسلة من المراقبين بين شهرية وأسبوعية وكل ١٥ يوم ولضمان وصولها إلى الديوان الخديوي أمر الوالي عام ١٨٣٦ بقيدها في دفتر بالديوان من خلال مأمور الديوان لعرضها عليه . راجع :

- محفظة ذوات ، وثيقة ٢٨٠ من الجناب العالي إلى شاكر أفندي ، ١٣ صفر ١٢٥٢هـ / ٢٨ مايو ١٨٣٦م .

١٥٢- هيلين آ ن ريفلين : المرجع السابق ، ص١٣١ .

١٥٣- ساهم إلغاء نظام الالتزام في الأراضي الزراعية إلى تغيير جذري في الإدارة في الريف والأقاليم حيث صعد دور مشايخ القرى في الإدارة المصرية حيث تحول شيخ البلد من ممثل للملتزم إلى ممثل الحكومة المركزية بجانب حفظ الأمن وإعادة الفارين من الفلاحين إلى قراهم ولهم رأى في توزيع الضرائب على القرويين وعاونوا القرى وكذلك قدم تقاريرهم إلى نظار الأقسام يذكرون فيها الإهمال والتأخير في أعمال الفلاحين أو المشايخ لتأديبهم ولم يوسع محمد على من سلطات المعاونين في تأديب الأهالي والمشايخ المصريين بدلاً من النظار لخوفه من عسفهم بالفلاحين والمشايخ ، كما أن وظيفة الرقابة والتفتيش كان وليدة حاجة الإدارة إلى وظائف رقابية وإرشادية أي رقابة الإدارات لأداء الموظفين . راجع :

- على بركات : تطور الملكية الزراعية في مصر (١٨١٣-١٩١٤) وأثره على الحركة السياسية ،المرجع السابق ، ١٩٧٧ ، ص٢٣٣ .
- معية سنية تركي : تراجم ملخصات دفاتر ، دفتر ٦٩ ، وثيقة ٢٩٤ ، من الجناب العالي إلى رستم بك مدير المنوفية ، ٧ شوال ١٢٥١هـ / ٢٦ يناير ١٨٣٦م .

١٥٤- إزاء تزايد حدة الفساد المالي والإداري أعطى محمد على عام ١٨٣٥ رؤساء ومديروا الدواوين سلطات كبيرة لرقابة الموظفين المرؤسين وأمرهم بعدم إضاعة أموال الدولة أو اهدارها ، كما نوعت الدولة الرقابة على الموظفين من خلال عدم قبولها توظيف موظف إلا بعد أن يكون له ضامن يسأل أمام الإدارة عن تصرفات هذا الموقف وأخطائه وبعد ذلك تحول ذلك الضامن إلى موظف عام ففي عام ١٨٣٠ عُين الشيخ ضرغام ضامن للصيارفة المسلمين وكانت من مهامه المرور على الصيارفة بدواوين العاصمة والأقاليم ورقابة حساباتهم وأعمالهم وتقييدها في دفتر وتقديمه إلى المجلس العالي كل ٦ شهور وله سلطة عزل الصراف المختلس بعد استأذان مأمور الجهة التي يعمل بها مع مسئولية الضامن أمام الإدارة عن أخطاء الصيارفة الضامن لهم . راجع :

- بطاقات الدار : درج ١٢ إدارة ، وثيقة ١٢٠ من مجلس الملكية إلى مأمور ديوان الخديوي ، ٨ جمادى الثاني ١٢٥١هـ / ٣٠ سبتمبر ١٨٣٥م .

- بطاقات الدار : درج ٥٨٨ موظفين ، وثيقة ٣٠٥ ، من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي ، ١٩ شوال ١٢٤٥هـ / أبريل ١٨٣٠م .

١٥٥- ديوان خديوي تركي : تراجم ملخصات دفاتر ، محفظة ٤٧ ، وثيقة ٥٩ ، من مأمور الديوان الخديوي إلى مأمور الوجه القبلي والبحري والمعاونين في التفتيش ، ١٣ محرم ١٢٤٦هـ / ٤يوليو ١٨٣٠م .

١٥٦- هيلين آ ن ريفلين : المرجع السابق ، ص١٣٦ .

- رغم إعطاء محمد على مشايخ القرى في الريف سلطة رقابية مالية إلا أنهم أساءوا استخدامها بالسيطرة على الفلاحين وأرهقوا الفلاحين بابتزازهم بفرض الرشاوى أو اختلاس الأموال المحصلة لصالح الإدارة محققين بذلك ثراء على حساب الإدارة حيث دلت الوثائق على استيلاء شيخ قرية الهياتم على ٤ أفدنة من أجود الأراضي ووزع الرديئة على الأهالي . راجع :

- معية سنية تركي : دفتر ١٢ ، وثيقة ٢٧٨ ، أمر إلى كاشف قسم ثالث الغربية ، ٧ محرم ١٢٣٩هـ / ١٨٢٣م .

١٥٧- عبد الله محمد عزباوى : عمد ومشايخ القرى ودورهم في القرن التاسع عشر ، ط١ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ١٩٨٤م ، ص ٤٤ ، ٤٥ .

- سمحت لائحة الفلاحة بحق الموظف الأدنى في رقابة رؤسائه حيث سمحت للمولى (القيم على الأملاك أو المشرف على الزراعة) إذا رأى إهمال قائمقام أو المشايخ يخبر عنها الحاكم أو شيخ الخط أو ناظر القسم أو المأمور . راجع:
- لائحة الفلاحة ، مطبعة بولاق ، ١٢٤٥هـ ، ص٤٧ .

١٥٨- محمد فؤاد شكري وآخرون ، تقرير بورنج ، المرجع السابق ، ص٤٧ .

١٥٩- دار الوثائق القومية : دفتر ترتيب وظائف ، ص٩-١٠ . لائحة ترتيب وظائف ديوان شورى المعاونة ، ١٠ ربيع الآخر ١٢٥٩هـ / ٩ مايو ١٨٤٣م .

١٦٠- مارس محمد على المحاسبة المالية منذ عام ١٨١٣م عند علمه بإخفاء حسين أفندي الروزنامجى بعض الحسابات فأمر الكتاب بمرجعة حساباته عن ٤ سنوات وأخذوا كافة الدفاتر الموجودة في خزانة الدفاتر لتدقيقها وظهر في ذمته ٥ آلاف كيسة , وعندما علم الوالي بتلاعب موظفي الأقاليم المالي في تحصيل الأموال أمرهم بتقديم حسابات بالمبالغ التي أخذوها لدفع ما للدولة من حقوق مالية قبلهم . راجع : معية سنية تركي : تراجم ملخصات دفاتر ، محفظة ٧٥ ، وثيقة ٩٢ ، من الجناب العالي إلى أحمد باشا وكيل ناظر الجهادية ، ١٣ رجب ١٢٥١هـ / ٤ نوفمبر ١٨٣٥م .

١٦١- معية سنية تركي : تراجم ملخصات دفاتر ، محفظة ٥٣ ، وثيقة ٩٧ ، من الجناب العالي إلى ناظر الترسانات ،٢٩ رجب ١٢٤٩هـ / ١١ ديسمبر ١٨٣٣م.

١٦٢- سعت الإدارة المالية حثيثاً على ضبط الحسابات المالية ففي ١٨٢٥م عينت ٧ نظار أربعة للوجه البحري وثلاثة للوجه القبلي اختصوا بمراجعة الحسابات بهما ليقدموا الحسابات إلى المجلس العالي ونظراً للقصور في عملهم فقد أبعدهم محمد على من النظارة المالية وأسند المراجعة إلى مدير المديرية وتعيين كتاب ومباشرين للمراجعة ويقدموا الحسابات في استثمارات وزعت عليهم شهرياً ، وإزاء عدم خبرتهم في إمساك الدفاتر فاقترح المعلم باسيليوس بك مدير الحسابات تدريبهم على يد أحد المباشرين الأكفاء ثم تم عمل استثمارات على النموذج الأوروبي ووزعت عليهم لتسجيل كافة العمليات بها عام ١٨٣٢م . انظر :

- تفاتيش أقاليم قبلي : محفظة ٩ ، ملف ٥١ ، وثيقة ١ ، أمر كريم إلى أحمد باشا مدير الأقاليم الوسطى ، ٢١ جمادى الآخرة ١٢٤٩هـ / ٢٤ نوفمبر ١٨٣٣م .
- ديوان خديوي تركي : تراجم ملخصات دفاتر ، دفتر ٧٥١ ، وثيقة ١ ، من الديوان الخديوي إلى المعلم باسيليوسى ، ٢٤ ذي القعدة ١٢٤٤هـ / ٢٦ مايو ١٨٢٩م .

١٦٣- تراجع دور المحتسب مع صدور قرار مجلس المشورة عام ١٨٣٠ والذي قرر أنه بعد ضبط المخالفين في الأسواق من الباعة لا تنفذ العقوبة في ذات الوقت ولكن يتم تسليمهم إلى القوللق (أحد أسماء الشرطة في عهد محمد على)الذي يرسله مع البضاعة المباعة إلى الديوان الخديوي الذي يعاقبه وفق قوانين الديوان الخديوي وفى عام ١٨٣٥ أمر محمد على بمنع المحتسب من ضرب المخالفين وإن سمح لهم بالعقاب البدني فقط بالضرب مع عدم تجاوزه لعشرة سياط في الجنح البسيطة وظلت اختصاصات المحتسب في التقلص تدريجياً حتى ألغيت عام ١٨٣٧م . راجع:

- الوقائع المصرية : رقم ١٠٥ ، الأحد ٧ شعبان ١٢٤٥هـ / فبراير ١٨٣٠م .

١٦٤- جلال يحيى : المرجع السابق ، ص٣٤٩ .

١٦٥- معية سنية تركي : دفتر ٤٧ ، وثيقة ٣٠٥ ، من الجناب العالي إلى ناظر المجلس الملكي .

- معية سنية تركي : دفتر ٦ ، وثيقة ٦٩٩ ، ٤ ذي الحجة ١٢٣٦هـ /١٨٢٠م .
- ديوان خديوي تركي : دفتر ٧٩٢ ، وثيقة ٨٢ ، أمر من المجلس العالي إلى ديوان الخديوي ، ٩ شوال ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م .
- عبد السميع الهراوة : لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، الكتاب الأولى ، د.ت ، ص٢٢٩ .

١٦٦- أحمد محمد حسن الدماصى : سقوط نظام الاحتكار في مصر الحديثة وأثره على تطورها الاقتصادي (١٨٤٠-١٨٨٢) ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص٢٨٤ .

- صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٦٨، الأربعاء غرة صفر ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م ، ص٢ ، حوادث مجلس المشورة .
- صحيفة الوقائع المصرية ، العدد ١٥٣ ، ٢٢ ذي الحجة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق :-

أ) الوثائق غير المنشورة :

- الفرمانات السلطانية ١٢٢٦هـ /١٨١١م
- سجلات الديوات الغالي ١٢١٨هـ /١٩١٣م
- دفتر ترتيب الوظائف
- الفرمانات العثمانية ١٢٢٩هـ/١٨١٣م
- ديوان الجهادية ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م
- ديوان خديوي تركي ١٢٤٢هـ / ١٨٢٧م
- ديوان خديوي عربي ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م

١- ديوان المالية

- سجلات القيد
- سجلات المايسترو
- ديوان الجفالك

٢- سجلات ديوان المالية

- ديوان الروزنامة

٣- دفتر ترتيب وظائف

٤- ديوان المعية السنية تركي

- ديوان المعية السنية عربي

٥- محافظ ذوات تركي

٦- محافظ ديوان المالية

٧- ديوان التجارة والمبيعات

٨- سجلات الدار

- محفظة لوائح وقوانين
- دفتر أمور جنائية
- محفظة الميهي
- أوامر ومكاتبات من محمد علي حـ١ ، حـ٢

- محافظ الوقائع المصرية
- إدراج الدار الخاصة بالإدارة
- محافظ عابدين

٩- محافظ شورى المعاونة

١٠-خزينة الأقنعة

١١-محافظ بحر برا

١٢-محافظ ذوات

١٣-قيد القرارات والخلاصات الواردة للمالية .

ب) الوثائق المنشورة

- **تقرير المعاصرين (بورنج – دوهاميل)**

نشرها محمد فؤاد شكري وآخرون (عبد المقصود العناني ، سيد محمد خليل) بناء دولة مصر محمد علي (السياسة الداخلية) ، ط١ ، دار الفكر العربي ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٨م .

- **قانون السياسنامة الملكية** ، نشره محمد صبحي في كتابه " الحياة النيابية في مصر في عقد ساكن الجنان محمد علي باشا ، جـ٥ ، مطبعة دار الفكر المصرية ، القاهرة .

ثانياً : نشرات وتقارير :-

١- تقرير للعرض على المسامع الكريمة : مطبعة بولاق ، د.ت .

٢- جيلبير سينويه : الفرعون الأخير محمد على بين ١٧٧٠-١٨٤٩ ، ترجمة حافظ الجمالي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ٢٠٠٥ .

٣- حبيب أبو صقر: عمليات تنفيذ الموازنة ورقابتها، دراسة مقارنة منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان ١٩٨١.

٤- علي العربي، عبد المعطي محمد عساف: دوره الموازنة العامة ومشكلاتها في الدول النامية، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية،١٩٨٦.

ثالثاً : أبحاث ومؤتمرات:-

١- أمنية عامر: نظام الالتزام، التحول من الملكية الحكومية إلى الملكية الخاصة،الروزنامة، الحولية المصرية للوثائق، العدد الأول، الهيئة العامة للكتاب، دار الكتب والوثائق القومية،٢٠٠٣.

٢-رؤوف عباس حامد : تصوير الجبرتي للمجتمع الريفي , مقال في ندوة الجبرتي ، إشراف أحمد عزت عبد الكريم ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ .

٣-زين العابدين شمس الدين : الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، بحث في المؤتمر الدولي في كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ٢٠٠٣ .

٤-زين العابدين شمس الدين نجم : الإدارة المالية في مصر في عهد محمد على ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، العدد ٨ ، ١٩٩٠ .

٥- زين العابدين شمس الدين نجم : الضرائب وطرق جبايتها في مصر في عهد محمد على ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، العدد ٨ ، ١٩٩٠ .

٦-شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٦١ .

٧- عبد الكريم مروان : فرنسا ونظرة التحديث في مصر في عهد محمد على ، (في عصر محمد على) إصلاح أم تحديث ، تحرير رؤوف عباس حامد، المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٩ .

٨-عبد اللطيف محمد الصباغ : جهود محمد على التعدينية بالشام أبان الحكم المصري (١٨٣١-١٨٤٠) ، دراسة وثائقية في كتاب مصر في عصر محمد على إصلاح أم تحديث ، تحرير رؤوف عباس حامد، المجلس الأعلى للثقافة،١٩٩٩ .

٩-عبد المنعم الجميعى : أواخر أيام محمد على باشا الكبير ، مقالة في كتاب مصر في عهد محمد على إصلاح أم تحديث ، تحرير رؤوف عباس حامد ، المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة ١٩٩٩ .

١٠- على بركات : تقنين علاقة القرية بالسلطة في عهد محمد على ، في (مصر في عصر محمد على) إصلاح أم تحديث ، تحرير رؤوف عباس حامد، المجلس الأعلى للثقافة،١٩٩٩ .

١١- فطين أحمد فريد على : الفن الحربي الأوروبي وأثره على بناء وتطور الجيش المصري خلال عصر محمد على ، بحث منشور في كتاب مصر في عصر محمد على إصلاح أم تحديث ، تحرير رؤوف عباس حامد ، المجلس الأعلى للثقافة ، ١٩٩٩ .

١٢- محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ -١٨٠١) ، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ، المجلد الرابع ، جـ١ ، القاهرة ١٩٣٦ .

١٣- مصطفى محمد محمود رمضان : وثائق مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني وأهميتها في تاريخ الجزيرة العربية ، (الندوة العالمية الأولى لتاريخ الجزيرة العربية) ، جمادى الأولى ١٩٧٧ .

١٤- ناصر أحمد إبراهيم : الشورى الأبوية ، صناعة القرار عند محمد على باشا ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، مجلد ٤٤ ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

رابعاً: الرسائل العلمية :

١- أحمد محمد حسن الدماصى : سقوط نظام الاحتكار في مصر الحديثة وأثره على تطورها الاقتصادي (١٨٤٠-١٨٨٢) ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

٢- أميل فهمي : تاريخ التعليم الصناعي حتى ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير منشورة ، القاهرة ١٩٦٧ .

٣- زينب محمد الغنام : الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني (١٥١٧م/١٧٩٨م) ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ١٩٨٨ .

٤- صلاح أحمد هريدى : " الحرف والصناعات في عهد محمد على " , رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ١٩٧٨ .

٥- عبد السلام بدوي : الرقابة على المؤسسات العامة، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٥.

٦- عبد المنعم عبد الرحمن عبد المجيد : مخصصات أسرة محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨) ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، أسيوط ، ٢٠٠٤ .

٧- فائق حليم جبره : ضرائب الأطيان في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٥٤ .

٨- محمد عبد المنعم السيد الراقد : الغزو العثماني لمصر ، رسالة ماجستير منشورة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ١٩٦٨ .

خامساً: المراجع العربية :

١- أ.ب كلوت بك : لمحة عامة على مصر ، ترجمة محمد مسعود ، دار الموقف العربي ، ط٣ ، القاهرة ٢٠٠١ .

٢- إبراهيم عامر : الأرض والفلاح (المسألة الزراعية في مصر) ، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٥٨ .

٣- أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون : الأرض والفلاح ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ .

٤- أحمد عطية الله : القاموس الإسلامي ، جـ ٢ ، مكتبة النهضة ، القاهرة ١٩٩٦ .

٥- إبراهيم مصطفى : فضل محمد علي على مصر ، مطبعة العلوم ، القاهرة ١٩٤٦ .

٦- أحمد أحمد الحتة : تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد على الكبير ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٠ .

٧- أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٧ .

٨- أحمد محمد حسن الدماصى : الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر (١٨٠٠-١٨٤٠) ، جـ١ ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ .

٩- أحمد نظمى عبد الحميد : مبادئ في الاقتصاد والتجارة ، جـ٢ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٥٣ .

١٠- إدوارد دريو : محمد على ونابليون ١٨٠٧-١٨١٤ ، مراسلات قناصل فرنسا في مصر ، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، ط١ ، القاهرة ٢٠٠٨ .

١١- إسماعيل محمد زين الدين : الأجانب ودورهم في الإدارة المصرية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٩٠ .

١٢- إلياس الأيوبي : محمد على وسيرته وأعماله وآثاره ، دار الهلال للطبع والنشر ، القاهرة ١٩٢٣ .

١٣- الأمير عثمان إبراهيم ، كارولين وعلى كورخان : محمد على الكبير ، خصوصيات عائلة ملكية ، مذكرات حميمة (١٨٠٥-٢٠٠٥) ، ترجمة هدى كشرود ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٥ .

١٤- أمين سامي : تقويم النيل ، جـ١ ، ط٢ ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٣ .

١٥- أمين مصطفى عفيفي : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ، ط٣ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ .

١٦- إنجلو ساماركو : وثائق البحرية المصرية في عهد محمد على – المساهمة الإيطالية ، ترجمة ولاء عفيفي ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٦

١٧- أندريه ريمون : القاهرة تاريخ وحاضرة ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٣ .

١٨- أنطونيو بيليرى : الإسهامات الإيطالية في دراسة مصر الحديثة في عصر محمد على باشا ، ترجمة عماد البغدادي، المجلس الأعلى للثقافة ، الإصدار رقم ٩٧٢ ، القاهرة ٢٠٠٥ .

١٩- أنور دبور : نظام استغلال الأراضي الزراعية في الشريعة الإسلامية ، القاهرة ، دار الثقافة العربية ١٩٨٧ .

٢٠- بوركهات : العادات والتقاليد المصرية من الأفعال الشعبية في عهد محمد على ، ترجمة إبراهيم شعلان ، ط٢ ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ .

٢١- ج بيير : دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة ، ترجمة وتقديم عبد الخالق لاشين ، عبد المجيد الجمال ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ١٩٧٦ .

٢٢- ج.بيبير : تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة (١٨٠٠-١٩٥٠)، ترجمة عطيات محمود جاد ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٨٨ .

٢٣- الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، جـ٤ ، بولاق ، القاهرة ١٧٢٩.

٢٤- جرجس حنين بك : الأطيان والضرائب في القطر المصري ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، القاهرة ١٩٠٤.

٢٥- جلال يحيى : مصر الحديثة (١٨٠٥م-١٨٤٠م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الإسكندرية ١٩٨٣ .

٢٦- جورج يانج ، تعريب على أحمد شكري : تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل ، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٤٣ .

٢٧- چي فارچيت : محمد على مؤسس مصر الحديثة ، ترجمة محمد رفعت عواد ، ط٢ ، المجلس القومي للترجمة ، عدد ٢/٤٩٢ ، القاهرة ٢٠٠٨ .

٢٨- حسين خلاف : التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، دار إحياء الكتب العربية ، ط١ ،القاهرة ، ١٩٦٢ .

٢٩- حلمي أحمد شلبي : الموظفون في عصر محمد على ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٨٩ .

٣٠- حليم عبد الملك : السياسة الاقتصادية في عصر محمد على ، مكتبة الإنجلو ، القاهرة ١٩٤٦ .

٣١- حمدي الوكيل : ملكية الأراضي الزراعية في مصر خلال القرن التاسع عشر ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ .

٣٢- خالد فهمي : كل رجال الباشا ، محمد على وجيشه وبناء مصر الحديثة ، ترجمة شريف يونس ، ط١ ، القاهرة ، دار الشروق ٢٠٠١ .

٣٣- خميس عبد الله عرفات : وزارة الأشغال والري من عصر محمد على إلى عصر مبارك (١٨٤٠-٢٠٠٢) ، القاهرة ٢٠٠٢ .

٣٤- راشد البراوي ، محمد حمزة عليش : التطور الاقتصادي في العصر الحديث ، ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٥ .

٣٥- روبرت هنتر : مصر الخديوية " نشأة البيروقراطية الحديثة " ، ترجمة بدر الرفاعي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٥ .

٣٦- رؤوف عباس حامد : مقدمة المجلد الأول من الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد على ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٥ .

٣٧- سليمان محمد الطماوي: النظم السياسية والقانون الدستوري، دراسة مقارنة، ١٩٨٨.

٣٨- سهير حلمي : أسرة محمد على ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٣ .

٣٩- السيد رجب حراز : المدخل في تاريخ مصر الحديث (١٥١٧-١٨٨٢) ، القاهرة ١٩٧٠ .

٤٠- شيوه كار : إحياء بلادي محمد على باشا ، ترجمة إميل مراد ، دار المعارف ١٩٤٣ .

٤١- صلاح الدين الشامي : مياه النيل ، مكتبة مصر ، القاهرة ١٩٥٨.

٤٢- صوفي حسن أبو طالب : تاريخ القانون في مصر ، العصر الإسلامي ، جـ٢ ، ط٣ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠٠٠.

٤٣- عبد الحميد البطريق : عصر محمد على ونهضة مصر في القرن التاسع عشر (١٨٠٥-١٨٨٣) ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ .

٤٤- عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، جـ٧ ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ١٩٦٧.

٤٥- عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد على ، جـ٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٠ .

٤٦- عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ، جـ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ .

٤٧- عبد الرحمن زكى : الجيش المصري في عهد محمد على باشا الكبير ، ط١ ، دن، ١٩٣٩ .

٤٨- عبد الرحمن زكى : محمد على وعصره ، مطبعة وادي النيل ،القاهرة ١٩٩٢ .

٤٩- عبد السلام عامر : طوائف الحرف (١٨٠٥-١٨١٤) ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٣٣ .

٥٠- عبد السميع الهراوى : لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، الكتاب الأولى ، د.ت .

٥١- عبدالله محمد عزباوي: عمد ومشايخ القرى ودورهم في القرن التاسع عشر،ط١،دار الكتاب الجامعي، القاهرة،١٩٨٤.

٥٢- عزيز خانكى : نابليون ومحمد على ، د.ن ، القاهرة ١٩٤٦ .

٥٣- عصام حسنى محمد عبد الحليم : المبسوط في التشريعات والقوانين الضريبية وفق أحدث التشريعات الصادرة ، د.ن ، القاهرة ٢٠٠٨ .

٥٤- عصمت محمد حسن : جوانب من الحياة الاجتماعية لمصر من خلال ، كتابات الجبرتي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠٠٣ .

٥٥- عفاف لطفي السيد : مصر في عصر محمد على ، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين ، مراجعة السيد أمين شلبي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ٢٠٠٤ .

٥٦- على الجريتلي : تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت .

٥٧- على باشا مبارك : الخطط التوفيقية ، جـ١٢ ، المطبعة الأميرية الكبرى بولاق ، القاهرة ١٣٠٥هـ .

٥٨- على بركات : تطور الملكية الزراعية في مصر (١٨١٣-١٩١٤) وأثره على الحركة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ .

٥٩- على شلبي : الريف المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ط١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣م.

٦٠- على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة ، جـ١ ، ط١ ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٨٧ .

٦١- علي لطفي: اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، ١٩٩٣-١٩٩٤ .

٦٢- عمر طوسون : المصانع والمدارس الحربية في عهد محمد على باشا ، مطبعة صلاح الدين الكبرى ، الإسكندرية ١٩٣٢ .

٦٣- عمر طوسون : مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠٠٠ .

٦٤- عمر طوسون : مالية مصر منذ عهد الفراعنة إلى الآن ،الإسكندرية١٩٣١ .

٦٥- فتحي زغلول : المحاماة ، القاهرة ١٩٠٠ .

٦٦- فتحي عبدالفتاح: القرية المصرية، الملكية وعلاقات الإنتاج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٩١.

٦٧- فرد لوسون : الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد على ، ترجمة عنان الشهاوي ، مراجعة وتقديم رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة ، عدد ٩٥٤ ، المشروع القومي للترجمة ، ٢٠٠٥ .

٦٨- كينيث كونو : فلاحو الباشا ، الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري (١٧٤٠م-١٨٥٨م) ، المجلس الأعلى للثقافة ، العدد ١٣٦ ، القاهرة ٢٠٠٠

٦٩- لائحة الفلاحة : مطبعة بولاق ، ١٢٤٥هـ .

٧٠- مالك أحمد رشوان : مخصصات أسرة محمد على ، القاهرة ١٩٩٥ .

٧١- محمد شفيق غربال : محمد على الكبير ، القاهرة ١٩٤٤ .

٧٢- محمد علي علوبة: مبادئ في السياسة المصرية، دار الكتب المصرية، ١٩٤٢.

٧٣- محمد عيد الغريب , عمر الفاروق الحسيني : شرح قانون العقوبات (القسم الخاص) ، د.ن ، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ .

٧٤- محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٤ .

٧٥- محمد فؤاد شكري وآخرون (عبدالمقصود العناني- سيد محمد خليل) :بناء دولة عصر محمد علي (السياسة الداخلية، دار الفكر العربي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة،١٩٤٨.

٧٦- محمد كامل ليلة: القانون الدستوري، دار الفكر العربي، ١٩٦٧.

٧٧- مصطفى أبو شعيشع : تعداد النفوس في مصر عام ١٢٦٢هـ /١٨٤٦م ، دراسة وثائقية ، عالم الكتب ، المجلد السابع ، العدد الثالث ، ١٩٩٤ .

٧٨- ميخائيل بك شاروليم : الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث ، جـ٤ ، القاهرة ١٩٠٠.

٧٩- نبيل عبد الحميد سيد أحمد : الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري (من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٩٢) ، جـ١ ، التحديد القانوني للأجانب وأثرهم الاقتصادي والسياسي ، مكتبة نانسي دمياط،٢٠٠٤ .

٨٠- نجيب يوسف: علم المالية العامة والتشريع المالي ، مطبعة توماس، ١٩٤٦.

٨١- نوال قاسم : تطور الصناعة في عهد محمد على حتى عهد جمال عبد الناصر ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٧ .

٨٢- هنري دودويل : الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد على مؤسس مصر الحديثة ، ترجمة أحمد محمد عبد الخالق ، على أحمد شكري ، مكتبة الآداب ، الجماميز ، ١٩٩٦.

٨٣- هيلين آ ن ريفلين : الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى – مصطفى الحسين ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٦ .

٨٤- يعقوب أرتين : الأحكام المرعبة في شأن الأراضي الزراعية ، المطبعة الكبرى ، بولاق ، ١٣٠٦هـ .

٨٥- يوسف نحاس : الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، مطبعة المقتطف والمقطم ، مصر ١٩٢٩ .

٨٦- يوسف نحاس : الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، مطبعة المقتطف والمقطم ، القاهرة ١٩٢٦ .

سادساً: المراجع الأجنبية :-

1- Augustus : Egypt and Mohamed ali az travels un the vally , vol..2.

2- Crouchley , (A,E) : " Economic development of modern Egypt ", Bristo : , 1938 .

3- Driault : Mohamed Aly et Napoleon (1807-1841) : le eaire١٩٨٦ .

سابعاً: الدوريات :-

١- صحيفة الوقائع المصرية : العدد ١٤٥ حوادث مجلس المشورة ، ١٩ ذي القعدة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م .

٢- صحيفة الوقائع المصرية : العدد ١٥٣ ، ٢٢ ذي الحجة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م .

٣- صحيفة الوقائع المصرية : العدد ١٦٨ ، الأربعاء غرة صفر ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م ، حوادث مجلس المشورة .

٤- الوقائع المصرية : رقم ١٠٥ ، الأحد ٧ شعبان ١٢٤٥هـ / فبراير ١٨٣٠م .

٥- الوقائع المصرية : عدد ٢٠٩ ، ٢٧ جمادى الأولى ١٢٤٦هـ/نوفمبر ١٨٣٠م .

٦- الوقائع المصرية : العدد ٣٤٣ ، ٣ رمضان ١٢٤٧هـ / ٥ فبراير ١٨٣٢م .

٧- الوقائع المصرية : عدد ٤٠٠ ، ٥ صفر ١٢٤٨هـ÷ / ٤ يوليه ١٨٣٢م .

٨- الوقائع المصرية : العدد ١٣٧ ، ٢٩ ذي القعدة ١٢٦٤هـ/١٨٤٧م ، الحوادث الداخلية صورة ما استقر عليه رأى مجلس الزراعة المنعقد في المالية من جهة بقايا القرى التي في العهد .

٩- الوقائع المصرية : رقم ١٢١ ، ٢ شعبان ١٢٦٤هـ / يوليو ١٨٤٨م .